السياسة الخارجية الصينية
بين الثابت والمتغير

(نماذج مختارة)





تأليف

الدكتور عدنان خلف البدراني

السياسة الخارجية الصينية

بين الثابت والمتغير نماذج مختارة

الطبعـة الأولـى

1442هـ - 2021م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2019/9/5077)

327,51

البدراني ، عدنان خلف

السياسة الخارجية الصينية بين الثابت والمتغير نماذج مختارة /عدنان خلف البدراني:- عمان: شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019

() ص .

ر.إ.:2019/9/5077

الواصفات:/السياسة الخارجية//الأنظمة السياسية//العلاقات الدولية//العلاقات الدبلوماسية//الصين/

- **يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .**

ISBN :978-9923-27-038-7



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 0096265330508 / جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

السياســة الخارجيـة الصيـنيـة

بين الثـابت والمتغـير (نمـاذج مختـارة)

تألـيف

الدكتـور عدنان خلـف البدرانـي



شركة دار الأكاديمون للنشر والتوزيع



المقدمة

السياسة الخارجية الصينية: بين الثابت والمتغير (نماذج مختارة)

تعد السياسة الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجابياً مع هذه الدولة أو تلك. إذ كان للصين الشعبية سياستها الخارجية الخاصة بها خلال عقودها الثلاثة الأولى"نظام تخطيط مركزي حسب التقليد الشيوعي"، وقد تمتع بالصلابة نفسها الموجودة في الاتحاد السوفييتي.

وقد مرت مسيرة التنمية والتحديث الصينية عبر مرحلتين رئيسين **الأولى** هي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وتمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 إلى غاية 1978 أما **الثانية** ودخلت الصين ابتداء من عام 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث، إذ بدأت القيادة الصينية – ولأول مرة منذ الخمسينيات من القرن العشرين – تحدد مهامها ومستقبل الأمة وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من الحملات السياسية والعقائد الإيديولوجية وهذا قد أثر في اتجاهات السياسة الخارجية.

إذ يعد "ماو تسي تونج الأب الروحي للصين الحديثة، والذي قاد الشيوعيين للانتصار على الوطنيين، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، واستطاع "ماو" في أوج قوة الفكر الماركسي اللينيني أن يقدم فكرا مختلفا، إذ أعطى لمفهوم الثورة الدائمة مدلولا يختلف عن المدلول السوفييتي.

وثورة ماو تسي تونج الصاخبة لا تقل أهمية عن ثورة دينج تشاو بنج الهادئة، إذ إن الإنسان الصيني ذاته هو الذي صنع هذه، وأنتج تلك. واختيار الحداثة الشيوعية على النمط السوفييتي منتصف القرن العشرين، ثم الرأسمالية – الاشتراكية السنغافورية في الربع الأخير منه. وهذا الحراك الذي ينم عن حيوية فكرية وسياسية كبيرة.

فقد تميز "دنج" بنزعته العملية البراغماتية الصريحة، وحماسه لإجراء إصلاح اقتصادي وسياسي على الصعيد الداخلي، وسياسة خارجية ناجعة على المستوى الإقليمي والدولي. وبدأ قيادته للصين في مسارها الجديد،المعاكس للمسار القديم،ليخالف سياسات الماضي اللاعقلانية، ويعمل على تطبيق نظام اقتصادي عقلاني رشيد يهدف لتحديث الصين مما نقلها من دولة بسيطة ومنعزلة عن العالم الخارجي إلى دولة ذات شأن في سياستها خارجية لها تأثيرها الدولي كبير.

والسياسة الخارجية الصينية السلمية تعد من السياسات التي تتعامل مع القضايا الداخلية والإقليم والدولية بحكمة ونرى ذلك واضحا من مسألة تايوان التي تعد إحدى العناصر التي تتحكم بموقف الصين في تعاملها مع الدول الأخرى. وتشترط على أية دولة ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية معها، الاعتراف بوجود صين واحدة. وهذا يعني عملياً التسليم بأن تايوان هي إحدى المقاطعات الصينية وليست دولة مستقلة-من وجهة النظر الصينية-فضلاً عن أن المسألة التايوانية حاضرة في العلاقات الصينية – الأمريكية إذ تُعّدُ الصين، تطور العلاقات معها، رهن موقف الأخيرة من المسألة.

إن عزم الحكومة الصينية على استعادة تايوان هو أمر ثابت لا يتزعزع. إلا أن كيفية الاستعادة شهدت بعض التغيرات الجديدة الرامية إلى حل المسألة بالطرق السلمية. وقد انقسم الأسلوب الصيني الرسمي في معالجة هذه المسألة وفقا لمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ما يطلق عليه بأسلوب **التفكير العسكري** في حسم المسألة، والذي استمر بشكل جدي حتى عام 1979، رغم محاولات الحلول السلمية التي قد بدأت في حقيقة الأمر منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة **المعالجة الدبلوماسية**، أو استخدام أسلوب **السياسة اللينة** والتي بدأت مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، نتيجة تطور العلاقات الصينية الأمريكية، مما دفعها إلى التراجع عن تصعيد المسألة، وعدم استخدام الأسلوب العسكري، إذ أصدرت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب

لجمهورية الصين عام1979، خطابا بمثابة السياسية العامة التي ستنتهجها الحكومة الصينية لتسوية المسألة سلميا، مؤكدة التصميم على احترام الوضع القائم في تايوان، واتخاذ سياسات وتدابير معقولة

وليس ادل على ذلك تبني النظام السياسي الصيني في العام 1984 صيغة الزعيم "دنج تشاو بينج" لتوحيد الأقاليم الصينية مع الوطن الأم، وفي مقدمتها تبرز تايوان وفق رؤية **"دولة واحدة ونظامين"** التي يرى فيها النظام الصيني الصيغة التوافقية مع التطورات الحديثة التي واكبت مشروع الصين التحديثي الإصلاحي، لاسيما أن هذه الصيغة تتعرض للتطبيق العملي على أرض الواقع، إذ عادت كل من هونج كونج وماكاو إلى السيادة الصينية.

أما فيما يخص علاقة الصين بمحيطها الإقليمي إذ تعاملت على أساس المصالح المتبادلة مع جميع الدول وهذا كان واضحا في سياستها السلمية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كان لديها تخوف من التطور العلمي والعسكري والاقتصادي مما حدا بها أن توضع إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا-المحيط الهادئ ظلت آسيا-التي تعد منطقة ساخنة على الدوام إذ جعلت العلاقات الصينية اليابانية، والصينية الأمريكية، واليابانية الأمريكية، والصينية اليابانية الأمريكية، والكوريتان الشمالية والجنوبية، وغيرها من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بحساسيتها وتعقيدات، المنطقة مركز الثقل الجيوسياسية العالمي.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الواحد العشرين، تحول مركز الثقل الاستراتيجي الأمريكي إلى آسيا-المحيط الهادئ. والسبب في ذلك، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت من الصين منافستها الرئيسة للهيمنة على العالم. وقيامها بمحاولتها لتحديده منافساً رئيساً لها يتلاءم مع منطق الهيمنة، في كل المجالات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

وأن التطور الهائل في جميع النواحي لابد من إيجاد منافذ يمكن الصين من إدامة عجلة الإنتاج لابد من أن توضع استراتيجيات تجعلها تؤمن مصادر الطاقة إذ تعد أكبر مستهلك للنفط والغاز في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق الطاقة، ويُعد تأمين الطاقة أحد أهم محددات سياستها الخارجية ويؤدي دوراً كبيراً في صنع تلك السياسة، ومن هنا تحظى المناطق التي تتوفر فيها الطاقة باهتمام صانع القرار.

إذ تُمثل قضية الطاقة إحدى قضايا العصر المهمة؛ فهي إحدى تلك الخماسية التي أطلق عليها قضايا القرن الحادي والعشرين والتي تشمل "البيئة وما يرتبط بها، وحقوق الإنسان بشتى صورها وتجلياتها، والأمن الشامل وما يتصل به من تصورات إقليمية ودولية، والديون وأزماتها وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والدولي"والطلب الصيني للطاقة في تزايد مستمر، وذلك لامتلاكه اقتصاداً يحقق نمواً استثنائياً بمعدل سنوي كبير ما بين 8- 10 % جعلها تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط والغاز المستورد.

إذ احتلت الصين بفعل التنامي المستمر لمكانتها الدولية،سمة مميزة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وذلك لامتلاكها أعلى معدلات نمو في العالم،ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث،والكثافة السكانية العالية، والإرث الحضاري والتاريخي،كل ذلك وضعها محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر السياسي والمعاهد الأكاديمية المتخصصة في العالم، لمحاولة معرفة السر وراء الصمود الصيني المميز، واستشراف مستقبل قوتها الصاعدة،ذات الطموحات الإقليمية والدولية.

أما علاقتها مع منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد قضية الصراع العربي الإسرائيلي جاء الحدث مهم في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971، إذ استعادت الصين في الخامس والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول 1971 مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي. للتغيير الأخير والمهم في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط عندما توصل

الطرفان الصيني والإسرائيلي إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينهما في 24 ينـاير / كـانون الثـاني عـام 1992.

إذ أن موقفها الثابت من قضية الشرق الأوسط فمنـذ السـبعينيات مـن القـرن العشريـن أتجه إلى تأييـد التسـوية السـلمية لـلصراع العـربي الإسرائـيلي، واسـتمر موقفهـا المؤيـد للتسـوية السلمية في ثمانينات القرن العشرين أيضا مدخلاً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أن يتم مـن خلال مـؤتمر دولي للسـلام، وعـلى الـرغم مـن تطـور العلاقـات الصـينية الإسرائيليـة منـذ أواخـر السبعينيات من القرن العشرين، وصـولا إلى إقامـة العلاقـات الدبلوماسـية في 24 ينـاير / كـانون الثاني 1992.

الدكتور

عدنان خلف حميد البدر

أستاذ العلاقات الدولية المساعد

رئيس قسم العلاقات السابق/ كلية العلوم السياسية جامعة الموصل

الفصل الأول

عملية صنع القرار السياسي الصيني

الفصل الأول

عملية صنع القرار السياسي الصيني

1- صنع القرار
2- اتخاذ القرار
3- هيكلية القرار
4- عملية صنع القرار السياسي
5- عملية صنع القرار السياسي الصيني

صنع القرار: Decision Making

عادة ما يعرف صنع القرار بأنه الاختيار من بين البدائل ، وهنا كعلاقة وثيقة بين وجـود مشـكلة وصـنع القـرار، فغالبـا مـا يكـن وجـود مشـكلة هـوا لباعـث أو المحـرك لعمليـة صـنع القرار:[1]

إن مصطلح صنع القرار يعني في معجم ويبستر" العملية التـي عـن طريقهـا يـتم اتخاذ القرارات، وبخاصة القرارات المهمة التي يتـأثر بهـا الآخـرين وتـتم بسـلطة إحـدى الإدارات أو المنظمات"فصنع القرار يقـوم عـلى عمليـة عقليـة منظمـة، تتضـمن البحـث والتدقيق في الحلول المتاحة والمقارنة والمفاضلة بين الحلـول " الاختيـارات والبـدائل" ثـم الوصول إلى قرار، أي أن اتخاذ القرار يمثل مرحلة أو خطوة نهائية في عملية صنع القـرار، وأن هـذه العمليـة تتطلـب قـدرات ومهـارات وخصـائص يجـب أن تتـوفر فـيمن يقـوم بهـا، كـما أنهـا متشـابكة ومتداخلـة في الخطـوات وتتصـف بالدائريـة والقـدرة العاليـة

1د. محمد عبد اللـه عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية كلية الهندسة – جامعة القاهرة، 2007، ص 9

على التصور والذهن المتغير ، أي أنها"عملية ديناميكية تتضمن مراحلها تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم، وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار.[2]

مراحل عملية صنع القرار واتخاذه

يمكن استخدام مصطلح عملية صنع القرار (Decision Process) للدلالة على عملية صنع القرار واتخاذها معا (Decision Making- Taking) ، إذ تبين الأدبيات إنها عملية واحدة ذات مراحل وخطوات فرعية متكاملة تنتهي باتخاذ القرارات أو القرار ومتابعة تنفيذه ،وذلك على الآتي[3]

1- تشخيص وتحديد المشكلة.
2- تجميع وتحليل الحقائق والمعلومات.
3- إيجاد البدائل.
4- تقييم البدائل والحلول في إطار الأهداف.
5- اختيار أفضل البدائل.
6- تحليل النتائج الممكنة للقرار.
7- فرض القرار.
8- التنفيذ والمتابعة والرقابة.

ونبين فيما يأتي الجوانب الأساسية المتعلقة بعملية صنع القرار[4]

1- أن هذه الخطوات ليست مستقلة أو منفصلة عن بعضه البعض، بل إنها مترابطة ومتصلة ببعضها ،إنها تشبه حلقات السلسلة الواحدة.

2د. عبد الجواد بكر،السياسات التعليمية وعملية صنع القرار، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص، 80.

3د. عبدالجواد بكر،السياسات التعليمية وعمليةصنع القرار،ط1،دارالوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الاسكندرية، 2003،ص 82.

4د. محمد عبد الله عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار مصدر سبق ذكره، ص 9

2- يترتب على هذا أن ما يتم في مرحلة ما يوجه ويشكل بل ويحدد ما يتمنى المراحل التي تليها ،ومن ثم فإن تحديد وتعريف المشكلة له أكبر أثر على تحديد الطريقة التي ستتبع في حلها.

3- أن من يشارك في مرحلة مبكرة يكون تأثيره على القرار الذي يتخذ أكبر ممن يشارك في مرحلة متأخرة.

4- أن هذه العملية يمكن أن تقف عند مرحلة معينة لتبدأ من جديد، فمثلا عند تقييم البدائل واكتشاف عدم وجود بديل مرضٍ بينها،فإننا نعود إلى البحث عن بدائل أخرى،وربما نعود إلى إعادة عملية صنع القرار من جديد.

اتخاذ القرار

يقصد باتخاذ القرار التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة ،وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها.[5]

ويعد اتخاذ القرار أهم العمليات التي تميز صنع السياسة الخارجية، بل إن بعض الدارسين ينظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها سلسة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة، ورغم أن القرارات هي أحد الأبعاد المكونة للسياسة الخارجية، إلا أنها من أكثر الموضعات التي وجه الدارسون جهودهم لفهمها ودراستها، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها مركزية عملية اتخاذ القرار فيما يخص مسار السياسة الخارجية، لأن القرار السياسي الخارجي يمثل موقفاً محدداً يمكن فهمة وتحليله ودراسته.[6]

5د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الخارجية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1985، ص 148.
6د. محمد السيد سليم،تحليل السياسة لخارجية،مكتبة النهضة المصرية،ط 2،القاهرة،1998 ، ص 473.

هيكلية القرار:

يقصد بهيكلية اتخاذ القرار ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الأفراد المسؤولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار، أما عملية اتخاذ القرار فإنها تعني مجموعة القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين أو اختيارات معينة لحل مشكلة معينة، اي الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلاف الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار.[7]

تنفيذ القرار:

هو نقل القرار من الحالة النظرية إلى التطبيق العملي، وبعدها يتم تحديد السلوك السياسي الخارجي لصانع القرار، ويتم تنفيذ القرارات عن طريق وسائل عديدة منها الدبلوماسية، الأدوات الاقتصادية أو استخدام القوة العسكرية، أو الأدوات الدعائية.[8]

وقبل الخوض بعملية صنع القرار السياسي الصيني، يمكن توضيح عملية صنع السياسية الخارجية بشيء من اليسر وهي:

عملية صنع السياسة الخارجية

تعريف صنع السياسة الخارجية بأنه عملية سياسية خارجية قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، وصياغة برامج للعمل في المجال الخارجي، وتتضمن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار.[9]

يتطلب فهم كيفية صنع السياسة الخارجية تحديد الهيكل الذي تصنع تلك السياسة في إطاره، والسياسات التي تصنع من خلال السياسة الخارجية ، ويقصد

7المصدر نفسه،ص 473.

8د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، القاهرة : المكتبة الأكاديمية 1991، ص 362.

9د. محمد السيد سليم،تحليل السياسة الخارجية،مصدر سبق ذكره، 1998،ص449

بهيكل صنع السياسة الخارجية نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العامة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صياغة السياسة الخارجية ، أما عملية صنع السياسة الخارجية فإنها تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسة المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحديد تلك الأهداف.(10)

1- عملية صنع القرار السياسي الصيني

تتكون البنية الأساسية لجمهورية الصين الشعبية من مكونين رئيسين يمثلان السلطات السياسية العليا هما الدولة والحزب، فضلاً عن دور الجيش المتميز، وحسب دستور الصين لعام 1982تتكون السلطات العامة كالآتي (11)

أولا السلطة التشريعية: حسب الدستور فأن مجلس الشعب القومي هو أعلى أجهزة الدولة ،ويضم نواب منتخبين، ويتمتع مجلس الشعب بسلطات واسعة في التعديل والتشريع والتعيين فهو ينتخب رئيس الجمهورية ويبت بقبول رئيس الوزراء والوزراء.

ثانيا: السلطة التنفيذية: تتكون من جهاز الإدارة الرئيس ويضم رئيس الوزراء والوزراء ،ويتكون مجلس الدولة من كبار الأعضاء في الحزب ،حيث أنه يترجم قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة ويشرف على أعمال الحكومة على كافة المستويات.

ثالثا: السلطة القضائية: تعد محكمة الشعب العليا أعلى سلطة قضائية في الصين تعاونها العديد من المحاكم على اختلاف درجاتها ووظيفتها الأساسية تطبيق الدستور والقوانين.

---

10 المصدر نفسة، ص 453.

11جابر بيل. إيه. الموندوجي ،بنجها مباويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد اللـه، ط1، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 727- 734

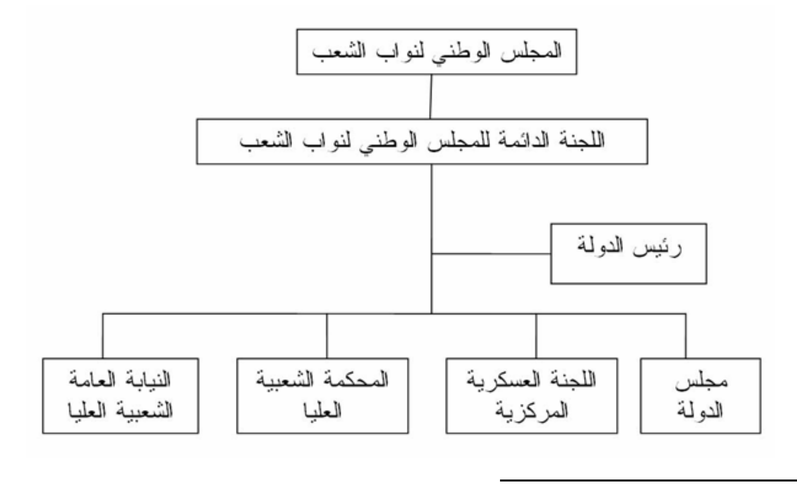
رابعاً: الحزب: يعد الحزب الشيوعي الصيني حسب دستور عام 1982المسيطر الفاعل على جميع مناحي الحياة السياسية الصينية، ويتمتع بصلاحية واسعة ويجتمع مجلس الحزب القومي مرة كل خمس سنوات توازي صلاحيات الحكومة بل وتتجاوزها في كثير من الأحيان.

خامساُ: الجيش: كان لجيش التحرير الشعبي الصيني دور كبير ومهم في السياسة الصينية، كونه جزء لا يتجزأ من المنظومة الحزبية، ويعطي الدستور مهمة قيادة الجيش إلى رئيس مجلس الحزب الشيوعي.

أجهزة الحكم في الصين[12]

وفقا لدستور جمهورية الصين الشعبية، تتشكل أجهزة الدولة المركزية الصينية من ستة مؤسسات هي :المجلس الوطني لنواب الشعب، رئيس الجمهورية، مجلس الدولة، اللجنة العسكرية المركزية، المحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا، يضاف إلى ذلك المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، الذي يمارس دورا استشاريا، ولابد من الإشارة إلى أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي واللجنة المركزية، يؤديان دورا حاسما في الإشارة على أجهزة الحكم والتنسيق بينها.

وفيما يلي رسم توضيحي لمؤسسات الحكم:



12 وزارة الخارجية الصينية: www.fmprc.gov.cn/ara

الأجهزة الخمسة :رئيس الدولة، مجلس الدولة ،اللجنة العسكرية المركزية،المحكمة الشعبية العليا،النيابة العامة الشعبية العليا،ينتخبها المجلس الوطني لنواب الشعب،وتكون مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة .

أولاً- المجلس الوطني لنواب الشعب

المجلس الوطني لنواب الشعب هوا على جهاز لسلطة الدولة ،وتنقسم وظائفه وسلطاته إلى أربع نواح هي : السلطة التشريعية، وسلطة إجراء التعيينات والإعفاءات، وسلطة الإقرار،وسلطة الرقابة:

1- السلطة التشريعية:

يحق للمجلس الوطني لنواب الشعب تعديل الدستور، وسن وتعديل القوانين الأساسية المتعلقة بالقضايا الجنائية والمدنية وأجهزة الدولة والمسائل الأخرى .

2- سلطة انتخاب وإقرار وإعفاء الأعضاء والقادة من أجهزة الدولة العليا:

يتمتع المجلس الوطني لنواب الشعب بسلطة انتخاب أعضاء لجنته الدائمة،ورئيس الجمهورية ونائب الرئيس، وإقرار تسمية رئيس مجلس الدولة (الحكومة المركزية) ونوابه وأعضائه والوزراء ورؤساء اللجان المختلفة والمدقق العام لهيئة المحاسبة الوطنية والأمين العام لمجلس الدولة،وانتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، وإقرار تسمية أعضاء اللجنة الآخرين،وانتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا والمدعى العام للنيابة العامة الشعبية العليا، وله سلطة إعفاء أي من أو كل أعضاء أجهزة الدولة الذين انتخبهم أو وافق على ترشيحهم.

3- سلطة إقرار القضايا المهمة للدولة :

للمجلس الوطني لنواب الشعب سلطة فحص والموافقة على تقرير تنفيذ الخطة الاقتصادية الوطنية والتنمية الاجتماعية، وفحص والموافقة على ميزانية الدولة والتقرير عن تنفيذها، والموافقة على إقامة مقاطعات ومناطق ذاتية الحكم وبلديات مركزية، وإقرار إقامة المناطق الإدارية الخاصة والنظام المحدد لها،وإقرار مسائل الحرب والسلام، وممارسة الوظائف والسلطات الأخرى التي يجب أن تمارسها سلطة الدولة العليا.

4- سلطة الرقابة على أجهزة الدولة العليا الأخرى :

للمجلس الوطني لنواب الشعب سلطة مراقبة تنفيذ الدستور الذي ينص على أن مجلس الدولة (الحكومة المركزية) والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا ينتخبها المجلس الوطني لنواب الشعب، ومن ثم فانه يراقبها وتكون مسؤولة أمامه منذ عام 1954.

تعديل الدستور

في يوم 14 مارس 2004، أجازت الدورة الثانية للمجلس الوطني العاشر لنواب الشعب، بعد النظر في المشروع المعدل للدستور بـ2863 صوتا ،اذ حدد المشروع المعدل للدستور مكانة أفكار "التمثيلات الثلاثة" الهامة والمرشدة في السياسة الوطنية والحياة الاجتماعية، وزادت موضوعات حول دفع التنمية المتناسقة بين الحضارات المادية والسياسية والروحية، وبناة القضية الاشتراكية في مجال الجبهة المتحدة، وإكمال وتحسين نظام الانتفاع بالأرض، وتعزيز توضيح مبادئ الدولة حول تنمية القطاع غير الحكومي، وإكمال وتحسين القرارات حول حماية الممتلكات الخاصة، وإنشاء وإكمال نظام الضمان الاجتماعي، واحترام وضمان حقوق الإنسان، وإكمال وتحسين القرارات حول تشكيل المجلس الوطني لنواب الشعب، وتم وضع القرارات بشأن حالة الطوارئ، وتم تحديد وظائف وسلطات رئيس الدولة أثناء قيامه بنشاطات الشؤون الوطنية، وتم تعديل القرارات حول مدة سلطات النواحي والبلدات، والقرارات حول النشيد الوطني وغيرها، كل هذه التعديلات الهامة تتعلق بإدارة الدولة الطويلة الأمد والأمن الدائم ومصالح الشعب الأساسية، وتعتبر إكمال او تطوير إذا تبين للنظام الاشتراكي، وعكست الوحدة بين موقف الحزب وإرادة الشعب.

وفقا للدستور الحالي والقوانين المعنية، يعقد المجلس الوطني لنواب الشعب دورة كاملة في الربع إلا و لمن كل عام بدعوة من لجنته الدائمة ،ومدة عمل المجلس الوطني لنواب الشعب خمسة أعوام، اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب هي الهيئة العليا لسلطة الدولة والهيئة الدائمة لأجهزة الدولة التشريعية، وتمارس سلطة الدولة

العليا وسلطة الدولة التشريعية في فترة مابين كل دورتين، هذا ولا يحـق لأي مـن أعضـاء اللجنـة الدائمة تولي أية وظيفة في أي جهاز إداري أو قضائي أو نيابي بالدولة، وذلك من اجل مراقبة هذه الأجهزة بشكل أفضل.

يحق للجنة الدائمة للمجلس الوطني لنـواب الشـعب تفسـير الدسـتور ومراقبـة تنفيـذه، وسن وتعديل القوانين الأخرى باستثناء القوانين التي يجـب أن يضـعها المجلـس الـوطني لنـواب الشعب، والقيام بإضافات جزئية وتعديلات وتفسيرات للقوانين التي سنها المجلس الوطني لنواب الشعب في الفترة مابين كل دورتين.

اللجان الخاصة بالمجلس الوطني لنواب الشعب هـي أجهـزة العمـل الدائمـة له، وخلال انعقاد المجلـس الـوطني لنـواب الشـعب، تتركـز أعمالهـا الرئيسـية عـلى دراسة وفحص ومناقشة ووضع مشروعات القرارات المعنية،وخلال الفترة مـابين كـل دورتين، تخضـع اللجـان الخاصـة لقيـادة اللجنـة الدائمـة للمجلـس الـوطني لنـواب الشعب.

ثانياً- رئيس جمهـورية الصيـن الشعبيـة

رئيس جمهورية الصين الشعبية هو رئيس الدولـة، وممثلهـا الأعـلى داخليـا وخارجيا، كما انه يعتبر جهازاً مستقلا للدولة وجزءاً مهما لأجهزتها.

وفق الأعراف الدولية، فرئيس الجمهورية، شأنه شأن معظم رؤساء الـدول في العالم، له سلطة إعلان التشريعات وله سلطة دبلوماسية وتشريفية عليا، ولقد حدد الدستور الحالي وظائف الرئيس وسلطاته: اذ يقصد بنظام رئيس الدولة نظـام حـول اختيار رئيس الدولة ومدة عملـه وصـلاحياته والعلاقـات بينـه وبـين أجهـزة الدولـة الأخرى.[13]

13النظام السياسي الصيني،WWW. China.org.co.

أولا، مكانة رئيس الدولة ودوره

يمثل رئيس جمهورية الصين الشعبية جهورية الصين الشعبية.

ثانيا، أهلية رئيس الدولة واختياره ومدة عمله وخلفه.

(1) **أهلية رئيس الدولة**

مواطن جمهورية الصين الشعبية البالغ من العمر 45 عاما له حق الانتخاب والترشيح، يمكن انتخابه كرئيس جمهورية الصين الشعبية.

(2) **اختيار رئيس الدولة وعزله**

ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس الجمهورية الصين الشعبية.

تسمي مجموعة الرئاسة للمجلس الوطني لنواب الشعب رئيس جمهورية الصين الشعبية ثم ينتخبه المؤتمر الوطني لنواب الشعب.

في انتخاب رئيس الدولة يتخذ أسلوب المرشح الواحد.

يحق للمجلس الوطني لنواب الشعب أن يعزل رئيس الدولة.

(3) **مدة عمل رئيس الدولة**

مدة فترة رئاسة الدولة 5 سنوات، لا يجوز أن تستمر أكثر من فترتين متتاليتين.

(4) **خلف رئيس الدولة**

إذا خلا منصب رئيس الدولة، يخلفه نائب الرئيس في تولي رئاسة الجمهورية.

وإذا خلا منصب نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

إذا خلا منصبا رئيس جمهورية الصين الشعبية و نائبه معا ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيسا جديدا للجمهورية ونائبا جديدا للرئيس؛ وقبل إجراء هذا الانتخاب يقوم رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بمهام رئيس الجمهورية موقتا.

ثالثا، الصلاحيات الأساسية لرئيس جمهورية الصين الشعبية

(1) **الصلاحيات الداخلية**

أ- إصدار القوانين

مشروعات القوانين التي يجيزها المجلس الوطني لنواب والشعب ولجنته الدائمة، يصدرها رئيس جمهورية الصين الشعبية لتصبح القوانين سارية المفعول رسميا.

ليس لرئيس جمهورية الصين الشعبية حق النقض على القوانين، لا بد أن يصدر رئيس جمهورية الصين الشعبية كل القوانين التي يجيزها المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة.

بدون إصدار رئيس الجمهورية،لا تكون القوانين سارية المفعول.

ب- إصدار الأوامر

بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب وقرارات لجنته الدائمة، يقوم رئيس جمهورية الصين الشعبية بتعيين وعزل رئيس مجلس الدولة نواب الرئيس وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبات والأمن العام لمجلس الدولة، ومنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف، وإصدار العفو الخاص، وإعلان الأحكام العرفية، وإعلان حالة الحرب، وإصدار أوامر التعبئة.

(2) الصلاحيات الخارجية

أ- اعتماد ممثلي الدول الأجنبية :يعتمد رئيس جمهورية الصين الشعبية ممثلي الدول الأجنبية السياسيين باسم جمهورية الصين الشعبية.

ب- بعث واستدعاء الممثلين المفوضين وفقا لقرارات اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني لنواب الشعب.

ج- التصديق على وإلغاء المعاهدات والاتفاقيات المهمة المعقودة مع الدول الأجنبية

بعد إقرار المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة، يعلن رئيس الجمهورية التصديق على أو إلغاء المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع الدول الأجنبية.

ونظام رئيس الدولة الصيني نظام قيادة جماعية ،يخضع الرئيس للمجلس الوطني لنواب الشعب ويتلقى التعليم امته مباشرة، رؤساء الدولة السابقون هم:/ماوتسيتونغ/، /ليو شاوتشي/لى شيانيان/، /يان غشانغكون/، /جيانغزيمين/جينتاو،ورئيس الدولة الحالي /شي جين بينغ.

ونلاحظ أن دور رئيس الدولة يعد خطوة ضرورية للقوى الكبرى التي تطمح بأن يكون لها نفوذ على الصعيد الدولي، وفي هذا الإطار فإن سلطة رأس الدولة في الصين لا تزال بعيدة جدًا عن نظيراتها من رؤساء القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا.

ولابد أن رأس الدولة في الصين يشعر ويعاني بمحدودية صلاحياته،إذ سعى الرئيس الأسبق"خوجين تاو" على سبيل المثال عام 2004 بإجراء تعديل على المادة 81 في الدستور ونجح في تضمين جملة "رئيس الجمهورية يدير شؤون البلاد"وجملة تقول: "رئيس الجمهورية يستقبل ضيوف الدولة"، وهذا يدل على شعوره العميق بموجودية سلطاته لاحتفاظ سلطة لاحتفاظ سلفه "جيانغ زيمين" برئاسة اللجنة المركزية العسكرية والتدخل من خلالها في صلاحيات الرئيس بإدارة شؤون البلاد، وهذا ما يفسر أيضًا نجاح الرئيس الحالي ومافعله"شي جينبينغ" منع سلفه تسنم المناصب الثلاثة دفعة واحدة : "رئاسة الحزب والجمهورية واللجنة العسكرية" دون السماح لخوجين تاو بالاحتفاظ بأي منها.

وسعى الرئيس الأسبق جيانغ زيمين كما سعى خلفة"خوجين تاو" إلى توسيع رقعة نفوذ الرئيس عبر اقتراح تشكيل "مجلس الأمن القومي" يرأسه الرئيس لكن جهود كليهما باءت بالفشل،لخشية مراكز القوى من جمع كل القرارات في قبضة رجل واحد.

والجدول الآتي يبن أسماء رؤساء الصين الشعبية في 1/ اكتوبر عام 1949

ت	الاسم	بداية المدة	نهاية المدة
1	ماو تسي تونغ	1/أكتوبر/1949	27/ابريل/1959
2	ليو شاو تشي	27/ابريل/1959	31/أكتوبر/1968
3	لى شيانيان	18/يونيو/1983	8/ابريل/1988
4	يانغ شانغ كون	8/ابريل/1988	27/مارس/1993
5	جيانغ تسه مين	27/مارس/1993	23/مارس/2003
6	هو جين تاو	23/مارس/2003	14/مارس/2013
7	شي جين بينغ	14/مارس/2013	حتى الآن

ثالثاً- مجلس الدولـة

مجلس الدولـة هـو الحكومـة المركزيـة للصـين، وهـو الهيئـة التنفيذيـة والإداريـة العليـا للدولة،ومدتـه خمسـة سـنوات، لكـن لا يجـوز لأي مـن أعضـائه أن يخـدم أكـثر مـن فترتـين متواليتين،وينقسم رسميا إلى قسمين رئيسيين:

آ- مجلس الدولة State Council:

ويتألف من: رئيس المجلس،أي رئـيس مجلـس الـوزراء ونوابـه ومستشـارو الدولـة State Councilor والأمين العام للمجلس،ويبلغ عددهم عشرة.

ب- وزارات وهيئات دولة وجهاز المحاسبة والمصرف المركـزي. ويـترأس كـل واحـد مـنهم وزير أو وزير دولة.

هذا وتتبع منظمات وهيئات وأجهزة ومعاهد ومكاتب عديدة مباشرة لمجلس الدولـة أو لمجلس الوزراء.

ومن جهة أخرى يرشـح رئيسـا لجمهوريـة رئـيس مجلـس الدولـة، ويصـادق عـلى ذلـك المجلــس الــوطني لنــواب الشــعب، ولــرئيس الجمهوريــة الحــق في تعيينــه أو عزلــه، أمــا

الوزراء فيرشحهم رئيس مجلس الدولة، ويصادق على ذلك المجلس الوطني لنواب الشعب، أو لجنته الدائمة،ولرئيس الجمهورية حق التعيين والعزل.

على مجلس الدولة تنفيذ مبادئ وسياسات الحزب الشيوعي الصيني والقوانين التي يصدرها المجلس الوطني لنواب الشعب. وله حق اقتراح مشاريع القوانين،وإدارة الشؤون الداخلية والدولية والمالية والاقتصاد والثقافة والتعليم والدفاع الوطني، ومن حقه إصدار التعليمات الإدارية لمؤسسات الدولة، والمجلس مسؤول أمام رئيسه ويلتزم بتعليماته،أما الوزارات فتقع مسؤولية كلمتها على الوزير المختص.

رابعاً- اللجنة العسكرية المركزية

اللجنة العسكرية المركزية هي جهاز القيادة العسكري الأعلى لجمهورية الصين الشعبية والتي تقود كل القوات المسلحة في جميع أنحاء البلاد.

ينتخب المجلس الوطني لنواب الشعب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، ويوافق المجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنته الدائمة على الأعضاء الآخرين الذي يقوم بتسميتهم رئيس اللجنة، واللجنة العسكرية المركزية مسؤولة أمام رئيسها، وهو مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب، وله سلطة الإقرار النهائي للشؤون التي تقعد اخل نطاق وظائف وسلطات اللجنة العسكرية المركزية.

يضم جيش التحرير الشعبي الصيني الدائرة السياسية العامة ودائرة أركان الحرب العامة ودائرة السوق العسكري العامة ودائرة التجهيزات العامة .

خامساً- المحكمة الشعبية العليا

هي أعلى جهاز قضائي بالدولة، ومسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة.

ويقوم المجلس الوطني لنواب الشعب بانتخاب رئيسا لمحكمة لمدة خمسةسنوات، ويحق له إعادة انتخابه لمدة واحدة فقط،أما نواب الرئيس والقضاة فتنتخبهم اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب، ومع ذلك يؤكد الدستور على أن المحكمة تمارس اختصاصاتها بشكل مستقل، وللمحكمة فروع متعددة الدرجات في المقاطعات

والأقاليم، هذا وتعقد المحاكمات بصورة علنية، باستثناء القضايا التي تتعلق بأسرار الدولة، والأسرار الشخصية،وجنح الأحداث. ومن جهة أخرى تنقسم المحكمة العليا إلى محاكم عدة هي: المحكمة الجنائية الأولى- المحكمة الجنائية الثانية - المحكمة المدنية - المحكمة الاقتصادية - المحكمة الإدارية - محكمة الاستئناف والشكاوي – محكمة الاتصالات والنقل

وللمحكمة العليا مسؤوليات ثلاث:

1- الحكم بالقضايا المهمة جدا، وبقضايا الاستئناف ضد القضاة وأعضاء المحاكم العليا، وبالقضايا التي تقرر المحكمة العليا أنها يجب أن تحكم بها.

2- الإشراف الإداري على سير عملية إقامة العدل من قبل المحاكم المختلفة، ومراقبة الأعمال القضائية للمحاكم المدنية والعسكرية بمختلف مستوياتها، ونقض الأحكام الخاطئة التي تصدرها المحاكم المختلفة، وتقرير إعادة النظر بهذه الأحكام من قبلها، أو من قبل المحاكم التي أصدرتها.

3- تقديم التفسيرات القضائية للنصوص القانونية وهو أحد أصول المحاكمات.

سادساً- النيابة العامة الشعبية العليا

مسؤولة أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة، وتقدم تقاريرها لهما، وتتقبل إشرافهما عليه.

تقوم بكل المهام التي تقوم بها النيابة العامة في المؤسسات القضائية، وتوجز بالآتي:

1. تشرف قضائيا وإداريا على كل أجهزة النيابة العامة في الأقاليم والمقاطعات. وتقيم الدورات التعليمية والتثقيفية لأعضاء النيابات العامة

2. تمارس حق الادعاء العام بكل أشكاله في كل قضايا الحق العام مثل: الخيانة ومحاولات تقسيم البلاد – الجرائم بمختلف مستوياتها – الفساد والرشوة – التعدي على حقوق المواطنين.

3. استخدام السلطة من قبل المسؤولين الرسميين، واتخاذ القرار برفع دعوى الحق العام أو عدمه

4. الإشراف على حسن تطبيق القانون من قبل مسؤولي أجهزة الأمن والتحقيق والسجون، واتخاذ القرار برفع دعوى الحق العام ضد المسؤولين أو عدم.

5. التحقق من صحة الإجراءات القانونية التي تتم في المحاكم وفي مراكز التحقيق القضائي.

6. تقديم الاتهامات والتقارير للمحكمة الشعبية العليا ضد القضاة الذين يقومون بأعمال مخالفة للقانون

أعداد السكان في الصين

1980	981.2 مليون
1985	1.051 مليار
1990	1.135 مليار
1995	1.205 مليار
2000	1.263 مليار
2005	1.304 مليار
2010	1.338 مليار
2013	1.357 مليار
2017	1.386 مليار

الجدول من إعداد الباحث استنادا إلى الإحصاءات المركزية للأعوام المذكورة

جمهورية الصين الشعبية دولة متعددة القوميات تضم 56 قومية. ويشكل أبناء قومية 2. ،91% من مجمل عدد سكان الصين ، في حين تشكل القوميات الأخرى 8.98%. واختارت السلطات الصينية نظام الحكم الذاتي الإقليمي القومي ذا الخصائص الصينية أي إنشاء المناطق الذاتية الحكم في الأقاليم التي تقيم فيها الأقليات القومية ويدير أبناء الأقليات القومية شؤونهم المحلية .في الوقت الحالي يوجد 5 مناطق ذاتيه الحكم و 3ولايات ذاتيه الحكم و 121 محافظة ذاتيه الحكم في البلاد كلها. فضلاً عن ذلك تم إنشاء أكثر من 1200 ناحية باعتبارها صيغة إضافي هل نظام الحكم الذاتي

الإقليمي القومي. تحتل مساحه الأقاليم التي يطبق فيها نظـام الحكـم الـذاتي الإقليمـي القـومي 3.64% من مجمل مساحة الـبلاد ويبلـغ مجمـل تعـداد السـكان في الأقـاليم الذاتيـة الحكـم 160 مليون نسمة،منهم 72 مليونا من أبناء الأقليات القومية .فضلاً عن الأقليات القومية التـي تعـداد سكانها قليل وأماكن إقامتها منتشرة، ثمة 44 أقليه قومية حققت نظام الحكم الذاتي الإقليمي .

موجز أحوال المناطق الخمس الذاتية الحكم

الاسم	تاريخ التأسيس	المساحة (عشرة آلاف كم)	العاصمة
منطقة منغوليا الداخليه الذاتيه الحكم	مايو ١٩٤٧	١١٨،٣	هوهيهوت
منطقة شينجيانغ الويغورية الذاتية الحكم	اكتوبر ١٩٥٥	أكثر من ١٦٠	أورومتشي
منطقة قوانغشي الذاتية الحكم لقومية تشوانغ	مارس ١٩٥٨	٢٣،٦٧	نانينغ
منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوى	اكتوبر ١٩٥٨	٦،٦٤	ينتشوان
منطقه التبت الذاتية الحكم	سبتمبر ١٩٦٥	أكثر من ١٢٠	لاسا



المقاطعات والأقاليم والمناطق الصينية وفق ألتعداد السكاني بالملايين.

أولا: القوى "التقليدية" الرئيسة "صانعة القرار"

منذ عهود لا تذكرها الذاكرة نما في الصين وترعرع العديد من المدنيات المختلفة، ومن أهم ما ميزها أنها كانت دائمًا دولة منفردة وذات خصوصية يصعب عليها أن تهضم أية ثقافات واردة عليها إلا بعد "تصيينها" وطبعها بثقافتها. وكان القرار دائمًا بيد فرد (الإمبراطور) أو مجموعة صغيرة من الأفراد، يُتخذ خلف أبواب موصدة ومن وراء أسوار عالية (المدينة المحرمة). بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 حافظت الصين على هذا "الموروث الثقافي" في صناعة واتخاذ القرار.

1- دور الفرد (الزعيم)

كانت "السلطة تنبع من فوهة البندقية" وفق التعبير المشهور لزعيم الصين ومؤسسها ماو تسي تونغ، لكن ذلك كان في مرحلة الثورة أما بعد بناء الدولة فقد عاد وأقرّ بأن "الحزب هو من يقود الجيش ولا يمكن للجيش أن يقود الحزب"، ومنذ ذلك الحين لا يزال الحزب الشيوعي الصيني هو الحاكم الفعلي الوحيد في البلاد بهيمنته على الحكومة والجيش والمجتمع معًا وعلى كل مفاصل الحياة في الدولة. وظلت عملية صناعة واتخاذ القرار مرتبطة بشخصية الزعيم الفرد صاحب القول الفصل في كل

صغيرة وكبيرة طوال حكم الزعيم الراحل ماو تسي تونغ، ولم يكن لمعارضة أو فرد نقض قرارات الزعيم في أي موقع كان حتى ولو كان في أعلى الهيئات القيادية للحزب بما فيها الدائرة الضيقة المعنية بطبخ القرار وصناعته، وكان أقصى ما يمكن أن يفعله رافض القرار أو غير الموافق عليه هو الاكتفاء بالصمت. كما حدث عندما اتخذ "ماو" قراره بالانخراط في الحرب الكورية ضد الولايات المتحدة عام 1950 بموافقة أقلية بسيطة من أعضاء المكتب السياسي واكتفاء الآخرين بالصمت.

وبرحيل "ماو" عام 1976 وبعد أن مرت الصين بفترة عصيبة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبسلسلة من الانتكاسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية -كان أبرزها السنوات العشر لما عُرف باسم "الثورة البروليتارية الثقافية العظمى (1965-1975)، وحكم ما عُرف باسم "عصابة الأربعة" بقيادة جيانغ تشينغ زوجة ماو، وكذلك "القفزة الكبرى إلى الأمام"- طرأت تطورات هامة وجذرية على هيكلية الحزب؛ فقد تبنى المؤتمر العام الثاني عشر عام 1978 ما عُرف بسياسة الإصلاح والانفتاح ورفع شعار "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية". لكن ذلك لم يؤثر على طبيعة اتخاذ القرار التي ظلت تتسم بالفردية وتخضع لقبضة رجل الصين القوي في ذلك الحين "دينغشياوبينغ" الذي أُعيد له الاعتبار بعد أن كان قد جُرّد من كافة مناصبه القيادية الحزبية والحكومية ثلاث مرات نتيجة بوحه بنظريته المعروفة "لون القط لا يهم، سواء أكان أبيض أم أسود، القط الجيد هو القادر على الإمساك بالفأر". ولعل قراره الفردي الكبير بتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة عام 1978 بالرغم من الجدل القائم آنذاك في أوساط قادة الحزب والجيش خير مثال على ذلك.

وهنا لابد من التذكير بأن النفوذ الواسع الذي كان يتمتع به "دينغشياوبينغ" لم يتأتّ له من منصبه الحكومي فقد كان أعلى منصب قيادي شغله هو نائب رئيس الوزراء، لكن نفوذه الحقيقي استمده من كاريزمته الشخصية ومن تاريخه النضالي ومن ترؤسه للجنة العسكرية المركزية -صاحبة النفوذ القوي حتى الآن- وهذا ما يفسر استمراره في التمسك برئاستها لعدة سنوات بعد انسحابه من المشهد السياسي.

لم ينسحب "دينغشياوبينغ" من المشهد القيادي في البلاد عام 1993 إلا بعد أن حدد اتجاه الحزب والدولة لعدة سنوات قادمة؛ فعلى صعيد القضايا الدولية مثلاً لخص السلوك الصيني بثمان وعشرين كلمة صينية فقط لا تزال حتى الآن تعتبر الأساس والفكر الهادي لأي تحرك أو سلوك صيني تجاه القضايا الدولية، وهي: "الترقب الهادئ، التمرس بثبات، المعالجة المتزنة، التربص للفرص، البراعة في البلادة والاختباء، تجنب القيادة أو التحالفات، وإنجاز ما يمكن إنجازه وترحيل الخلافات".

كما نجح "دينغ" بإزاحة جيل الحرس القديم من كبار السن في الحزب، والأهم من ذلك أنه استطاع بنفوذه وسلطته توجيه الجيش نحو المهنية والتحديث وإبعاد جنرالاته عن الحياة السياسية والاقتصادية بعد أن توغلوا فيهما واستفحل أمرهم إلى درجة باتت تقلق الحزب والدولة على حد سواء، ليقوم بعدها باختيار القيادة الجديدة للحزب والدولة لفترتين قادمتين؛ حيث اختار "جيانغ زيمين" ليكون أمينًا عامًا للحزب ورئيسًا للدولة كما اختار له "خوجين تاو" ليخلفه بعد ذلك، وكلاهما لا يتمتعان بخلفية عسكرية ولا بدراية كافية في الشؤون الدولية. كان ذلك في فترة عاصفة مرت بها البلاد في أعقاب الحركة الاحتجاجية للطلاب في ميدان تيان آنمين عام 1989، وما أعقبها واعتُبر أول سابقة في تاريخ الأحزاب الشيوعية عندما قرر الحزب الإطاحة بأمينه العام "جاو زيانغ" ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام 2005 عقابًا له على زيارته للطلاب في الميدان وذرفه بعض الدموع تضامنًا معهم.

2- قيادة جماعية "اللجنة الدائمة للمكتب السياسي"

على الرغم من أن "جيانغ زيمين" عاد ليمسك بزمام قيادة أعلى ثلاثة مناصب قيادية لأول مرة منذ رحيل ماو تسي تونغ؛ وهي رئاسة الحزب والدولة واللجنة العسكرية المركزية إلا أن عملية صناعة القرار شهدت تحولاً واضحًا بانتقالها من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وعددها 9 أعضاء (تم تقليصها إلى سبعة أعضاء خلال المؤتمر العام الثامن عشر في نوفمبر/تشرين الثاني 2012). ولكن ظلت عملية صناعة القرار تتسم بالمركزية

والذكورية حيث لم تستطع أية امرأة دخول الحلقة الضيقة للجنة الدائمة للمكتب السياسي منذ تأسيسها.

بعد عقود على تبني نظرية "القيادة الجماعية" عادت حالة من الجدل لتطل من جديد قي المجتمع الصيني وطالت بعض النخب الاجتماعية والأكاديمية في البلاد بضرورة توفر قيادة كاريزمية صينية تنتزع لنفسها صلاحيات أوسع، ولكن ليس على غرار القيادات الصينية السابقة بل على غرار فلاديمير بوتين في روسيا ورجب طيب أردوغان في تركيا. إلا أنه عندما توفرت صفات الكاريزما القيادية والنفوذ والطموح والالتفاف الجماهيري في شخصية عضو المكتب السياسي السابق بو شيلاي أُطيح به في فضيحة فساد وحُكم عليه بالمؤبد؛ ما يشير إلى أن الظروف لم تنضج بعد أو أن المزاج القيادي الصيني لا يزال غير راغب في تطبيق مثل هذه التجارب ولا يزال يفضل خيار "القيادة الجماعية".

جاء المؤتمر العام الخامس عشر للحزب عام 1997 ليقر سلسلة تغييرات جذرية جديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تمثلت بتنازل جزئي عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى ملكية المجتمع لتلك الوسائل، وتخلي الدولة عن نظام التأمين الاجتماعي وفتح المجال أمام الملكية الخاصة للمواطنين. بالإضافة إلى تغيير سياسي ينفتح فيه الحزب على الأحزاب الحاكمة في الدول الأخرى بغض النظر عن عقيدتها بعد أن كان ذلك مقتصرًا على التعامل مع الأحزاب الشيوعية فقط. وشكّل ذلك أثرًا على طبيعة عملية صناعة القرار داخل الحزب نفسه لكن دون أن يؤثر على مركزية دور الحزب في اتخاذ القرار. فمهما اتسعت دائرة الجهات المؤثرة أو المشاركة في طبخ وصياغة القرار فإن الكلمة الفصل في النهاية وإن كانت قد خرجت من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية إلا أنها لا تزال بيد الحزب وبالتحديد بيد هيئته القيادية العليا المكونة من سبعة أشخاص وهي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، أو من يُعرفون باسم "السبعة الكبار"، ويخضع اختيارهم لمساومات معقدة بين مراكز القوى ومجموعات المصالح المختلفة داخل الحزب، الذين يتقاسمون المناصب العليا في الدولة(2)، كما لا

يزال أمين الحزب في الأقاليم والمقاطعات والوزارات والمؤسسات والشركات هو السلطة الأعلى في اتخاذ القرار. هذا النمط من السلطة أدى إلى تنامي الفجوة بين صانع القرار وقاعدته الجماهيرية.

أما ما يتعلق بالسياسة الإستراتيجية العامة للبلاد فإن المؤتمر العام للحزب الذي يُعقد مرة كل خمسة أعوام هو الجهة المعنية بتحديدها وتعتبر توجيهات عامة تسير عليها الحكومة بمختلف هيئاتها وأجهزتها التنفيذية وحتى التشريعية والقضائية، فيما يجتمع المكتب السياسي للحزب -وعدد أعضائه 21 عضوًا- مرة في الشهر. كما تعقد اللجنة المركزية للحزب -وعدد أعضائها 376 عضوًا- اجتماعًا موسعًا مرة واحدة أو أكثر كل عام لمتابعة عمل الدوائر المعنية أو لاتخاذ قرارات جديدة وفق التطورات والمستجدات. وبالنسبة للسياسة التكتيكية اليومية سواء الخاصة بالوضع الداخلي أو بالتطورات على الساحة الدولية وعلاقات الصين الخارجية فإنها موكلة إلى الجهات التنفيذية المعنية كل بما يخصه.

ثانياً: القوى" المستجدة "المؤثرة في صناعة القرار

وهي الجهات التي فرضتها المستجدات والتطورات الداخلية والخارجية، ويمكن التطرق لأبرزها:

1- مجموعات العمل القيادية المصغرة:

استُعيض عن "مجلس الأمن القومي" بما يُسمى "لجان العمل القيادية المصغرة" التي يختلف أعضاؤها وتختلف رئاستها بتنوع مهامها، وباتت تلعب دورًا مهمًا في عملية صناعة وصياغة القرار. ومن هذه اللجان القيادية المصغرة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

أ- المجموعة القيادية المصغرة للشؤون الخارجية:

وكان يرأسها سابقًا رأس الدولة، وتراجع دورها لاحقًا وأصبح ثانويًا، وأُنيطت رئاستها برئيس الوزراء.

ب- المجموعة القيادية المصغرة لشؤون الأمن القومي:

برزت الحاجة إليها في ظل الفشل بتأسيس مجلس الأمن القومي، وبعد أزمة الصواريخ مع تايوان عام 1996، وقصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد عام 1999. والجدير بالذكر أن أسماء أعضاء هذه المجموعة غير معلنة.

ج- المجموعة القيادية المصغرة لإدارة الأزمات المفاجئة:

استدعت الحاجة تشكيلها في أعقاب حادث تصادم الطائرتين الصينية والأميركية في بحر الصين الجنوبي عام 2001.

2- المجموعة القيادية المصغرة لشؤون تايوان، بالإضافة إلى عدة مجموعات قيادية ومجالس أخرى فرضتها الظروف الموضوعية والتطورات مثل اللجنة القيادية المصغرة للمال والاقتصاد، واللجنة القيادية المصغرة للطاقة، واللجنة القيادية المصغرة للبيئة والتغيرات المناخية، والمجلس الوطني الأعلى للتنمية والإصلاح..... وغيرها.

والجدير بالذكر أن دور هذه المجموعات القيادية لا يصنع القرار بل يشارك ويساهم في صناعته كما توكل إليها مهمة إدارة الأزمات.

3- دور الوزارات والأمن والدفاع

شهدت الصين كما هو العالم الذي توجد فيه تطورات وتغيرات متسارعة تصاعد معها دورها على الصعيد الدولي؛ حيث برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة والبيئة ونزع التسلح؛ فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات وتشابكات جديدة أدت معها إلى تنامي دور جهات في الدولة لاسيما مثل وزارة التجارة التي لعبت دورًا أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية بشكل تجاوز بكثير دور وزارة الخارجية(3) وبالتحديد منذ عام 1993 بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان اقتصادية بحتة؛ فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي توليها الصين أهمية في مجال تقديم المساعدات أو الاستثمارات مثل إفريقيا.

وهناك وزارات جديدة أصبحت من اللاعبين الجدد على حلبة صناعة القرار لاسيما وزارة الأمن التي تعاظم دورها منذ الاستعداد لاستضافة دورة بكين للألعاب الأولمبية عام 2008؛ حيث برزت الهواجس الأمنية لضمان نجاحها فتم اللجوء إلى قوى الأمن للاضطلاع بهذه المهمة، كما عزز من شأن هذه الوزارة اندلاع أحداث العنف في إقليمي التبت وشينجيانغ (تركستان الشرقية) وصولاً إلى الربيع العربي وخشية القيادة الصينية من انتقال عدواه إلى شوارع وميادين المدن الصينية. كل تلك الأحداث أدى إلى اعتماد الحكومة والحزب على دور قوى الأمن للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي؛ الأمر الذي أدى إلى تضخم هذه الأجهزة وزيادة نفوذها وحصولها على امتيازات ومصالح مكتسبة ورفع ميزانياتها المالية لتتجاوز بكثير ميزانيات الجيش.(4) وبات من الطبيعي لأجهزة الأمن أن تسعى للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها المكتسبة بالدفع نحو دخول الحلقة الضيقة لصناعة القرار.

ومنذ إعلان جمهورية الصين الشعبية في ـ 1949 لم تعرف الصين جيشا موحدا يمارس التقاليد العسكرية المنظمة ولقد أثرت هذه الخلفية الخاصة على الجيش الصيني فمن هؤلاء الثوار ومن هذه التنظيمات التي مارست الكفاح من أجل التحرير، ومن تلك التكوينات الحزبية ذات الانتماءات السياسية الشيوعية، تكون الجيش الصيني الحديث منذ 1949 ومن ثم،فقد استمرت بعض تقاليد الثوار، من حيث ضعف التنظيم، والاهتمام بالكم على حساب النوع، ودور العقائد الأيديولوجية الثورية في مقابل الاهتمام بالاحتراف، وهيمنة الحزب على الجيش، ووجود مؤسسات شبه عسكرية أخرى تجييش المجتمع:ـ تجربة ـ الحرس الأحمر ـ الذي نشأ وتطور وتدهور في النصف الثاني من عقد الستينات، هي المثل البارز على تأثر القيادة الصينية ـ(ماوتسى تونج تحديدا)ـ بالعمل الثوري التحرري الذي تمت ممارسته قبل نشأة الصين الشعبية فقد كان ـ ماو ـ يهدف إلى توسيع القاعدة العسكرية لتشمل أكبر قدر ممكن من المجتمع، أى تجييش ـ المجتمع الصينى ـ و ـ عسكرته ـ، ونشر الأفكار والمبادئ

والتعاليم ـ الماوية ـ أو ـ الماوتستونجية ـ على امتداد المجتمع الصيني لقد ظهر ـ الحرس الثـوري ـ في أبريل 1966 .[14]

وهذا لا يمنع أن الجيش لا يزال يحظى بنسبة تمثيلية جيدة في الهيئات القياديـة للحـزب والدولة وهي تعبّر عن مدى النفوذ الذي لا يزال يتمتع به؛ حيث تصـل نسـبة تمثيلـه في اللجنـة المركزية للحزب إلى ما يقارب 20%، كما يحـوز نسـبة 10% في المجلـس الـوطني لنـواب الشـعب (البرلمان). ويحظى الجيش أيضًا بنفوذ قوي خارجيًا؛ حيث نجح في إقامة شبكة علاقـات خارجيـة واسعة مع جيوش دول أخرى سواء من خـلال مبيعـات وصـفقات السـلاح التـي يجريهـا أو مـن خلال انخراط الصين السريع والمتزايد في قوات حفظ السلام الدولية، وكذلك من خـلال المشـاركة بالمناورات العسكرية المشتركة التي يجريها مع جيوش دول أخرى.[15]

14: معتز سلامة، الجيش وصناعة القرار فى الصين، الأهرام الرقمي السياسة الدولية، 1 ابريـل 1998، متـاح عـلى شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219077&eid=2920.

15عزت شحرور، صناعة القرار في الصين..مراكزها وتطورهـا، مركـز الجزيـرة للدراسـات، نـوفمبر/تشريـن الثـاني 2013، ص6.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من

"ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج":دراسة مقارنة.

السياسة الخارجية الصينية في فترة رئاسة كل من"ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج"

دراسة مقارنة:

تعد السياسية الخارجية المرآة العاكسة للنظام السياسي لأي دولة من الدول فبواسطتها تعامل المجتمع الدولي سلباً أو إيجابياً مع هذه الدولة أو تلك.

إذ كان للصين الشعبية سياستها الخارجية الخاصة بها خلال عقودها الثلاثة الأولى، نظام تخطيط مركزي حسب التقليد الشيوعي، وقد تمتع بنفس الصلابة الموجودة في الاتحاد السوفييتي. تقلب هذا النظام كثيراً، وأحيانا بصورة حاسمة.

وقد مرت مسيرة التنمية والتحديث الصينية عبر مرحلتين رئيسين الأولى هي مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، وتمتد من تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 إلى غاية 1978 التي تبنت الصين فيها الأنموذج الستاليني، ثم تحولت بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه لنظام الخطط الخماسية مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى أنموذج التعبئة الجماهيرية مع استخدام مكثف للقوى العاملة في المدة ما بين 1958- 1960، ومنه الانتقال إلى التركيز على أنموذج التنمية الاقتصادية المعتمد على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات، مع إدارة مركزية للصناعات.وحققت الصين في المدة الممتدة من 1952- 1978 معدل نمو سنوي قدر بـ 6%، وقد انتهت هذه المرحلة بوفاة زعيمهم " ماو تسي تونج" عام 1976[(16)]. أما الثانية ودخلت الصين ابتداء من عام 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحديث، إذ بدأت القيادة الصينية – ولأول مرة منذ الخمسينيات من القرن العشرين – تحدد مهامها ومستقبل الأمة وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة بدلا من

16 نجلاء الرفاعي البيومي العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا،.في د. محمد السيد سليم، ونيفين مسعد محرران ،"الصين لعلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص 126.

الحملات السياسية والعقائد الإيديولوجية [17] وهذا قد أثر في اتجاهات السياسة الخارجية الصينية.

إذ يعد "ماو تسيتونج الأب الروحي للصين الحديثة، والذي قاد الشيوعيين للانتصار على الوطنيين، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، واستطاع "ماو" في أوج قوة الفكر الماركسي اللينيني أن يقدم فكراً مختلفا، إذ أعطى لمفهوم الثورة الدائمة مدلولا يختلف عن المدلول السوفييتي، وأسند للفلاحين دوراً مركزيا في الثورة، على خلاف الدور المركزي للعمال والطبقة العاملة في الفكر الماركسي وذا كانت حقبة "ماو" قد تميزت بسيطرة الإيديولوجيا على طبيعة السياسات المنتهجة، فإن حقبة دينج تشاوبنج" شهد نقلة نوعية، فقد عاد "دينج" الذي كان الضحية الأولى لعملية التطهير التي قادتها الثورة الثقافية إلى السلطة عام 1978، وبدأ قيادته للصين في مسارها الجديد، المعاكس للمسار القديم، ليخالف سياسات الماضي اللاعقلانية، ويعمل على تطبيق نظام اقتصادي رشيد يهدف لتحديث الصين مما نقلها من دولة بسيطة ومنعزلة عن العالم الخارجي إلى دولة ذات شأن في السياسة خارجية لها تأثيرها الدولي . فقد تميز "دنج" بنزعته العملية البراغماتية الصريحة، وحماسه لإجراء إصلاح اقتصادي وسياسي على الصعيد الداخلي، وسياسة خارجية ناجعة على المستوى الإقليمي والدولي.

وثورة ماو تسي تونج الصاخبة لا تقل أهمية عن ثورة دينج تشاو بنج الهادئة، إذ إن الإنسان الصيني ذاته هو الذي صنع هذه، وأنتج تلك. واختيار الحداثة الشيوعية على النمط السوفييتي منتصف القرن العشرين، ثم الرأسمالية – الاشتراكية

---

17 دانيال بورشتاين وارنيه دي كيزا، "التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين"، ترجمة شوقي جلال، سلسة عالم المعرفة، عدد271، الكويت، 2001، ص 14.

السنغافورية في الربع الأخير منه. وهذا الحراك الذي ينم عن حيوية فكرية وسياسية كبيرة[18].

أولا: تأثير كاريزما القيادة الصينية:

أدت القيادات الصينية المتعاقبة منذ انتصار الثورة الشيوعية عام 1949 دوراً بارزاً في رسم سياسات وتوجهات الصين الداخلية والخارجية، لاسيما وإن النظام السياسي الصيني مصنف ضمن "**النظم السياسية الشمولية المغلقة**" التي تؤدي فيها الزعامات الفردية أدواراً محورية، لكن بغض النظر عن هذه الخاصية فإن ما يهمنا هنا تأثير كاريزما القيادة الصينية، وعملية الانتقال السلمي للسلطة من جيل لآخر، وأثرها في وضع السياسات واتخاذ القرارات في ظل التحولات التي تشهدها دائرة صنع القرار في الصين الآخذة في الاتساع، ومع تنوع الأهداف في توجهات السياسة الخارجية الصينية.

ويقصد بالكاريزما قدرة القائد السياسي على كسب الولاء والإخلاص والثقة من جماهيره المحتملة، بوصفه مصدراً شرعياً للسلطة. وترجع أهمية الكاريزما إلى أنها تخلق لدى الجماهير انطباعا عاماً بأن حل المشكلات العامة لن يتحقق إلا من خلال القائد السياسي. ومن ثم فإن هناك استعداداً لدى الجماهير لإعطاء القائد السياسي تفويضاً مطلقاً في إدارة السياسة الخارجية. كما إن هناك استعداداً لدى الجماهير لتقبل أفكار القائد السياسي وعقائده ومفاهيمه باعتبارها تمثل أفكار الجماهير وعقائدها ومفاهيمها [19].

أما القائد الكاريزمي:

وهو ذلك القائد الذي ينجز دوره غالباً وبالكامل من خلال شخصيتها لجذابة والساحرة، وغالباً ما يتبع الناس هؤلاء القادة بسبب جاذبيتهم أوما يطلق عليه

18 د. فردريك معتوق،"المارد الآسيوي يسيطر:مقاربة سوسيو- معرفة لتجارب معاصرة اليابان- كوريا- سنغافورة- الصين "، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص98.

19 د. محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 385.

الكاريزما وبسبب اقتناع تابعيهم بأن هؤلاء القادة سوف يصلون بالأهداف إلى الحد الأقصى.[20]

كانت"السلطة في الصين تنبع من فوهة البندقية "وفق التعبير المشهور لزعيمها ومؤسسها"ماوتسيتونج"،لكن ذلك كان في مرحلة الثورة أما بعد بناء الدولة فقد عادو أقرّب أن **"الحزب هو من يقود الجيش ولا يمكن للجيش أن يقود الحزب"** ، ومنذ ذلك الحين لا يزال الحزب الشيوعي الصيني هو الحاكم الفعلي الوحيد في البلاد بهيمنته على الحكومة والجيش والمجتمع معًا وعلى كل مفاصل الحياة في الدولة. وظلت عملية صناعة واتخاذ القرار مرتبطة بشخصية الزعيم الفرد صاحب القول الفصل في كل صغيرة وكبيرة طوال حكم الزعيم"ماوتسيتونج"،ولم يكن لمعارضة أو رد نقض قرارات الزعيم في أي موقع كان حتى ولو كان في أعلى الهيئات القيادية للحزب بما فيها الدائرة الضيقة المعنية بصناعة القرار، وكان أقصى ما يمكن أن يفعله رافض القرار أو غير الموافق عليه هو الاكتفاء بالصمت. كما حدث عندما اتخذ "ماو" قراره بالانخراط في الحرب الكورية ضد الولايات المتحدة عام1950 بموافقة أقلية بسيطة من أعضاء المكتب السياسي واكتفاء الآخرين بالصمت[21].

وسرعان ما توارى الفكر الأخلاقي الصيني الذي اعتمد على ايديوجية الحزب الشيوعي الصيني شيئاً ما في خضم سنوات الإصلاح والانفتاح إلى الغرب في الوقت الذي أصبحت شخصية الزعيم أو القائد " الشخصية الكاريزمية" التي كان فيها الرئيس أو القائد الزعيم الصيني مصدر الأمل وموطن الرجاء والمنقذ الذي تنظر الجماهير على يديه الخلاص أقل قدسية، وذلك بفضل التحول إلى تداول السلطة والمضي قدما في طريق المصالح شيئا فشيئا وهذا لم يحدث من قبل في بداية سنوات

---

20 نقلاً عن عصام عبد الوهاب، "متغير القيادة والتعددية السياسية في تونس"، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص28 .

21عزت شحرور، صناعة القرار في الصين: مراكزها وتطورها، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، ص 3.

الإصلاح. ولكن حدث في ظل سيادة مبدأ النفعية والأنانية والمصلحة التي تفشت داخل الذات الصينية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين[22].

مما جعل مؤسسات صنع القرار الصيني تبحث لها عن مكانه في المجتمع الدولي، وهذا جاء اثر التغييرات التي حدثت على سلم هرم القيادة الصينية الباحثة عن دور لها في إقليمها الجغرافي، ودور اكبر في السياسة الدولية.

ثانيا: سمات الأنموذج الصيني في الحكم:

هناك سمات خاصة أثرت في التطور التاريخي للنظام السياسي الصيني هي:[23]

1- استمراريتها في التراث الحضاري الصيني منذ أكثر من ألفي عام قبل الميلاد وحتى الآن. فالصين تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم التي استطاعت أن تحافظ على تراثها الثقافي دون تدخل خارجي فعال.

2- تمثلت في تفاعل الإطار الحضاري مع التطور السياسي، بمعنى أن الإطار الحضاري تحول إلى دولة، ولو في إطار سياسي فضفاض أحياناً، فالدولة الصينية ظلت قائمة رغم ما اعتراها من ضعف واقتطاع بعض أجزائها.

3- إنها تكاد تكون الدولة الوحيدة التي لم يستطع الاستعمار الأوربي أن يستوطن فيها، رغم اقتطاع الاستعمار البريطاني، والفرنسي، والألماني لأجزاء من الساحل الشرقي إلا أنه لم يستطع أن ينفذ إلى قلب الصين.

4- وبرز سمة الطابع الدوري لنظام الحكم في الصين، رغم ما تميز به التطور السياسي في استمرارية واستقرار الحكم لقيادات الحزب الشيوعي الصيني، إلا انه لم يكن جامداً بل كان دائم التغير فيما عرف بدورات الحكم. ومن هنا نظر بعض

---

22 د. إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الأيديولوجية والنفعية البرجماتية، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2006، ص 85.

23 د. محمد نعمان جلال، "التطور السياسي في ظل ماو تسي تونج"، في د. هدى ميتكيس، وخديجة عرفة محمد، محرران الصعود الصيني،مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص ص4-5.

الباحثين المختصين في الدراسات الصينية إلى نظام "ماو تسي تونج" بأنه مثل أسرة من الأسر التي تعاقبت على حكم البلاد. في حين نظر السياسيون والمفكرون الصينيون إلى تتالي القيادات الشيوعية الصينية بأنه بمثابة أجيال في القيادة. فالجيل الأول "ماو تسي تونج" ورفاقه، والجيل الثاني "دينج تشياو بنج"، والثالث "جيانج زيمن" وهكذا.

فضلاً عن وجود سمات أخرى تنفرد بها السياسة الصينية هي الأسس السياسية التي تبنى عليها الحياة السياسية الصينية ومن أهمها مبدأ"ديكتاتورية الشعب الديمقراطية"وهو أحد المبادئ الاشتراكية التي اعتنت بها القيادة. ويقوم مبدأ ديكتاتورية الشعب الديمقراطية عنده على اعتبار أن الجمهورية الديمقراطية هي لخدمة أبناء الشعب في حين أن الديكتاتورية موجهة إلى أعداء الشعب داخل الصين وخارجها، فالحكومة تمنح الشعب "الطبقات الكادحة" جميع الحريات السياسية اللازمة،وتحرم منها العناصر الإقطاعية المعادية للثورة.(24)

وقدت عاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد" ماو" كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليو نفيقصة " GodFather " فكان"ماو"بمثابة"الأب الإله"،ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة إذ توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة.

---

24 د.عبد العزيز حمدي، "التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية"،أمالقرى، القاهرة ،1997، ص90.

ثالثاً: المتغيرات الذاتية:

ولمعرفة اثر المتغـيرات الذاتيـة في عمليـة صـنع قـرار السياسـية الخارجيـة فيابـان حكـم الزعيمين "ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج" سنتكلم عن اثر كل متغير ودوره عـلى حـده وهـذه المتغيرات هي:

1- الخصائص الشخصية:

هي مجموعة من الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسية والتي تـؤثر في أسـلوب صياغته القرارات السياسة الخارجية، وتعامله معها ويكتسب القائد السياسي هذه الخصائص عبر مراحل حياته المختلفة ومن هذه الخصائص التسلط، القدرة على الابتكار، روح المغامرة، السـعي نحو الشهرة، تحقيق الذات، والقدرة على مواجهة الحالة الغامضة وغيرها من الخصائص وتـؤدي هذه الخصائص دوراً واضـحاً في عمليـة اتخـاذ القـرارات ويظهـر ذلـك في طريقـة تعامـل القائـد السياسي مع مرؤوسيه وكيفية ردود فعله لتصرفات الأطراف الأخـرى، وتأثيرهـا عليـه وتسرعـه في اتخاذ القرارات ومدى مرونته وتقبله للحلول الوسط.

ساد الاعتقاد حسب المنظور الواقعي، أن الساسة يتسمون بالعقلانية، وذلـك لأنهـم يفكرون من منطلق المصالح، وقبول تلك الفرضية يعني أن البحث في مجال دوافع الفـرد أو المجموعة يُعد مضيعة للوقت. تعرضت فرضية العقلانيـة للعديـد مـن الانتقـادات و بـدأت العديد من الدراسات خلال فترة السبعينيات من القرن العشريـن تتجـاوز الدولـة و تتنـاول بالدراسة الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد والمجموعات عوامل مؤثرة في سـلوكيات السياسـة الخارجية[25].

وتتضـمن المتغـيرات الفرديـة أو الشخصـية حسـب "**شـابيرو**" و"**مـاكفون**" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعـرف بأنهـا "

25 محمد يوسـف السـويد، "الاتجاهـات النفسـية في دراسـة العلاقـات الدوليـة"، مجلـة الـدبلوماسي، معهـد الدراسات الدبلوماسية والعلاقات العامة ، الرياض، العدد 12، 1989.ص 87.

مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية"[26]، وتشمل هـذه السمات والخصائص معتقداتهم قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي، وكذلك إدراكهم[27].

وقد أكد "ريتشارد سنايدر"، وغيره من الباحثين، على حقيقة أن مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية من حيث أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين[28].لذا فالفعل الصادر عن الدولة يقوم به في الواقع أشخاص ومن ثم فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار لمحيطهم – الخارجي أو الداخلي-و ليس من خلال المراقب الموضوعي أو الحيادي[29].

ولا بد من الاعتراف أن التركيز على الخصائص الشخصية والمناهج الذهنية والإدراكية لصانع القرار السياسي يُعرض الباحثين إلى كثير من الصعوبات التي تعرقل عملية البحث،لاسيمافي ظل قلة البحوث وعدم القدرة على ربط كاف بين علم السيكولوجيا ودارسة السياسة الخارجية.[30]

وهنا لابد أن نبين الخصائص الشخصية التي يتمتع بها كلاً من الزعيمين "ماو تسي تونج، ودنج تشاو بنج".

---

26 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 137.

27 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت،1985 ، ص 202.

28 جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مفتي، جامعة الملك سعود،الرياض،1989، ص 8.

29 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية،مصدر سبق ذكره، ص177.

30 د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 306.

أ- **ماو تسي تونج** [31].

أدى ماو دور الأسطورة في التطور السياسي الصيني منذ استطاع التفرد بالقيادة عام 1935وظل كذلك حتى وفاته. وهذا لا يعني عدم وجود معارضة له أو وجهة نظر مضادة، ولكنه يعني أنه صاحب القرار الفصل. ويكاد يكون ماو قد اعترف بما يسمى عباد الفرد Cult في النظام الصيني، وأنه ينطبق عليه ذلك الوصف. ويفسر ذلك يفسر أحد أسباب الثورة إلا وهو حرص "ماو" على استمرار الأسطورة المرتبطة به.[32]

وطيلة مدة طويلة كان "ماو" الشخصية المركزية في اتخاذ القرارات سواء من ناحية المبادرة والمصادفة وتشريع العديد من أهم سياسات الحزب الشيوعي. فمعرفته بالشخصيات والمواضيع وتصميم هو ثقته بنفسه وقدرته على الإقناع ورهافة حسه التكتيكي والاستراتيجي جعلت منه سياسياً عظيماً وزعيماً للحزب، كان يتمتع بسلطة واسعة على تشكيل مضمون السياسة المختارة سواء من الناحية الإجرائية والتأسيسية، وفق كل شيء كان يتمتع بمكانة وسلطة فريدتين وكانت سياساته تتعرض للانتقاد أو المقاومة أو التعبير لكن أي تحد مباشر لزعامته كان محكوم عليه بالفشل.[33]

ومن الخطأ النظر إلى طريقة اتخاذ القرارات في ظل "ماو" على أنها عملية دكتاتورية. وذلك لأسباب عدة. فرغم أن نفوذ "ماو" كان أعظم من نفوذ أي زعيم آخر فإن تصوراته للأولويات وأسلوبه الشخصي قد قاده إلى ممارسة نفوذه بشكل غير متوازن. فقد كانت سلطته على كبار زملائه تضعف في بعض الأحيان. وابرز مثال على ذلك السنوات التي سبقت الثورة الثقافية. وبعد الثورة الثقافية أدى ضعف نشاطه

---

31 ولد ماو تسي تونج في 26كانون الأول / ديسمبر 1893 في قرية شاوشان التي تقع على مبعدة 50 كم2 إلى الجنوب من شانجشا عاصمة مقاطعة هونان، والده فلاحا متوسط الحال. المصدر: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 253

32 د. محمد نعمان جلال، التطور السياسي في ظل ماو تسي تونج، في د. هدى ميتكيس، وخديجة عرفة محمد، محرران الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص15.

33 جابرييل إية، آلموند جي، بنجهام باويل الابن، "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية"، ترجمة هشام عبد اللـه، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان ، 1997، ص 757

عن القيادة بدور فاعل في الإدارة. وفي حين واصل القيام بدور حاسم في بعض القرارات الرئيسة- مثل التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتطهير لين بياو[34]. ونزل رتبة "دينج تشاو بنج" في العام 1976. على سبيل المثال – إلا أن هيمنته على السياسة المركزية كانت تقترب من نهايتها قبل وفاته.[35]

ولهذا ظل ذكرى"ماو"حتى بعد وفاته وأصبح ضريح ومزاراً. كما ظلت صورته في الميدان السماوي رغم تغيّر الأجيال بل ورغم الخروج إلى حد كبير على فِكره وممارساته في ظل القيادات اللاحقة. كما أن كثيراً من الكوادر الصينية الحزبية والجماهير ينظرون إلى ماو نظرة ايجابية رغم كل أخطائه وسلبياته وانتقاداتهم الشديدة لممارساته التي تمت في ظل الثورة الثقافية التي قادها[36].

ب- **دينج تشاو بينج**[37]

بعد وفاة "ماو" في العام 1976 أصبحت عملية اتخاذ القرارات جماعية أكثر مما كانت في السابق ولم يكن لدى "دينج تشاو بنج" سلطات شخصية مماثلة لسلطة "ماو". كما أن من الصعب معرفة ما إذ كانت إحدى السياسات هي تعبير عن خياراته الشخصية أم أنها نتيجة قرار جماعي ومع ذلك كان كبار القادة الصينيين بشكل عام ما زالوا يعيشون الأجواء الخاصة التي لا تحكمها قيود والتي ميزت عهد "ماو" والعهود الإمبراطورية السابقة. فقد عزل "دينج" خليفته المختار مرتين. كما فعل

34كان قائداً عسكرياً لامعاً وأكثر قادة الثورة الثقافية احتراماً بعد ماو، لكن سقوطه المفاجئ والاتهامات الباطلة الموجهة إليه – أولاً "يساري متطرف وثانياً لهول المفارقة، "يميني متطرف". المصدر: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مصدر سبق ذكره ص 247

35 جابرييل إية، آلموند جي،بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص 758

36 د. محمد نعمان جلال، التطور السياسي في ظل ماو تسي تونج، في د. هدى ميتكيس، وخديجة عرفة محمد، محرران الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره، ص15

37 ولد دينج في عام 1904 في بايفانج، قرية تقع في وسط سشوان، وكان الابن البكر لعائلة تنتمي إلى طبقة الجنتري. كان والده من ملاك الأراضي في بايفانج. المصدر: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص 273.

"ماو" مرتين. ورغم نجاحه في فرض قيود على باقي الحزب والهرم الإداري. فانه يبدو أن من هُمّ على قمة الهرم الإداري يشعرون أن سلطتهم غير المقيدة هي شرط ضروري لقيادة سياسية صحيحة. [38]

وهكذا نجد القيادة الصينية التي تلت وفاة الرئيس"ماو"عام 1976 الذي كان يعطي الأولوية للعامل السياسي على الاقتصادي داخلياً وخارجياً، تعود لتركيز بدرجات متفاوتة على إرث المرونة أو البراغماتية الصيني التقليدي، الأمر الذي يفسر استمرار اعتماد القيادة الصينية، حتى هذه اللحظة الإصلاحات الأربعة للرئيس "هواكوفنغ"عام 1978، التي تبناها فيما بعد الرئيس"دنج"،التي تركز على التنمية الاقتصادية، بدلاً من التركيز على المجال السياسي والطهارة العقائدية، بحيث تجري محاولة جادة لتعايش حقيقي بين بعض مع المال اشتراكية والرأسمالية معاً. وهذا أمر آخر، لابد من العودة في تفسيره إلى التراث الصيني، الذي كان دوماً يحاول التناغم والتكيف مع الطبيعة لأقهرها، ومن ثم الجمع بين النقائض دون محاولة سيطرة طرف على آخر. والتراث الصيني يقرّب وجود التناقض في الحياة، إلا أن التطور والتغيير في نهاية المطاف هما نتيجة استمرار جدلية هذا التناقض، لا القضاء عليه، الأمر الذي يفسر إصرار"ماو" على ما كان يسميه،"ديمومة الثورة". ويعود الفضل اليوم للرئيس"دينج"،الذي تبنّى شعار "المسيرة الطويلة الجديدة" الاقتصادية، لإخراج الصين من عزلتها العقائدية والسياسية على صعيد العالم.[39] مما أدى إلى رسم سياسة خارجية متوازنة.

---

38 جابرييل إية، آلموند جي،بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية ، مصدر سبق ذكره، ص 758.

39 د. كامل صالح أبو جابر،الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية"، مجلة الفكر السياسي، العدد 7، صيف 1999، دمشق، ص 164.

بعد سقوط"عصابة الأربعة"[40]، استعادة "دينج" جميع مناصبه في تموز/ يوليو عام 1977، وفي أب/ أغسطس أنتخب نائبا لرئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ثم تولى منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية ورئيس المجلس الوطني الخامس للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني. في تشرين الثاني/ ديسمبر سنة 1978، عقدت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي، التي مثلت البداية للإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات الاشتراكية على كافة الصعد. إذ ادى"دينج" دوراً حاسماً في هذا التحول التاريخي. بعد هذا المؤتمر، تشكل الجيل الثاني للمجموعة القيادية الذي كان هو محورها.[41]

انطلقت الصين رسمياً في طريق الإصلاح في تشرين الأول/أكتوبر عام 1978، ومرّت بمراحل متعددة وتبعت قوس التجربة والخطأ. وفي خلال الخمس والعشرين سنة التالية حوّلت تركيزها الاستثماري من السياحة إلى الصناعات الخفيفة، ومن سياسة إجبار المستثمرين الأجانب على أن يكون له شريكاً صينياً إلى سياسة تسمح بإنشاء شركات متفرعة مملوكة بالكامل للأجانب، ومن مرحلة "اللحاق" إلى مرحلة التساوي مع القوى العالمية الأخرى. أما الصراع السياسي مع أحداث "تيان آن مين""الميدان السماوي"، فبينت تلك الأحداث للاصلاحين في القيادة العليا للبلاد بأنهم غير مستعدين للتخلي عن سلطة الحزب على الدولة، وأن الديمقراطية التي ترتبط في الفكر الغربي من التقدم الاقتصادي لا تلوح في الأفق بالسرعة التي يتصورها البعض.[42]

---

40 وهم زوجة ماو جيانج جينج، والثلاثي شانجهاي شانج شينجياو، وونج هونج هونج ون، وياو ون يوآن. كان هولاء الأربعة أعضاء في المكتب السياسي، ويسيطرون على جهاز الدعاية والحياة الثقافية. المصدر: كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، مصدر سبق ذكره، ص 249.

41 تشاو يا يوان، "الحياة السياسية لدنج شياو بينج"، .chinatoday، على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط.http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2009n/0907/p12.htm

42 أويديد شينكار، "العصر الصيني: الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى وعلى أعمالك"، الدار العربية للعلوم، بيروت،2005،ص ص 75-76.

يتبن من خلال الدور الذي قام به الزعيم دينج بعد تسلمه لقيادة الصين، ونقلها من دولة ذات اقتصاد أو حادي الجانب، وسياسة خارجية مقتصرة فقط على دول معدودة لها اتجاهات اشتراكية إلى دولة ذات اقتصاديات متعددة، وسياسة خارجية منفتحة على العالم.

وهكذا ارتقت أولوية التنمية الاقتصادية على أولوية الشؤون السياسية، مما حتم على الصين ضرورة الدخول في حوار جدي -على مختلف الصعد- مع الغرب، وموادعته وأحياناً مهادنته، لا من أجل البقاء فحسب، بل التطور كذلك. واعتراف الصين هذا بالطاقة الغربية الهائلة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً، كذلك، يفسر السياسة الصينية على مدى العقدين الماضيين، إذ تتفادى الصين بحكمة متناهية أي مواجهة مع الولايات المتحدة خاصة والعالم الغربي عموماً. [43]

إن المناخ السياسي الداخلي الذي يتم فيه رسم السياسة الخارجية و تنفيذها، أيضا قد تغير تغيرا كبيرا، ففي مطلع الثمانينات من القرن العشرين حين كان "دينج" في أوج قوته،حدثت بعض النزاعات بين كبار رجال الحزب، ولكن النظام السياسي عموما كان مستقرا، إذ استطاع السيطرة على كل الساحات السياسية، وكان لابد من الحصول على موافقته لتنفيذ المبادرات المهمة،سواء أكانت تتعلق بالجوانب الإستراتيجية ام تتعلق بالسياسة الخارجية، ومع تقدمه في السن تقلص نفوذه، كما هو الحال لرفقائه من نفس جيله، ولم يظهر أي شخص أو أية جماعة تستطيع التحكم في السياسات الصينية كما فعل "دينج" ومن قبله "ماو"، ولذلك لم يعد معروفا على

---

43 د. كامل صالح أبو جابر، الحوار بين الثقافة الصينة والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية،الفكر السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 164.

وجـه اليقـين.مـن هـي الأطـراف المتحكمـة فعليـا في مختلـف جوانـب السياسـة الخارجيـة الصينية[44].

ويعد"دينج"مهندس سياسة الإصلاح والانفتاح، ومبدع نظرية "دينج"، وهو صاحب فكـرة "دولة واحدة ونظامـان"[45] التـي طُرحهـا اسـتنادا إلى الظـروف الموضـوعية، والتـي عـلى أساسـها استعادت الصين هونغ كونغ عام 1997، وماكـاو عـام 1999[46]. وهـذا نتيجـة للسياسـة الخارجيـة الحكيمة التي انتهجها الزعيم "دينج".

2- النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار

يقصد بالنظام العقيدي لصانع القرار مجموعة العقائد والقيم التـي تتكـون لـدى صـانع القرار عن البيئة الخارجية وتتميز هذه العقائد بالترابط وعدم التناقض فيما بينها حسب ما يراه صـاحبها بحيـث تشـكل لديـه نظامـا عقائـديا يسـاعده عـلى ضـبط المعلومـات الممكـن قبولهـا واستيعابها من البيئة الخارجية فصانع القرار يتلقى فيضا من المعلومات من مصادر مختلفة غـير موثوق من صحتها وبواسطة نظامه العقيدي نتيجة اهتمامه نحـو معلومـات معينـة وإهـمال أو رفض معلومات أخرى. ويتم تفسير هذه المعلومات في ضـوء نظامـه العقيـدي ومـن ثـم اختيـار البديل الذي يراه مناسبا.

---

44 توماس ويلبورن، "السياسـة الدوليـة في شـمال شرق آسـيا: المثلـث الاسـتراتيجي اليابـان- الصـين- الولايـات المتحدة الأمريكية"، سلسلة دراسات عالمية، عدد12، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1997، أبو ظبي، ص 17.

45 بلد واحد نظامان مختلفان أو كما يُتَرجم رسمياً صين واحدة، نظامان مختلفـان هـو مبـدأ دسـتوريٌّ وضـعه الزعيم دينج تشياو بينج بهدف إعادة توحيد الصين خـلال مطلـع الثمانينيـات. جـاء المبـدأ جـزءاً مـن اقـتراحٍ لتوحيد الصين تحت راية بلدٍ واحد، وفق سياسة الصين الواحدة، في المقابل لن يكون هناك بأس في بقاء المناطق الصينية المستقلة - هونغ كونغ وماكاو وتايوان - على أنظمتها رأس الماليـة الاقتصـادية والسياسـية، مـع تمسُّـك باقي الصين أيضاً بنظامها الشيوعي. ينص مبدأ "بلد واحد، نظامان مختلفان" عـلى أن جميـع المنـاطق الصـينية الثلاث المستقلة ستحتفظ بأنظمتها السياسية والاقتصادية والقانونية، حتى بالنسبة للعلاقـات الدبلوماسـية مـع الدول الأخرى، وفي حالة تايوان فإنَّه سيسمح لها بالإبقاء على قواتها المسلَّحة. المصدر:

The Commissioner's Office of China's Foreign Ministry in the Hong Kong SAR Retrieved on 2013-06-15..

46 تشاو يا يوان، الحياة السياسية لدنج شياو بينج، مصدر سبق ذكره.

وإذا ما تم تطبيق النظام العقيدي والقيمي لصانع القرار على موضوع دراستنا يتبين إن الزعيم "ماو تسي تونج" تبنى الايدولوجيا في حكمه والزعيم "دينج تشاو بنج" تبنى النفعية البرغماتية.

أ- الايدولوجيا:

يعرف لويس ألتسير Louis Althusser الأيديولوجيا بأنها: منظومة من التصورات "صور، أوهام، أفكار، أو مفاهيم" لها منطقها ودقتها المميزين وتتمتع بوجود دور تاريخي في مجتمع معين.[47]

إذ أدّت الصين على عدة أيديولوجيات حاكمة هي الأيديولوجية الكونفوشية، بوصفها أيديولوجية أخلاقية فلسفية وظلت هذه الأيديولوجية بمثابة الحبل السري الذي ظل يربط فيما بين الصينيين لقرون عديدة وسنوات مديدة إلى أن اصطدمت – في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي- بالمسيحية اليسوعية، التي جاءت إلى البلاد عن طريق المستعمرين الأوربيين ولكن بمطلع القرن العشرين تأثر الصينيين بالماركسيين الشيوعيين في الاتحاد السوفييتي، ومن ثم فقد اعتلت الشيوعية المسرح السياسي ونادت بانحسار الدين إذ عَدته أفيون الشعب.[48]

لذا فأن أهم الأفكار الأيديولوجية التي عبر عنها "ماو" هي مبدأ مقاومة اليابان وفرض والأيديولوجية الصينية في الحكم. والأول هو المبدأ النضالي الوطني الذي استطاع من خلاله توحيد الجماهير الصينية على اختلاف مشاربها واتجاهاتها. أما الثاني فهو مبدأ الأيديولوجية المرنة إذ كان بارعاً في تفسيراته وتحليلاته النفسية والعقادية وفقاً للظروف المتغيرة في المجتمع. وقد اتسمت الأيديولوجية الصينية بخصائص فريدة من نوعها إذ جمعت بين التراث التقليدي، وبين الإسهامات الماركيسة- اللينينية، وبين الواقع المعاصر. ونجح "ماو" في التعبير عن ذلك ففي دراسة عن فكره

---

47 Louis Althusser, pour Marx, paris ed, Maspero E, 1975,p.238.

48 د. إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الأيديولوجية والنفعية البرجماتية، مصدر سبق ذكره، ص20.

وكتاباته أبرزت أن 23% منها مقتبسة من الكونفوشيوسية، و12% من الاوتزو[49]، و13% مـن القصص والأساطير الصينية القديمة، أي أن 47% من اقتباساته من التـاريخ الصـيني القـديم. فضلاً عن ذلك كتاباته العسكرية المتأثرة بفكر الاستراتيجي المتميز "صـون تـزو" فـأن نسـبة تأثر "ماو" بالثقافة الصينية القديمة تزيد عـن 60% رغـم نقـده لهـا أحيانـا لاسـيما في غـمار الثورة الثقافية [50]

وهذا يبين أن العديد من الدول تتبنى الأيدلوجيا السياسية لما لها مـن أثـر كبـير في بناء الدولة واختبـار نظامهـا السـياسي لأنهـا تعـد سـنداً وإطـراً للعمـل مـن أجـل التنميـة المستدامة، وغياب أو فشل الأيدلوجيا التي تقوم عليها الدولـة يـؤدي إلى مشـاكل عديـدة وأهمها تأثير اهتزاز النظام السياسي السائد في تلك الدولة. ويتبين أن وفقـاً لمـا ذكـر، فـإن الأيدلوجيات ليست صحيحة ولا خاطئة غير أنها تعد طريقة نسـبية لتصـنيف العـالم عـلى أسـاس فكـري غـير أنـه يمكـن القـول أن الأيـدلوجيات في أغلـب الأحيان،لاسـيما في بدايـة اعتناقها وتبلورها تؤدي دواراً إيجابياً في تطور المجتمعات ونقلها من طور إلى آخـر أرقـى، غير أنها تصبح عائقاً في مراحل التطور اللاحقة التي تكون الحياة قد تقـدمت وتطـورت في حين تكون قد بقيت على طبيعتها ثابتة في شـكلها وآخرهـا التـي ظهـرت بهـا في مرحلتهـا الأولى. وهذا ما تم فعلاً في مرحلة حكم "دينج".

ب- النفعية البراغماتية:

49لاو تزه أو لاو تزو هو فيلسوف صيني قـديم وشخصـية مهمـة في الطاويـة ولـد 604 ق.م . تعنـي الكلمـة السيد القديم وتعتبر لقب تفخيم. يعتبر لاوتزه إلهاً في الطاوية، ومن ألقابه تايشانغ لاوجون وهو أحـد الأنقيـاء الثلاثة في الطاوية. حسب التقليد الصيني عاش لاوتزه في القرن السادس قبل الميلاد، لكن المؤرخين يقولـون إنـه شخصية خيالية أو أن الشخصية نتيجة جمع عدة شخصيات مختلفة أو إنه عـاش في القـرن الرابـع قبـل المـيلاد بالتزامن مع مدارس التفكير المائة وعصر الدول المتحاربة. ينسب إليه كتابـة العمـل الأهـم في الطاويـة تـاو تي تشينغ الذي كان يعرف باسم لاوتزه. لاوتزه من الشخصيات الرئيسية في الحضارة الصينية، ويدعي نبلاء وعامة أنهم ينتسبون لنسله. وعبر التاريخ اعتنقت = عدة حركات معادية للسلطات أفكار لاوتـزه. المصـدر: د. حسـين سعيد، "الموسوعة الثقافية"، مؤسسة فراكلين للطباعة والنشر، القاهرة- نيويورك، 1972 ص 842.

50د. محمد نعمان جلال، التطور السياسي في ظل ماو تسي تونج ،مصدر سبق ذكره، ص17.

تعد البراغماتية Bragmatism نظرية فلسفية أمريكية وهي تعني إدارة نظم الحياة من خلال تحويل الأفكار لواقع علمي، في الوقت الذي يُعرفها البعض على أنها فلسفه تثور على أية محاولة يراد بها الهروب في الحياة الراهنة، ومعناها العلمي أو النفعي أو المصلحي.[51]

استطاعت النفعية البراغماتية أن تدخل الصين في بداية سنوات الإصلاح والانتفاع في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك عن طريق الصفوة الحاكمة البرجماتية بعد"ماو"والتي استطاعت غزو بعض العقول بمعرفة الهيمنة الثقافية للآخرين على بعض الفئات المجتمعية تارة وتحت القهر وسيطرة قوى الحكم تارتاً أخرى . في الوقت الذي أثبتت الحقيقة الموضوعية للإصلاح والانفتاح في الصين عن زيف ادعاء الأيديولوجية الشيوعية وخواء بناءها الفكري وعجزها عن تحقيق أي شكل من أشكال القبول العام للأيديولوجيات بمفهومها الصحيح[52].

وكان "دينج" من أعظم المؤمنين بالبرجماتية في تاريخ آسيا، وبالفعل فإن تعريفه للبراغماتية من خلال مقولته الشهيرة " **لا يهم لون القط مادام يصيد الفئران**" كان أفضل تعريف للبراغماتية، وقد استخدم هذا التعريف البليغ لتبرير الابتعاد عن قيود الأيديولوجية الجامدة للشيوعية.[53]

فقد حمل الإصلاح والانفتاح الذي قاده الزعيم الصيني"دينج" معه رياح التغيير إلى عمق الداخل الصيني. فمنذ عام 1979،دفع التيار الإصلاحي إلى تبني المزيد من الإصلاحات في جميع الميادين. وتمكن"دنج"ورفاقه الإصلاحيون من محاصرة نفوذ "هواكوفبخ" خليفة"ماو"في قيادة الصين بين عامي 1976-1978،واستطاع توطيد موقفه و دعا إلى عدم التطرف الأيديولوجي كي لا يسئ للنشاط الاقتصادي في البلاد،

51 يعقوب فام، "البرجماتية أو مذهب الذرائع"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط2، 1998، ص 64.

52 د. إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الأيديولوجية والنفعية البرجماتية، مصدر سبق ذكره، ص 73.

53 كيشور محبوباني، "نصف العالم الأسيوي الجديد"، ترجمة سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 120.

في حين أفصح عن نواياه بلا مواربة إزاء أسلوب الانغلاق الـذي جعـل الصـين تتخلـف كثـيراً عـن ركب الدول المتقدمة، لذا كان هدف القيادة الجديـدة مـن التحـديث والإصـلاح والانفتـاح عـلى العالم الخارجي قائماً على أساس المنفعة المتبادلة.[54]

54 دينج تشاو بينج، "المؤلفات المختارة 1975-1982"، دار اللغات الأجنبية، بكين، 1985، ص530.

الفصل الثالث

أثر التوتر المقيد في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان

أثر التوتر المقيد في السياسة الخارجية الصينية تجاه تايوان

تعد مسألة تايوان أحـدى العنـاصر التـي تـتحكم بموقـف الصـين في تعاملها مـع الـدول الأخرى. وتشترط على أية دولة ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية معهـا، الاعـتراف بوجـود صـين واحدة. وهذا يعني عملياً التسليم بـأن تـايوان هـي إحـدى المقاطعـات الصـينية وليسـت دولـة مستقلة- من وجهة النظر الصينية- فضلاً عن أن المسألة التايوانية حاضرة في العلاقات الصينية – الأمريكية إذ تُعّدُ الصين، تطور العلاقات معها، رهن موقف الأخيرة من المسألة.

ومرت العلاقات الصينية - التايوانية بعدت تحولات ما بين التصعيد والعـداء الشـديدين اللذين كادا أن يصلا بهما إلى درجة اندلاع صراع مسلح، وبين التهدئة التـي تقـترب مـن التعـاون كما حصل في علاقات الطرفين في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وهـو مـا يمكن أن يطلق عليه حالة **"التوتر المقيد"**[55].

إن عزم الحكومة الصينية على استعادة تـايوان هـو آمـر ثابـت لا يتزعـزع. إلا أن كيفيـة الاستعادة شهدت بعض التغيرات الجديدة الرامية الى حل المسألة بالطرق السلمية. وقـد انقسـم الأسلوب الصيني الرسمي في معالجة هذه المسألة وفقا لمرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة ما يطلق عليه بأسلوب **التفكير العسكري** في حسم المسألة، والذي استمر بشكل جدي حتى عام 1979، رغم محاولات الحلـول السـلمية التـي قـد بـدأت في حقيقة الأمر منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

- **المرحلـة الثانيـة:** وهــي مرحلـة **المعالجـة الدبلوماسـية**، أو اسـتخدام أسـلوب **السياسة اللينة** والتي بدأت مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، نتيجـة تطـور العلاقات الصينية الأمريكية، مما دفعها إلى التراجع عن تصعيد المسألة، وعـدم اسـتخدام الأسـلوب العسـكري، إذ أصـدرت اللجنـة الدائمـة للمجلـس الـوطني لنـواب الشـعب

55 يقصد بالتوتر المقيد حالة من التفاعلات بين الصين وتايوان، موزعـة بـين التعـاون والصراع، وفـق ضـوابط تحكمها فلا تصل إلى نقطة اندلاع صراع مسلح مباشر بينهما، ولا تصل إلى نقطة الجمود الكامل، وعدم التفاعل الايجابي، الذي يشير إلى عدم التصعيد المتبادل بين الطرفين

لجمهورية الصين عـام 1979، خطابـا بمثابـة السياسـية العامـة التـي سـتنتهجها الحكومـة الصينية لتسوية المسألة سلميا، مؤكدة التصـميم عـلى احـترام الوضـع القـائم في تـايوان، واتخاذ سياسات وتدابير معقولة،إلى حين يتحقق إعادة توحيد الدولة، في الوقت الـذي لم يسقط فيه خيار الحل العسكري في حالتين: إعلان القوى الانفصـالية لاسـتقلال والتـدخل الأجنبي فيها. أجاز المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في دورته السنوية لعـام 2005 قانون مكافحة تقسيم الوطن بالأغلبية. ومن المؤكد أن سن هـذا القـانون سـيؤدي دوراً فعالاً وبعيد المدى في دفع وتطوير العلاقات بين طرفي المضيق، ودفـع التوحيـد السـلمي، ومعارضة وكبح القوى الانفصالية الرامية إلى استقلال تايوان وحماية السلام والاستقرار في منطقة مضيق تايوان. إذ خفت حدة التـوتر في مضـيق تـايوان، وبـدأت رحـلات الطـيران المباشر بين طرفي المضيق في أعياد الربيع، وتم تحقيق عملية تسـويق المنتجـات الزراعيـة التايوانية في البر الصيني، فضلاً عن الزيارة الناجحة التي قام بها السيد "ليان جان"رئـيس حزب الكومينتانغ ، والسيد "سونغ تشو يوي" رئيس حزب " الشـعب أولا " عـلى التـوالي للبر الصيني. هاتان الزيارتان التاريخيتان ساعدتا على تعزيز التبادل وتعميق التفاهم بين طرفي المضيق، وعززتا من الإجراءات التي اتخذها الصين لتوثيق العلاقات التجاريـة بـين الضفتين في تشجيع ودفع التبادل والتعاون في مجالات التربية والتعليم والعلـوم والثقافـة والرياضة، أرضية صلبة لتطوير العلاقات بينهما بشكل سلمي وسلس.

ومنذ قيام الصين الجديدة اتخذت من مسألة تايوان نقطة ارتكـاز في علاقاتهـا الرسمية مع الدول الأخرى، وظل الاعتراف بمبدأ الصين الواحدة الأساس الـذي يحكـم تلك العلاقات، وعلى هذا إقامة الصين علاقات دبلوماسية مع اغلب دول العالم.

وليس ادل على ذلك تبني النظام السياسي الصيني في العام 1984 صيغة الـزعيم "دنج تشاو بينج" لتوحيد الأقاليم الصـينية مـع الـوطن الأم، وفي مقـدمتها تـبرز تـايوان وفق رؤية **"دولة واحدة ونظامين"** التي يرى فيها النظام الصيني الصيغة التوافقية مـع التطورات الحديثة التي واكبـت مشروع الصـين التحـديثي الإصـلاحي، لاسـيما أن هـذه

الصيغة تتعرض للتطبيق العملي على أرض الواقع، إذ عـادت كـل مـن هـونج كـونج وماكـاو إلى السيادة الصينية.

أولا: المكانة الإستراتيجية لتايوان:

جزيرة تايوان الاسم القديم للجزيرة وهو فرموزا أو جمهورية الصين تقع جنوب شرق الصين، وتطل على المحيط الهادئ عبر مضيق تايوان مقاطعة فوجيان الصينية غرباً، وتقترب عبر مضيق باش من الفلبين جنوباً وتطل على بحر الشرق شمالاً، وتقع في المياه المدارية، حيث الجو معتدل،والصيف يطول سبعة أو عشرة شهور. وإجمالي مساحتها 76،35989 كيلو متراً مربعاً. وتتكون من 88 جزيرة كبيرة وصغيرة، منها جزيرة تايوان، وجزر بنغهو، وجزيرة دياو يوي، وتشوي، ولانيوي، وهوشاو. أبعاد المساحة البرية لتايوان من الجنوب إلى الشمال 394 كيلو متراً، ومن الشرق إلى الغرب 144 كيلو متراً، ويُعّدُ مضيق تايوان استراتيجي للمواصلات البحرية بين جنوب الصين وشمالها، وممر بحري مشهور في الشرق الأقصى.ويبلغ عدد سكانها أكثر من 72،23مليون نسمة حسب تعداد 2005. إذ كان عدد سكانها 2،65 عام 1950 وتتكون أغلبية سكانها من قومية هان[56].

مفهوم المسألة التايوانية

تُعّدُ مسألة تايوان من المسائل الذي يهتم بها المجتمع الدولي الذي غيّر موقفه تجاه الصين من عزلة وحصار بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاعتراف بمكانتها ودورها الدولي منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين، لتؤكد التطورات أنه لا يوجد عدو دائم أو صديق دائم، فقط هناك مصالح دائمة بعيدا عن أية اعتبارات أخرى.

واستعمرت تايوان من قبل اليابان عام 1895 وتم إعادتها للصين من قبل القوميين الذين التجئوا إليها بعد خسارة الحرب الأهلية مع الشيوعيين عام 1949.[57]

---

56 نقلاً عن محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص 198.

57 د. نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، لارسا للنشر، لندن، 2010، ص 117.

بقيادة ماوتسي تونج إلى فرار حكومة الكومنتانغ التـي كـان يتزعمهـا المارشـال تشـانج كاي شك إلى شونج كونج جنـوب الصـين، ولمـا بلـغ المـد الشـيوعي للولايـات الجنوبيـة انتقلت حكومة الكومنتانغ إلى جزيرة فرموزا التي تبعد 100 ميـل عـلى سـاحل الصـين. وأقام تشانج حكومته في تايوان وأنتخب رئيساً لها عام 1950. وسارعت الـدول الغربيـة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بحكومة تايوان ممثلاً شرعياً للشـعب الصيني. بينما اعترفت الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوربا الشرقية بالصـين الشـعبية عام 1950 ممثلاً شرعياً للشعب الصيني.(58)

ومازالت الصين تعد تايوان، جزءاً لا يتجزأ من سيادتها. وقد اعترفت بها الولايات المتحـدة الأمريكية بدلاً من الصين الشيوعية بعد عـام 1949. وتـم الاعـتراف بالصـين، بعـد زيـارة الـرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون المعروفة وتبلور سياسة الوفاق المصاغة مـن قبـل هـنري كيسـنجر عـام 1972، ممثلاً طبيعي للشعب الصيني.(59)

وتشمل مسألة تايوان من حيث مفهومها النواحي الثلاث الآتية: (60)

1 - إن مسألة تايوان مسألة خلفتها الحـرب الأهليـة الصـينية وهـي مـن شـؤون الصين الداخليـة المحضـة. وفي 1 أكتـوبر/تشريـن الأول عـام 1949 ، تأسسـت جمهوريـة الصين الشعبية، وانسحب بعض المسؤولين العسـكريين والإداريـين مـن الكومينتـانغ إلى تايوان بعد هزيمتهم في الحرب. وتحـت مسـاندة الحكومـة الأمريكيـة في ذلـك الوقـت شكلوا بقوة السلاح نظاما انفصاليا في تايوان. وعليـه إن مسـألة تـايوان تتجسـد أولا في العلاقات بين حكومة جمهورية الصين الشعبية - الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثـل

58 محمد مصطفى شحاته، مستقبل الوحدة بين تايوان والصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 104، أبريل 1991، ص 191.

59 د. نجاح كاظم، مصدر سبق ذكره، ص 117

60 وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، 2003/02/26، متاح على الرابط:

http://www.mfa.gov.cn/ara/ljzg/zgtw/t22474.htm

شعب الصين كله- وعاصمتها بكين وبين سلطات تايوان، ويتعين أن يحلها الصينيون على ضفتي مضيق تايوان بأنفسهم.

2 - إن مسألة تايوان هي مسألة تدور حول صيانة حكومة الصين وشعبها لسيادة الدولة وسلامة أراضيها، وصيانة كرامة الأمة ومعارضة التدخل الخارجي. ويجب على الحكومة الأمريكية أن تلتزم بدقة بمبادئ البيانات الصينية الأمريكية المشتركة الثلاثة وتعدل جذريا وتوقف فورا أعمالها الخاطئة المتمثلة في التدخل في شؤون الصين الداخلية باستغلال مسالة تايوان، وإعاقة إعادة توحيد الصين .

3 - إن جوهر مسألة تايوان هو النضال بين الانفصال ومعارضة الانفصال والنضال بين "استقلال تايوان " ومعارضة "استقلال تايوان"، وبيت القصيد لهذه المسألة هو النضال بين صين واحدة و"صينيين". وتلتزم الصين حكومة وشعبا بمبدأ "صين واحدة "، وتعارض بحزم كل المؤامرات الهادفة إلى تقسيم الوطن والأمة وأي محاولة لخلق "صينيين" أو "صين واحدة وتايوان واحدة" أو "استقلال تايوان" .

ثانياً: السياسة الصينية لتسوية القضية.

تقدمت الصين بمبادرة تهدف إلى منح تايوان نوع من "الإدارة الخاصة" مع احتفاظ الصين الشعبية بحق التمثيل الخارجي، وبشؤون الدفاع عن الصين ككل. وإن الصين لا تمانع في إعطاء تايوان وضع سياسي أفضل من هونج كونج. وتفسير ذلك أن تايوان تختلف عن هونج كونج. فتايوان لها روابط دولية خاصة. فهناك مالا يقل عن 19 دولة تعترف بتايوان، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي كما أن تايوان تتمتع بعضوية 48 منظمة دولية حكومية، وما يزيد عن 660 منظمة دولية غير حكومية. ومن ناحية أخرى فأن تايوان لها حكومة مستقرة من أكثر من أربعة عقود، ولديها قوات عسكرية على درجة عالية من التقنية التكنولوجية، كما أنها تنفصل جغرافياً عن الصين. وتتضمن المبادرة لإعادة تايوان إلى الصين "الأم" البنود المبادرة الآتية:[61]

---

61 محمد مصطفى شحاته، مستقبل الوحدة بين تايوان والصين، مصدر سبق ذكره ص 192

1- دولة واحدة ونظامان: ويعني ذلك تخلي تايوان عن فكرة تمثيلها للصين، مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والاقتصادي، وقواتها المسلحة، وبالروابط غير الحكومية التي تربطها بالعالم الخارجي.

2- عدم تدخل الصين الشعبية في الشؤون الداخلية لتايوان.

3- دعم الشخصيات السياسية في تايوان لشغل مناصب قيادية في السلطة العليا للدولة.

1- علاقات الصين مع تايوان.

إن العنصر الأساسي الذي يؤثر على العلاقات بين الصين وتايوان هو المتغيرات التي تطرأ على سياسة الصين الداخلية والخارجية. ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت حكومة الصين حريصة على إجلاء الأجانب من الصين، واستعادة السيادة الصينية على كافة الأراضي التي كانت سيادتها في السابق، حتى ولو اقتضى الأمر استخدام القوة العسكرية. وانطلاقا من هذا المبدأ "رفضت الصين الشعبية مطالب الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق حق تقرير المصير على سكان تايوان طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ... ورفضت وضع تايوان تحت وصاية الأمم المتحدة". [62]

إذا كان نظام الكومينتانغ في تايوان والشيوعيون في الصين يتفقون على نقطة واحدة، هي الاتفاق على وجود صين واحد فقط، لكن الأمر المتنازع عليه يتمثل في أي الحكومتين كانت شرعية. وهنا أيضاً تبدلت الأوضاع عندما بدأ ابن "تشانج كاي تشك" وخليفته في الثمانينيات من القرن العشرين يحضر إقامة نظام ديمقراطي في تايوان أدى في عام 1992 إلى إجراء الانتخابات البرلمانية الأولى في الجزيرة. وكان الرئيس "لي تنج هوي" عضواً في الكومينتانغ وإن كان من مواليد تايوان. وجه تحويل تايوان إلى بلد ديمقراطي ضربة موجعة لآمال الصين في إعادة تحقيق الوحدة، فمع

62 المصدر نفسه ، ص 192.

القـادة الـدكتاتوريين في نظـام الكومينتـانغ كـان بالإمكـان التوصـل إلى اتفـاق مـن فـوق رؤوس الشعب. أما الآن فإن التايوانيين أنفسهم أصبحوا أهل القرار والمرجع النهائي، ولم يكن عندهم أي نزوع أو ميل للاتحاد مع صين شيوعية متخلفة اقتصادياً. دفـع الـرئيس الصـيني الأسـبق جيـانج زمين إلى مغازلة تايوان من جديد إذ عرض عليها نموذج هونج كونج: **بلد واحـد بنظامـان،** لا بـل إن هذا العرض كان أسخى مما حدث مع هونج كونج، إذ يسمح لتايوان بالمحافظـة عـلى قواتهـا المسلحة الخاصة بها.[63]

وإن عزم الحكومة الصينية على استعادة تايوان هو أمر ثابـت لا يتزعـزع . إلا أن كيفيـة الاستعادة شهدت بعض التغيرات الجديدة الرامية الى حل قضية تـايوان بـالطرق السـلمية. وقـد انقسم الأسلوب الصيني الرسمي في معالجة هذه القضية إلى نوعين وفقا لمرحلتين:

أ- **الوسائل غير السلمية "التفكير العسكري":**

لجأت الصين إلى زيادة الـثمن الـذي سـتدفعه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتـدافع عـن الجزيرة في الحرب. قبل أكثر من عشرين عاماً، كان بإمكانها ببساطة أن تتبنى إستراتيجية دفاعية عن طريق إنشاء درع حول الجزيرة. ونتيجة للتحديث العسكري الصيني، فإن هذه الإستراتيجية الدفاعية أصبحت الآن غير مجدية، والولايات المتحدة الأمريكية في وضع لا يسـمح لهـا بمهاجمـة بر الصين الرئيس لتدافع عن تايوان.[64]

وفى حين تزعم الصين أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين، فإن تـايوان تؤكـد عـلى حقها في الاستقلال، بل إن الرئيس التايواني الأسبق "شين شوا بيان" الذي أعيـد انتخابـه، اتخذ بالفعل عـدة خطـوات نحـو الاسـتقلال بتـايوان، ودعـا إلى اسـتفتاء عـلى مشروع دستور جديد للـبلاد عـام 2006. وقـد حـذرت الصـين مـن أن هـذا السـلوك قـد يـدفع الصـين لاسـتخدام القـوة المسـلحة للحيلولـة دون اسـتقلال تـايوان، والصـين اعتـادت

63 كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 512.

64 المصدر نفسه، 153.

على مثل هذه الدعوات الانفصالية من حكام تايوان، لكنها لم تواجه قبل ذلك برئيس تايواني مثل شين، الذي يبدو جاداً في قيادة تايوان نحو الاستقلال وتعج كل من ضفتي خليج تايوان بدعاة المواجهة المسلحة سبيلاً وحيد لحل قضية تايوان. غير أن التجارة وغيرها من الاتصالات الأخرى تنمو بين الجانبين، وقد أمكن تجنب نشوب الحرب بينهما مرات عديدة. إلا أن الحل العسكري يظل خياراً قائماً إذا خطت تايوان من جانبها أي خطوة نحو الاستقلال عن الصين الأم، إذ إن ذلك يعني بدء الحرب في الصين إيذانا بانفجار الوضع في آسيا وهو مالا تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية بل ولا تريد حدوثه أصلا، لاسيما في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تواجهه من تحديات أمنية خطيرة.[65]

أما فيما يخص تايوان فهي لا ترغب برؤية الصين دولة مهيمنة استراتيجيا على منطقة شرق أسيا، فالصين تمتلك اكبر قوة عسكرية في المنطقة، كما أنها الأكبر مساحة والأعظم سكانا والأقوى اقتصادا، والوقت ذاته لا ترغب تايوان في الدخول بصدام مباشر معها، وتحرص على أن لا تستفزها عسكريا، وأن تقيم معها بالوقت ذاته تعاونا اقتصاديا قد يدفع بانحراف الصين عن تبني أيديولوجيتها الشيوعية، مما يفقد الحزب الشيوعي الحاكم شرعيته، ولذلك ترى في بقاء القوات الأمريكية حاليا حاجة ملحة للحفاظ على أمنها السياسي وازدهارها الاقتصادي. ومن ناحية أخرى فإن الصين لا تغفل نظرها عن تواجد القوات العسكرية الأمريكية الثابتة والمتحركة في المنطقة، حيث ترسل باستمرار طائرات تجسس لجمع بيانات عن الأساطيل الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة الأمريكية، كما أنها تنصب صواريخها الحربية على طول الشواطئ المواجه لتايوان، والقواعد الأمريكية في بحر الصين، وبغض النظر عن حالة الاستنفار والتأهب الصينية تجاه موضوع تايوان، فإن الصين تسعى دائما لإثبات وجودها العسكري في إقليم شرق آسيا، وهي لا ترى

65 عبد الله صالح، أزمة تايوان: تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق، مجلة العصر، 22/ 7/ 2004، متاح على الرابط: http://alasr.me/articles/view/5540.

في تايوان إلا خاصرتها وخط دفاع أولي عن حدودها البحرية الجنوبية، وما يؤيد ذلك دخولها المستمر في سباق على السيادة حول جزر سبراتلي الجنوبية مع فيتنام والفلبين.[66]

ب- الوسائل السلمية "المعالجة الدبلوماسية":

لقد أثارت نظرية النهوض السلمي مباشرة هجوماً مضاداً من القوميين المتشددين في جامعات الصين. إنهم محافظو الصين الجدد، أو – إذا ما أخذ في الحسبان انتماءهم الرسمي – هم الشيوعيون الجدد "Comms neo". وقد تحدث أحد الأساتذة الجامعيين هو البروفسور "يان شوتونغ" مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغيوا في بكين ناقداً: "إن النهوض السلمي خطأ، لأنه يقدم رسالة إلى تايوان أنها تستطيع أن تعلن استقلالها، وأننا لن نهاجمها" مثله مثل كثير من المخططين الإستراتيجيين الصينيين يزعم "يان شوتونغ" أنه لا توجد أمة عظيمة في التاريخ نهضت بسلام وفي الوقت ذاته، يعتقد أنه يجب على الصين أن تفعل كل ما بوسعها لكي تتجنب الحرب، ويخشى من أن تصبح الحرب مع تايوان أمراً حتمياً، إذا لم تتخل الصين عن هدفها في إعادة توحيد الصين وتايوان من جديد. وهو غاضب من تأثير الدوليين الليبراليين في السياسة الخارجية الصينية ويقول: " إن الفارق الأساسي بيننا وبينهم هو أنهم يشددون على التهدئة وتخفيف حدة التوتر، ونحن نريد ضبط الأمر، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان. وحجتهم الأساسية هي أن الصين ضعيفة، لذا يجب عليها أن تقدم تنازلات. نحن نعتقد أننا إذا قدمنا تنازلات فسيطالبون حينها بمزيد منها. إن المشكلات التي نواجهها اليوم اليابان وتايوان هي نتيجة مباشرة لسنوات التهدئة.[67]

---

66 وصفي محمد عقيل، الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، اتحاد الجامعات العربية،كلية الآداب – جامعة اليرموك، اربد، الأردن، المجلد العاشر، العدد الأول ج، 2013، ص 1024

67 مارك ليونارد، فيمَ تفكر الصين؟، ترجمة هبة عكام، العبيكان للنشر، الرياض، 2010، ص 132.

2- الركائز الأساسية لحل المشكلة من وجهة النظر الصينية:

تبنت الصين سياسة إعادة التوحيد سلمياً ودولة ذات نظامين باعتبارها جزءاً مهماً من الأجزاء المكونة لنظرية بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية وممارستها، وتمثل سياسة وطنية أساسية تنتهجها الحكومة الصينية على الأمد الطويل دون تغييرها، وتتميز هذه السياسة بمجوعة من الأبعاد المترابطة عضوياً:[68]

أ- الصين الواحد:

لا يوجد في العالم إلا صين واحدة، وتايوان جزء لا يتجزأ من الصين والحكومة المركزية مركزها في بكين هذا هو الواقع المعترف به عالمياً وكذا المقدمة لتسوية مسألة تايوان سلمياً، وتعارض بحزم أي قول أو فعل يستهدف تقسيم سيادة وسلامة أراضيها.

ب- تعايش النظامين:

في ظل الصين الواحد يتعايش النظام الاشتراكي في البر الرئيس والنظام الرأسمالي في تايوان تعايشاً طويلاً، وتقوم هذه الفكرة أساساً على مراعاة الواقع الحالي في تايوان والمصالح الفعلية للصينيين فيها. وبعد إعادة التوحيد مع تايوان لا يتغير النظام الاجتماعي والاقتصادي المطبق حالياً فيها ولا يتغير أسلوب الحياة في تايوان، كما لا يتغير أسلوب الحياة في تايوان، كما لا تتغير علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع البلدان الأجنبية، وستكون الأموال الخاصة، والمنازل، والأراضي، وملكية المؤسسات، وحقوق الإرث الشرعية، واستثمارات المغتربين الصينيين، والأجانب جميعاً تحت الحماية القانونية

---

68 د. علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين: وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص ص 113- 114

ج- درجة عالية من الحكم الذاتي:

طبقاً لوجهة النظر الصينية بعد إعادة التوحيد ستصبح تايوان منطقة إدارية تتميز بدرجة عالية من سلطة الحكم الذاتي عن سائر المقاطعات، والمناطق بالصين، إذ تتمتع تايوان بالسلطة الإدارية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وتقوم بذاتها بإدارة شؤونها الحزبية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والمالية. ويمكن أن توقع تايوان مع البلدان الأجنبية اتفاقات تجارية، وثقافية، وتتمتع بقدر معين من السلطات في مجال الشؤون الخارجية، ولها قواتها العسكرية دون إرسال قوة عسكرية، وأشخاص إداريين من الصين إلى تايوان، كما يمكن لحكومة منطقة تايوان الإدارية الخاصة، وشخصيات ممثلة للأوساط المختلفة في تايوان أن تتولى مناصب قيادية في مؤسسات سلطة الدولة وتشارك في إدارة شؤون الدولة.

د -المفاوضات السلمية:

إن تحقيق إعادة توحيد الدولة بالطرائق السلمية من خلال الاتصالات، والمفاوضات أمنية لجميع الصينيين، وأن التوحيد السلمي سيكون لصالح الوحدة الكبرى للأمة الصينية كلها، ولصالح الاستقرار والتنمية في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية في تايوان، ولصالح الرخاء، والقوى لبلاد الصين كلها، وتدعو الحكومة الصينية إلى أن يسعى الجانبان الصيني والتايواني قبل إعادة التوحيد، وعلى أسس من الاحترام المتبادل إلى الدفع النشط للتعاون الاقتصادي، ولاتصال في مجالات مختلفة، وأن تفتح الخدمات البريدية، والمعاملات التجارية، والخطوط الجوية، والملاحية على نحو مباشر وإجراء المبادلات الثنائية بما يهيئ شروطاً مواتية لإعادة توحيد الدولة سلمياً.

ح -إعادة التوحيد السلمي.

إن المبدأ الأساسي التي تلتزم به الصين بشأن هذه القضية هو "إعادة التوحيد السلمي ودولة واحدة ذات نظامين"، ولن تسمح أبدا لتايوان بأن تنفصل عن الصين، ولن تتعهد بعدم استخدام القوة، وهذا ليس ضد تايوان، إنما ضد العناصر الانفصالية في تايوان. وشهدت عملية التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق تقدما إيجابيا وكبيرا،

كما وقع الجانبان الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين جانبي المضيق التي تفتح آفاقا أرحب للتنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق. لكن دولة ما أصرت على بيع الأسلحة إلى تايوان انطلاقا من عقلية الحرب الباردة والأهداف الجيوسياسية، متجاهلة المعارضة القوية من الصين. فيجب نبذ ممارسات النفاق هذه التي لا تساعد على التنمية السلمية للعلاقات عبر المضيق، وتتعارض أيضا مع اتجاه السلام والتعاون والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. [69]

هـ- مسألة تايوان في الأمم المتحدة:

فشلت تايوان من جديدة في محاولتها السنوية لكي تصبح عضوا في الأمم المتحدة، وذلك للمرة الخامسة عشرة على التوالي.ورفضت اللجنة العامة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة طرح مسألة تايوان على جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية، كما أعلن الجهاز الإعلامي للأمم المتحدة.وأعلنت تايوان بأسف رفض الأمم المتحدة طرح مسألة عضويتها على جدول أعمال الجمعية العامة. وقال الناطق باسم الخارجية التايوانية ديفيد وانغ: "نأسف لقرار الجمعية العامة الذي كان مرتقبا بحيث ان مسألة انضمامنا تشكل موضوعا صعبا".من جهتها، رحبت الصين رسميا بفشل تايوان مجددا في ان تصبح عضوا في الأمم المتحدة معتبرة أن ذلك يشكل دليلا إضافيا على أن الجزيرة "جزء لا ينفصل عن الصين".[70]

والجدير بالإشارة هنا أيضا ترى الصين أن مسألة تايوان تعد من محض شؤون الصين الداخلية، وتختلف عن مسألة ألمانيا وكوريا اللتين نجمتا عن الاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ولذلك لا يمكن اعتبار مسألة تايوان على قدم المساواة مع ما ذكر عن المسألتان أعلاه . فإن الحكومة الصينية تعارض على الدوام معالجة مسألة تايوان بأسلوب معالجتها للمسألتين . هذا فإن مسألة تايوان ينبغي بل يمكن كل

69 مركز دراسات الصين وآسيا، مبادئ السياسة الخارجية الصينية، متاح على الرابط:
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=47&id=958

70 صحيفة المستقبل، تايوان تفشل مجدداً في الانضمام إلى الأمم المتحدة، العدد 2740 ، 21أيلول 2007 ، ص 17.

الإمكان إيجاد تسوية معقولة لها في إطار الصين الواحدة ومن خلال التشاور بين جانبي المضيق .

أهم العوامل التي تجعل من استعادة تايوان عملاً شاقاً وهي:[71]

- ما عبر عنه الرئيس التايواني الأسبق "لي تانج هوي" خلال لقائه بمجموعة من الصحفيين بعد استرداد الصين لهونج كونج حيث ذكر: "إنه إذا كانت الصين تفكر في وضع يدها على تايوان على أساس مبدأ دولة واحدة ونظامان كما حدث في هونج كونج، فيجب أن تعمل جيداً أن هذا المبدأ غير قابل التطبيق هنا"

- يتمثل في التغييرات الديمقراطية التي شهدتها تايوان، فهذا العامل يرسخ من الاختلافات الأيديولوجية بين تايوان والصين، على الرغم من قيام الصين بما يسمى بتحديث الاشتراكية، لاسيما في النواحي الاقتصادية، وتجاهل النواحي السياسية. ومن هذا المنطلق فإن حكومة تايوان ترى رسمياً أن الوحدة مع الصين لن تتم إلا عندما تصل البلدان إلى مستوى سياسي واقتصادي واجتماعي متماثلاً.

- يتمثل في اتجاهات وميول المواطن التايواني الذي لم يعد ينظر إلى الصين باعتبارها الوطن الأم، بل أن عدد الذين يرحبون بفكرة الوحدة مع الصين لا تتعدى 5% من تعداد السكان البالغ أكثر من 23 مليون نسمة، في حين تتساءل الأغلبية العظمى عن جدوى الوحدة مع الصين في ظل الاختلاف الكبير بين البلدين على المستوى السياسي والاقتصادي، وتعتمد تايوان في موقفها الرافض للوحدة مع الصين بشكل أساس على المواطن التايواني الذي يرفض ذلك ولاسيما أن النظام الديمقراطي في الجزيرة قد أعطى للحكومة ثقلاً سياسياً.

- وعلى الرغم من أن الصين تهدد دائماً باستخدام القوة لاستعادة تايوان، إلا أنه يمكن القول أن أي حديث عن الحرب لا يخرج عن نطاق الحرب الدعائية. وما

71 وردة هاشم الجارحي، بعد هونج كونج.. هل تعود تايوان إلى الصين؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 134، أكتوبر 1998، ص 229.

يجري على الحدود من مناورات يندرج تحت أطار حرب الأعصاب التي تجيد الصين ممارستها، فعلى الرغم من أن ميزان القوة العسكرية يميل بشدة لصالح الصين بنسبة 1:10، إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل من خيار استخدام القوة خياراً مستحيلاً كما يلي:

- فهناك أولاً 170 كيلومتراً في البحر تفصل تايوان عن الصين مما يجعل أي محاولة غزو صينية للجزيرة عملية أكثر صعوبة وتعقيداً من عملية الإنزال البحري الذي قامت به قوات الحلفاء على سواحل نورماندي في نهاية الحرب العالمية الثانية.

- يتمثل في الدعم الخارجي الذي تحظى به تايوان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بموجب معاهدة 1979 والتي بمقتضاها تتعهد بقوامة أي محاولة اللجوء للعنف لحل مشكلة تايوان.

ثالثاً: الموقف الصيني من علاقات الدول الأخرى مع تايوان.

1- الموقف الأمريكي من مسألة تايوان

تعد مسألة تايوان أحد بؤر التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية، فالصينيون لديهم حساسية خاصة فيما يتعلق بتايوان، إذ يعدوها جزءاً من الصين الواحدة ولا يمكن التفريط فيها أو قبول استقلالها وانفصالها عن الوطن الأم إلى ما لا نهاية. كما أن الوجود الأمريكي العسكري والسياسي في تايوان، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم للسياسة التايوانية، رغم تصريحاتها النافية لذلك أحيانا، يمثل تحديا وقلقا بالغين لدى الصين. فضلاً عن ذلك، فإن طموحات الصين لتصبح قوة دولية عظمى، ترتبط إلى حد كبير بما ستؤول إليه مسألة تايوان. فإعادة الجزيرة إلى الصين تعني مزيدا من القوة السياسية والاقتصادية، بينما تعني في الوقت ذاته تقلص الوجود والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

وتساهم الإدارة الأمريكية مع الكونجرس ومؤسسات صنع القرار الأخرى في رسم إستراتيجيتها، ويتولى الرئيس فعليا إدارة شؤون السياسة الخارجية تجاه الدول المعنية، وقد تبين بان طبيعة العلاقات مع تايوان ارتبطت مباشرة بشخصية صنّاع القرار السياسي الأمريكي، ودوافعهم السياسية.[72]

وموقفها من مسألة تايوان، أنها تتمسك بإعلان شنغهاي 1972[73] وقانون تايوان الصادر في 1979[74] في مواجهة الصين حيث يشير الأول إلى أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم ويجب حل مشكلتها سلمياً بعيداً عن أسلوب الضم القهري. ويشير الثاني إلى مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في إمداد تايوان بما تحتاج إليه من نظم أسلحة وهذا موقف متناقض فأنها تعترف بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها بسيادتها عل كامل أراضيها. أما الصين فتعد تايوان إقليماً منشقاً يجب عودته للسيادة الصينية وتعد تدخل دعم الولايات المتحدة الأمريكية لها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للصين هدفه ممارسة الضغوط على حكومة الصين للامتثال للسياسة الأمريكية.[75]

---

72 وصفي محمد عقيل، الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره ص 1014.

73 وفي فبراير عام 1972 قام السيد ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق بزيارة إلى الصين أصدر الجانبان الصيني والأمريكي خلالها في شانغهاى بيانا مشتركا ورد فيه : إن الجانب الأمريكي أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن جميع الصينيين على أي جاني من جانبي مضيق تايوان يعترفون بأن هناك صينا واحدا فقط ، وأن تايوان جزء من الصين . وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحدى هذا الموقف.

74 و ينص قانون العلاقات مع تايوان على: "أن أي إجراء لتحديد مستقبل تايوان بأي وسيلة كانت خلاف الوسيلة السلمية، بما فيها المقاطعة وفرض الحظر، ستعتبره الولايات المتحدة الأمريكية   تهديدا لسلامة وأمن منطقة غرب الهادي، وسيتم النظر إليه على أنه قضية أمريكية" المصدر: نقلاً عن وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين 2010-1987، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 2000، ص 156.

75 أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 182.

وبعد زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون الى الصين واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1978. وتأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على سحب القوات والمنشآت العسكرية من تايوان. وأصدر البلدان بيان مشترك تضمن موافقة الحكومة الأمريكية على الشروط الصينية وأهمها:[76]

أ- إنهاء العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان.

بإلغاء معاهدة الدفاع المشترك التي أبرمت عام 1950 ونصت على مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن الدفاع الجوي والبحري عن تايوان ضد أي هجوم تقوم به الصين.

ج- سحب القوات العسكرية الأمريكية من تايوان.

د- اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بموقف الصين بأنه لا توجد إلا صين واحدة.. وأن تايوان جزء من الصين.

ح- استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية.

2- **آثار الأزمة في العلاقات الصينية الأمريكية**

يرى خبراء صينيون أن أيّ مساس بمسألة تايوان وسيادة الدولة الصينية، وسلامة أراضيها، سيلحق أضراراً جسيمة بالعلاقات الصينية-الأمريكية. وباعتبارهما من الدول الكبرى في العالم، فإن لديهما مصالح مشتركة، وتحملان على عاتقيهما مسؤوليات حيال الأمن والاستقرار العالميين وقد لا يكون هناك غنى عن التعاون بينهما في قضايا عدة».[77]

وتشكلت العلاقة الصينية-الأميركية على إيقاع تشكل جمهورية الصين الشعبية، لا بل إن جذورها تمتد إلى العام1899عندما دعت الولايات المتحدة الأمريكية حينها إلى نهج "الباب المفتوح" الذي يسمح لكل القوى الأجنبية بالوصول إلى الصين

---

76 محمد مصطفى شحاته، مستقبل الوحدة بين تايوان والصين، مصدر سبق ذكره ص 192.

77 نشرة «أخبار الساعة» العدد رقم 4272 الأربعاء 3 فبراير ،2010، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، التحدي الصيني، ص8 .

بدون امتيازات.وبلغ ذروته في أوائل عام 1979 إذ حولت إدارة الـرئيس الأمـريكي الأسـبق جيمـي كارتر الاعتراف الدبلوماسي من تايوان إلى الصين معترفة بـ"الصين الواحدة"،كما تـوترت في أعقـاب أحداث ميدان تيان مينفيبونيو/حزيران1989 كماساءت جدا على خلفية أزمة تايوان عـام 1996 إذ قامت الصين حينها باختبار صواريخ باليسـتية عـلى أطـراف الجزيـرة،. وتتجـه العلاقـة بيـنهما نحـو مستقبل يكتنفه الغموض -لا سيما بعد أن قررت إدارة أوباما إستراتيجية التحول نحو آسـيا المحـيط الهادئ - وهي عرضة للتأثر بعدة عوامل أبرزها مدى الثقة بين البلدين وخوف كل منهما من تقلب موازين القوى لصالح الآخر،فضلاً عن اختلاف نماذج الحكم بينهما لكن البلدين حريصاً عـلى احتـواء المنافسة لأنهما يدركان جيدا أن البديل هو الصراع.(78)

والبلدين مستمران في التعاون بشأن مجموعة واسعة من القضايا؛ فالصين تضغط على كوريا الشمالية لاتخاذ مواقف أكثر اعتـدالا وإن كانـت لا ترفـق نصـائحها بعقوبـات تفرضـها مـن طرفهـا. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في مسألة تايوان، إلا أن تحركاتها كلها خلـت مـن دعم الاستقلال كخيار يتخذه الناخبون في الجزيرة. وتقبلت أميركـا مسـاعي الصـين في جميـع أنحـاء العالم لتؤمن نفسها بالطاقة والمواد الخام.(79)

3- **الموقف الياباني من تايوان .**

إن موقف اليابان من مسألة تايوان متباين فمن جهة نجدها تعرب عن احترامهـا الكامل لموقف الحكومة الصينية حول كون تـايوان جـزءاً لا يتجـزأ مـن أراضي جمهوريـة الصين الشعبية. وتعترف بأن حكومة جمهورية الصـين الشـعبية هـي الحكومـة الشرعيـة الوحيدة هي الصين وتلتزم بالوثائق السياسية الثلاثة في مجال السياسة، وطرحـت الصـين ثلاثـة مبـادئ لاسـتئناف العلاقـات الدبلوماسـية مـع اليابـان في 2 أكتـوبر/ تشريـن الأول عـام 1971 وهـي إن جمهوريـة الصـين الشـعبية هـي الحكومـة الشرعيـة الوحيـدة التـي

78 فرانسـوا غودمـو، العلاقـات الصـينية-الأميركيـة: الجـذور التاريخيـة والمسـتقبل الغـامض، مركـز الجزيـرة للدراسات،7 أكتوبر/تشرين الأول 2013، ص 2.

79 المصدر نفسه، ص 6.

تمثل الصين وان تايوان جزء مقدس لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية وان المعاهدة بين اليابان وحكومة جيانغ كاي شيك غير شرعية وليست فعالة ومن الضروري إلغاؤها. وفي 25 سبتمبر/ أيلول عام 1972، زار رئيس الوزراء الياباني الأسبق تاناكا كاكوي الصين. وفي 29 سبتمبر /أيلول من العام ذاته، أصدرت حكومتا الصين واليابان بيانا مشتركا أعلنتا فيه عودة العلاقات الصينية اليابانية الى طبيعتها.[80]

وأعربت الصين في 19 فبراير/ شباط 2014 عن معارضتها الشديدة لمحاولة مشرعين يابانيين سن قانون بشأن العلاقات مع تايوان، داعية الجانب الياباني إلى توخي الحذر في التعامل مع القضايا التايوانية.وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية "هوا تشون ينج" خلال مؤتمر صحفي "نعارض بقوة محاولة وضع ما يسمى بالنسخة اليابانية لقانون العلاقات التايوانية من قبل بعض المشرعين اليابانيين لتعزيز العلاقات مع تايوان".وجاءت تصريحات "هوا" في الوقت الذي التقى فيه حوالي 70 مشرعا من الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم أول في طوكيو لمحاولة وضع قانون يكون أساسا لعلاقات اقتصادية أقوى وتبادلات للأفراد مع تايوان.ووفقا لتقرير كيودو، سيسمى القانون على اسم قانون العلاقات التايوانية، وهو قانوني أمريكي تم تمريره في 1979 ويقضي بأن تمد الولايات المتحدة الأمريكية تايوان بأسلحة دفاعية. ولم تعترف الصين مطلقا بشرعية القانون.وقالت "هوا" "نعرب عن قلقنا البالغ إزاء هذا التحرك". وأضاف أن "القضية التايوانية تتعلق بمصالح الصين الأساسية. وتتعلق أيضا بالأسس السياسية للعلاقات الصينية-اليابانية في التعامل مع العلاقات اليابانية-التايوانية".وحثت المتحدثة الجانب الياباني على الالتزام بمبادئ الوثائق السياسية الأربعة، بما في ذلك البيان الصيني-الياباني المشترك 1972.ووفقا للبيان الصيني-الياباني المشترك عام 1972، تتفهم الحكومة اليابانية بشكل كامل وتحترم موقف الحكومة الصينية بشأن تايوان باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الصينية.وينتمي

---

80 د. باهر مروان، العلاقات الصينية اليابانية، معهد الإستراتيجية والقانون الدولي، بكين، 2014، ص 6.

المشرعون لرابطة المشرعين الشباب لتشجيع التبادلات الاقتصادية والاجتماعية بين اليابان وتايوان والتي يترأسها "نوبو كيشي"، النائب الأول لوزير الخارجية.[81]

والموقف الصيني من العلاقات بين اليابان وتايوان واضح وهـو أن الصـين لا تعـترض عـلى الاتصالات الشعبية بين اليابان وتايوان لكنها تعارض بحزم اية اتصالات رسمية بـأي شـكل لخلـق "صينيين" أو "صين واحدة وتايوان واحدة" وتطالب الجانب الياباني بتعهـد واضـح بـان تـايوان لا تنتمي إلى نطاق التعاون الأمني الياباني الأمريكي.

81 arabic.people، نقلا عن وكالة شينخوا، الصين تعارض المقترحات اليابانية بشأن العلاقات مـع تـايوان، 20/ 2/ 2014، متاح على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31664/8541120.html

الفصل الرابع

إستراتيجيّة"إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا- المحيط الهادئ وأثرها على الصين.

إستراتيجيّة"إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا- المحيط الهادئ وأثرها على الصين.

ظلت آسيا- المحيط الهادئ منطقة ساخنة على الدوام إذ جعلت العلاقات الصينية اليابانية، والصينية الأمريكية، واليابانية الأمريكية، والصينية اليابانية الأمريكية، والكوريتان الشمالية والجنوبية، وغيرها من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بحساسيتها وتعقيدات،المنطقة مركز الثقل الجيوسياسي العالمي.

وخلال القرن العشرين كان مركز الثقل الاستراتيجي العالمي في أوروبا ثم لاحقا في أوروبا وأمريكا. وقد كانت البنية العالمية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى والثانية تتقرر وفقا للبنية الإستراتيجية التي تحددها الدول الكبرى في أوروبا. وخلال الحرب الباردة لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التغلب على منافسها في الهيمنة العالمية – الاتحاد السوفييتي-فحسب، بل تمكنت أيضا من السيطرة على أوروبا. وفي العقد الأول بعد انتهاء الحرب الباردة، -تسعينيات القرن العشرين-، ظل الثقل الإستراتيجي الأمريكي في أوروبا. وفي العقد الثاني، -الأول من القرن الحادي والعشرون-، كانت وسط آسيا، لاسيما الشرق الأوسط مركز الثقل الإستراتيجي الأمريكي.

ومع بداية العقد الثاني من القرن الواحد العشرين، تحول مركز الثقل الإستراتيجي الأمريكي إلى آسيا-المحيط الهادئ. والسبب في ذلك، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت من الصين منافستها الرئيسة على الهيمنة العالمية. وقيامها بمحاولتها لتحديده منافساً رئيساً لها يتلاءم مع منطق الهيمنة، في كل المجالات بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

وحدوث التأثير في المنطقة، لا يعني الصين والولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل لديها تأثير كبير على مستقبل النمو والمكانة الدولية للعديد من الدول. ومع الانفتاح التدريجي الشامل لبنية آسيا- المحيط الهادئ، فإن الثقل الجيوسياسي سيشهد تحولاً واضحاً من أمريكاً و أوروبا إلى آسيا المحيط الهادئ. وتُعد المنطقة ساحة الحرب الجيوسياسية الرئيسة التي تعول عليها الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط ومن ثم احتواء الصين. لذلك فإنها تسعى وبكل قواها إلى خلق وضع جيوسياسي

لحرب باردة جديدة. وإلى جانب تعزيز تحالفاتها العسكرية القديمة، أظهرت الجهود الأمريكية خصائص جديدة للعمل على تكوين جبهة موحدة ضد الصين، ويتجسد ذلك من خلال تعزيز جميع العلاقات، لاسيما العسكرية منها مع فيتنام، وتحسين شامل لعلاقاتها مع ميانمار، وتفعيل العلاقات مع لاوس، وتكوين بنية إستراتيجية على شكل شبكة علاقات، وتعزيز انتشارها العسكري وتدعيم عمقها الإستراتيجي. وحث اليابان على تطوير قدراتها العسكرية، وتعزيز قواعدها في كوريا الجنوبية واليابان ونشر سفن حربية بسنغافورة، والعودة إلى القاعدة العسكرية لبحر سوبيكهاي بالفيليبين. وتكثيف انتشارها على حدود شرق آسيا، وبناء تحالفات اقتصادية في المنطقة، تقصي منها الصين.

أولا - دوافع التغير في الإستراتيجية الأمريكية:

قبل البحث في كيفية إدراك مجالات التحول في إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية في آسيا- المحيط الهادئ: وأثرها على الصين. لابد أن نتعرف على ما يقصد إستراتيجية "إعادة التوازن".

وتعرف الإستراتيجيّة: بمدلولها "استخدام مجمل قوّة الدولة ومجموع إمكاناتها وقدراتها الاقتصاديّة والسياسيّة والإيديولوجية والعسكريّة وغيرها، لتحقيق مجمل أهدافها السياسيّة"، أي ما يسمى "الإستراتيجية الكبرى Grand Strategy"، وقد لا يكون المقصود عند استخدام لفظة "إستراتيجية" هذا المدلول الموسّع، وإنّما المقصود مجرّد المدلول الضيّق أو التقليديّ للكلمة، الذي يقتصر على مجرّد الحرب واستخدام القوّة العسكريّة في العلاقات بين الدول، أو كما أشار إليها "ريمون آرون" باعتبارها "فنّ الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقاً للمصلحة الوطنيّة". وعلى ذلك فالعناصر المشكّلة للأهميّة الإستراتيجية يمكن أن تعني مجموعة العناصر ذات الصلة

المباشرة بالعمليّات العسكريّة سواء ما يتعلّق منها مباشرة بالقوّات المسلّحة في البرّ أو البحر أو الجوّ، أو ما يتعلّق منها بالقواعد التي تعمل منها تلك القوّات.[82]

أما إستراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكيّة. في خريف عام 2011 وأوائل عام 2012، أعلنت إدارة أوباما تكثيف دور الولايات المتحدة الأمريكيّة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. وقيامها بذلك، وأنها تعطي الأولوية للتخطيط العسكري، ولسياستها الخارجيّة، والاقتصاديّة. تزامنا مع خروج القوات الأمريكية من العراق وقرب سحبها من أفغانستان، ويقول مسؤولون في الإدارة الأمريكيّة أنهم يخططون لـ"إعادة التوازن" واهتمام الولايات المتحدة الأمريكيّة بالتخطيط لمواجهة التحديات والفرص المستقبليّة، ممثلة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. كما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 أمام البرلمان الاسترالي، هدفه ضمان أن تؤدي "الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أكبر وطويل الأمد في تشكيل هذه المنطقة ومستقبلها.[83]

أهمية الإستراتيجية الأمريكية: تأتي في خضم عميق التغيرات في العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة العالميّة. واتساع القضايا الكبيرة، وتشمل العلاقات الأمنيّة والاقتصاديّة والتجاريّة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وقدرتها على المنافسة، ويجاد فرص عمل في مواجهة المنافسة الدولية، واستقرار السوق العالمية، ووضع أسئلة أساسيّة حول النماذج السياسيّة، والاقتصادية للصين والدول الآسيوية الناشئة الأخرى، ونظرا لارتفاع اقتصادها. والتركيز على تنشيط آسيا يحتمل أن يعكس رغبة

---

82 اسعد مفرج، ولجنة من الباحثين، القاموس السياسي 1 ، موسوعة عالم السياسة: تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسة، ج22، NOBILIS، بيروت، 2006، ص 33.

83 تقرير للكونجرس CRSأعد لأعضاء ولجان الكونغرس،خدمة أبحاث الكونغرس، إدارة أوباما "إعادة التوازن" نحو آسيا، 28 مارس 2012، ص2. متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط:

, http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:BPqDnhs-PqUJ:fas.org/sgp/crs/natsec/R42448.pdf+&cd=7&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

الإدارة الأمريكية لجعل خياراتها الإستراتيجية بعيدة المـدى، التـي تشـمل مخاوفهـا بشـأن بعـض التحديات لأمنها.[84]

هدف الإستراتيجية: إن تزايد الأهمية الاقتصادية لمنطقة آسيا- المحيط الهادئ، فضلاً عـن كونها منطقة حيوية من الناحية الجيو إستراتيجية، جعل الولايات المتحدة الأمريكيّـة تتجـه نحـو تبني أسلوب يُبقيّ على المصالح الأمريكيـة القائمـة في المنطقـة، ومـن ثـم تمحـورت الإسـتراتيجيّة الأمريكية على احتواء اليابان، وتوثيق التعـاون الأمنـي معهـا، وتأسـيس تحـالف أمـريكي- يابـاني تسعى من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبقاء مظلتها النوويـة والعسـكرية عـلى اليابـان وضمان أمنه، وجعل الأخيرة بحاجة دائمة إلى الحماية الأمريكيـة، وإن أي تحـرك صـيني سـيقابله تحـرك يابـاني أمـريكي،مما يـؤدي لاخـتلال في تـوازن القـوى الإقليمـي، ومـن ثـم عرقلـة التطـور الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للصين، وتقويض الازدهار في كل أنحـاء آسـيا.[85]وقـد حرصـت الولايات المتحدة الأمريكية على أن تؤكد إستراتيجيتها الجديدة على ضرورة منع ظهور أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجها ضدها، ومهدداً لمصالحها بالمدلول المتقدم[86].

ومن ناحية أخرى ترى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تحالفاتهـا الآسـيوية التقليديـة التـي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة، عاملاً حاسـماً في تحقيـق التـوازن الإقليمـي في المنطقـة ولـردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة[87].

ويرتكـز المبـدأ الـذي وضـعه أوبامـا في توجهـات بـلاده منـذ أوائـل عـام 2012 عـلى " سياسـة الاحتـواء" القائمـة عـلى إحاطـة الهـدف وتطويقـه مـن الجوانـب كافـة مسـتخدمة

---

84 المصدر نفسه 24.

85 Raja Mohan,".Aparadigm. Shift. Toward South Asia",Foreign Affairs Winter . vol 68,N0 3.2002/03 .p260

86 د. محمد سـعيد ابـو عـامود ، العلاقـات الأمريكيـة _ الصـينية ، سلسـلة أوراق آسـيويه ،مركـز الدراسـات الآسيوية ، جامعة القاهرة ،1998، ص14.

87 . د. علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتهـا بالولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، القـاهرة ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب 2009 ، ص130.

أوراقه الصراعية مع جواره، فتم توظيف أوراق الصراع الهندي _ الصيني ، والياباني _ الصيني ، وكذلك الكوري الجنوبي _ الصيني، وورقة تايوان ، فضلا عن استثمار التوترات الدينية والعرقية والثقافية والحضارية داخل الصين ذاتها، وهو ما تجسد بتطويق الصين من الغرب إذ احتلت الولايات المتحدة الأمريكيّة أفغانستان وصارت موجودة في قواعد ثابتة في باكستان، كما أقامت نمط التحالف العسكري مع الهند من خلال الاتفاقات والمعاهدات النووية التي جرى توقيعها، وكذلك من الشرق من خلال المعاهدات والتحالفات العسكريّة و والوجود العسكري المباشر في بعض القواعد _ اليابان، وكوريا الجنوبية _ فضلا عن تايوان، ومن الجنوب الشرقي عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقات وتحالفات عسكريّة أمنيّة مع فيتنام والفلبين واندونيسيا واستراليا [88].

وعلى الرغم من أن صعود الصين قد أضاف قوة دفع جديدة لدعوات الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على انخراطها العسكري في المنطقة، ولطالما بررت الهيمنة الإقليمية عند الضرورة للحفاظ على السلام في آسيا. والحكمة التقليدية بين خبراء الدراسات الإستراتيجيّة هي أن للولايات المتحدة الأمريكية أولوية جيوسياسيّة تخدم الحفاظ على "التوازن" في شرق آسيا من خلال وضع حد أقصى للعسكريّة اليابانيّة، وموازنة القوة الصينيّة، وردع كوريا الشماليّة. أنها وجهة مفضلة بشكل خاص في العلاقات الدولية الواقعية، والدراسات، والحسابات الإستراتيجية للشؤون الإقليمية آسيا -المحيط الهادئ لمساواة الاستقرار و"ميزان القوى" مع التوزيع السائد للسلطة أو الوضع الراهن. التفسير أن يترجم بسهولة إلى دعم هيمنتها على المنطقة.[89]

---

88 أحمد طاهر ، مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 193 ، يوليو 2013 ، ص 138

89 Vince Scappatura, The US “Pivot to Asia”, the China Specter and the Australian-American Alliance The Asia-Pacific Journal, Vol. 11, Issue 36, No. 3, Global Research, September 10, 2014,p 10..

أمادوافع الإستراتيجية:فهي قدرتها على تـدعيم أداء دورهـا القيـادي في النظـام العـالمي، وتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وتقوم على مسارين يتمثل **أولهـما:** في بنـاء قوتـه الداخلية أما **ثانيهما:** فيتمثل في العمل على صوغ نظام دولي يمكـن مـن مواجهتهـا في التحـديات الدولية. ينطلق ذلك من قناعة عبر عنها أوباما في أكـثر مـن محفـل دولي، مفادهـا " انـه لـيس هناك دولة واحدة بغض النظر عن قوتها تستطيع التصدي لكـل التحـديات العالميـة بمفردهـا "، وهو الأمـر الـذي يفـرض إعـادة صـياغة المقاربـات التعاونيّـة والتشـاركيّة القـادرة عـلى تحقيـق نجاحات دولية [90].

ويرى الباحثون في الإستراتيجية أن أسباب ودوافع الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقـة " آسيا _ المحيط الهادئ " يعود إلى إعادة ترتيب سلم الأولويات في ما يخـص الأمـن الاقتصـادي والتفوق الأمريكي أكثر منه إلى تغيرات جذرية؛ لاسيما بعد الأزمة الاقتصـادية العالميـة، وتخفـيض ميزانية الدفاع، وتهديدات الإرهـاب، وصـعود قـوى جديـدة في آسـيا تهـدد المصـالح الأمريكيـة، وزعامتها العالمية على المديين القريب والمتوسط [91].

ودوافع الإستراتيجية الأمريكية ليست جديدة وهذا ما جاء به التقرير المقدم للكـونجرس الأمريكي عام 1992 والمعنون **بـ "الإطار الاستراتيجي لمنطقة "آسيا وشمال شرقها"**، فـإن الاسـتقرار واستمرار التدخل الأمريكي نحـو أسرع المنـاطق الاقتصـادية نمـواً في العـالم هـي مسـألة مصـلحة قومية تؤثر على رفاهية كل الأمريكيين.[92]

كـما أكـد التقريـر السـابق الـذكر عـلى ضرورة اسـتمرار التواجـد الأمنـي ولمـدةٍ طويلـة مـن أجـل بنـاء نظـام دولي لمـا بعـد الحـرب البـاردة لمواكبـة التغـيرات الحادثـة في البيئتـين

---

90 المصدر نفسه .

91 اوباما يعلن ان بلاده تحول تركيزها الى منطقة آسيا والمحيط الهادي ، بحث منشـور في شـبكة المعلومـات الدولية متاح على الرابط:

http;//alwatan.word prees.com/4/10/2013.

92 أيمن السيد عبد الوهاب ،. "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، في السياسة الدوليـة، عـدد 147 ، يناير 2002 ، ص 15

الإقليمية والدولية. وفي مواجهة التحيز التاريخي في البيئة الأمنيّة العالميّة فإن المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وأمنها المنظور يحدده التقرير كما يأتي:[93]

1- حماية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الهجوم، لاسيما اليابان.
2- الإبقاء على السلام والاستقرار العالمي.
3- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الأمريكية.
4- المساهمة في الردع النووي.
5- وقف انتشار الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.
6- تأمين حرية الملاحة من خلال التدخل للتخفيف من النزاعات حول الجزر المتنازع عليها.

وتثير هذه المؤشرات تساؤلات حول مسببات التغير في الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، والملامح العامة للمقاربة الإستراتيجية الجديدة، والتحديات التي تواجه تطبيق تلك التحولات تكشف مراجعة التغير في توجيهها الاستراتيجي، عن رابطة قوية بين السعي لتوثيق التحالفات مع الشركاء الآسيويين، لاسيما اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند. وظهور الصين " قوةً إقليميةً مؤثرة في المصالح الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وافتقاد الوضوح في نيات الدولة الصاعدة حيال منظومة الأمن الإقليمي.[94]

1 - احتواء الصعود الصيني إقليمياً:

تتمثل الإستراتيجية الأمريكيّة لإحياء هيمنتها على العالم في تحويل أولوية إستراتيجيتها العسكرية إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ، وقد صرح القادة الأمريكيون أنفسهم أن هذا التغيير الاستراتيجي الذي يهدف إلى كبح النهوض الصيني، واستعادة

---

93 هدى ميتكيس، والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ، 2004، ص 13

94 Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 12st Century Defenses, Washington: Secretary of Defense, Januray 2012 , p.2

المكانة الأمريكية في شرق آسيا والمحيط الهادئ. وحين قالت وزير الخارجية الأمريكية السابق هيلاري كلينتون "إن بلادها قد انشغلت في مقاومة الإرهاب، وغفلت عن النمو الصيني الذي أصبح يهدد الزعامة الأمريكية"، هي في الحقيقة لا تتحدث عن الغفلة بمعناها الحقيقي، لأن أمريكا لم تترك الصين وشأنها أثناء الانشغال بالعالم العربي، بل ظلت دائماً، في السنوات الأخيرة، تحارب الصين تجارياً، وتمارس عليها الضغط من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وتعارض حصول الصين على حصتها من النفوذ والقرار داخل المؤسسات الدولية. بما يعكس حجم الاقتصاد الصيني، ووزنه داخل الاقتصاد العالمي. لذا عندما قال الأمريكيون انهم قد غفلوا عن الصين خلال العقود الأخيرة، إنما هم يقصدون تأخرهم في تحويل الإستراتيجيّة العسكريّة نحو الصين، لاسيما وإن الولايات المتحدة الأمريكية قد اكتسبت خبرة كبيرة في الشرق الأوسط في كيفية الوقيعة بين الدول، وإثارة مشاكلها الداخلية لإرباكها، وإجهاض كل مخطط للنمو والتطور خارج إطار الرضى الأمريكي. لذلك تعود أمريكا اليوم إلى شرق آسيا واضعةً في ذهنها كل هذه الاعتبارات، وعازمةً تطبيقها على الصين، مستفيدة من علاقات التحالف التاريخية التي تربطها ببعض من الدول المجاورة للصين، وعلاقاتها الوطيدة مع أطراف بؤر التوتر في الصين. للعمل على إرباك أمن واستقرار علاقاتها بجيرانها، واستقرارها الداخلي، اللذين يمثلان عاملين رئيسين في اضطراد النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها. (95)

2 - الالتفاف حول التحالفات المناوئة:

اتخذ التحالف بين الصين وروسيا اتجاها جديدا بتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون منذ عام 1996 مشكلاً تحالفاً مضاداً لحلف الناتو للتصدي لاختراق الحلف للمجال الحيوي الروسي وتمدده نحو شرق أوروبا. واستهدفت المنظمة منذ إنشائها

---

95 وليد عبد الله، إستراتيجية إحياء الهيمنة الأمريكية والتحديات التي تفرضها على الصين والعالم العربي، صحيفة الشعب اونلاين الصينية ، 2/3/ 2012

تشكيل تكتل إقليمي يهدف إلى الرفاهية الاقتصادية لشعوب آسيا الشمالية والوسطى، إلا أن الأهداف الرئيسة للمنظمة كانت ذات طبيعة أمنيّة وعسكريّة، إذ بدأت دولها الأعضاء بتخفيض عدد قواتها على حدودها المشتركة. ودفعت توسعات حلف الناتو في شرق أوروبا، وآسيا الوسطى روسيا لتحويل شنغهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري، من خلال سلسلة من المناورات العسكريّة بين الأعضاء، وصياغة وثيقة مبدئية للتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب الدولي، والحركات الانفصالية.[96]

3 - الأمن البحري وحرية الملاحة:

على صعيد المقاربات الجديدة، أكد رئيس قيادة المحيط الهادئ الأميركية، الأدميرال روبرت فيلارد، في 27 من كانون الثاني/ يناير 2012، "إن الجيش الأميركي يسعى لأن تكون له شبكة من المواقع القريبة من الممرات البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا، إذ تتمكن القوات الأميركية من القيام بدوريات بالتبادل، لتفادي الاحتفاظ بقواعد ثابتة ومكلفة"وفي 26 من كانون الثاني/ يناير 2012، قال وزير الدفاع الأميركي السابق "ليون بانيتا"، "إن التخفيضات التي عرفتها موازنة الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعيّة لن تشمل الانتشار الأميركي في آسيا - المحيط الهادئ، وكذلك الشرق الأوسط ... فإن الموازنة الجديدة تحمي وفي بعض الحالات، تزيد الاستثمارات الحاسمة لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز قوتها في هاتين المنطقتين".[97]

وتحدث بانيتا أيضا خلال قمة سنغافورة في يونيو 2012 "ان بلاده ستعيد نشر القسم الأكبر من أسطولها البحري باتجاه المحيط الهادئ بحلول العام 2020، في إطار

96 محمد عبد اللـه يونس، تحول جيو استراتيجي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في "الباسيفيكي"، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، 1 ابريل 2012، ص 4. على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ومتاح على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

97 د. عبد الجليل زيد المرهون، الإستراتيجية الأميركية الجديدة في آسيا"، صحيفة الرياض السعودية، العدد 15929، 3 فبراير 2012

إستراتيجية عسكرية جديدة تتمحور حول آسيا... إن قرار نشر مزيد من السفن في المحيط الهادئ، بالتوازي مع تعزيز الشراكات العسكرية في المنطقة ينـدرج في سياق جهد متعمد يرمي إلى تفضيل الدور الأمريكي في منطقة حيوية لمستقبل الهيمنة الأمريكية... وأوضح انه بحلول عام 2020 ستعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة 50% في المحيط الهادئ مقابل 50% في المحيط الأطلسي، إلى ما نسبته 60% في المحيط الهادئ مقابل 40% في المحيط الأطلسي، بما يشمل ست حاملات طائرات، فضلاً عن أكثرية السفن والغواصات الأمريكية وفي استعراضه لدور الوجود الأمريكي في المنطقة وحجمه ومستقبله، ... إن واشنطن توظف أموالاً في هذه المنطقة، باستخدام طائرات رادار خفية وطائرات مراقبة بدون طيار وسفن حربية وأسلحة جوية ومعلوماتية، وتشكل برامج الأسلحة المخطط لها قدرات أكثر ملائمة لحماية أمن وسيادة وحرية حلفاء وشركاء الولايات المتحدة الأمريكية" [98].

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز وجودها العسكري في المنطقة بتفعيل قواعدها في اليابان وكوريا الجنوبية، ودييغو غارسيا في المحيط الهندي، معززةً تمركزها في شمال استراليا بـ 2500 جندي من المار ينز، كما أنها تتفاوض مع فيتنام لاستعادة إحدى قواعدها القديمة هناك، فضلاً عن تفاوضها مع الفلبين وسنغافورة لإقامة قواعد بحرية فيها تسمح لها بالتدخل المباشر والسريع عند الضرورة، استناداً إلى رؤية وزارة الدفاع الأمريكية الجديدة حول مفهوم"**الولوج للعمليات المشترك"** الذي صدر مطلع 2012 وكذلك تسعى إلى اختراق المجال الحيوي الصيني في إقامة تحالفات عسكرية كابحة مع دول المنطقة المحيطة بالصين، لاسيما الهند عبر زيادة صادرات

---

98 .عامر راشد، "النزاع الصيني الياباني وتحول التركيز الاستراتيجي الأمريكي إلى آسيا"، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت ومتاح على الرابط:

http:anbamoscow/world/2010/1/8/377867031.htmi.

الأسلحة إليها، كما أنها تعمل بشكل دؤوب لإقامة شراكة إقليمية بين هذه الدول عبر الإغراء بالتعاون الاقتصادي والتجارة الحرة أو معاهدات الصداقة.[99]

وحرصت الولايات المتحدة الأمريكيّة على استغلال بعض البؤر محل النزاع بين الصين وجيرانها بهدف إحباط سعيها لاكتساب دور إقليمي. وبرز ذلك واضحاً في استغلالها لقضية أرخبيل سبرا تلي الغني بالبترول في بحر الصين الجنوبي الذي يقع على بعد 200 كم داخل المياه الإقليمية للفلبين- إذ تتنازع ست دول على أرخبيل سبراتلي وباراسيل والممرات البحرية الإستراتيجية، الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي -، وبينما ترى الصين أن بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية. طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية عدم التدخل في هذا النزاع، إن وثائق البنتاكون أكدت أنها ستكون طرفاً في هذا النزاع، وترغب في عدم سيطرة الصين على الممرات البحرية الدولية في هذه المناطق بما يمثل تهديداً للحركة التجارية الأمريكية في آسيا.[100]

ويُشكل مضيق ملقا، الذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية، وسومطرة، همزة الوصل بين المحيطين الهادي والهندي. ويستقبل سنوياً أكثر من خمسين ألف ناقلة، أي بمعدل 137 ناقلة يومياً. وسيزداد الوجود الجوي والبحري الأميركي على الأغلب في آسيا، إذ تجري أمريكا ترتيبات لحقوق أوسع في استخدام المياه والأجواء الإقليمية، وتدريبات مشتركة، وغيرها من العمليات.[101]

4 - مكافحة الإرهاب:

على الرغم من تمكن دول جنوب شرق آسيا من تفكيك بنية عدد كبير من الجماعات المتشددة، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما بعد القبض على العناصر القيادية لجماعة **"أبوسياف"** في الفلبين، وتصفية إندونيسيا لأغلبية العناصر

99المصدر نفسه .

100 د. علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009 ،ص134

101 د. عبد الجليل زيد المرهون، الإستراتيجية الأميركية الجديدة في آسيا ، مصدر سبق ذكره.

المتشددة من المتورطين في تفجيرات بالي عام 2002، لاسيما **"أمروزي ومخلص وإمام سام ودرا"**، الذين تم إعدامهم عام 2008، فإن التهديدات الإرهابية في الإقليم لا تزال خطيرة لدرجة تصنيفها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية جبهةً رئيسةً في الحرب على الإرهاب، نتيجة استمرار نشاط شبكة الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا التي تتهمها الولايات المتحدة الأمريكية بالانتماء لتنظيم القاعدة، مما دفعا لفرض حظر على التعاملات المالية لقيادات الحركة في أغسطس/أب 2011. وتثير حالة العداء للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تؤججها قيادات الجماعة الإسلامية وجماعة أنصار التوحيد وغيرها من الجماعات الناشطة في جنوب شرق آسيا، مخاوف الإدارة الأمريكية من استهداف مصالحها الحيوية في المنطقة، لاسيما مع دعوة **"أبو بكر باعشير"**، القيادي في الجماعة الإسلامية، لمحاربة الولايات المتحدة الأمريكية وتدميرها، وعدّها عدواً للإسلام في فبراير / شباط 2012 ، وتظاهرات أنصاره للإفراج عنه، وإسقاط الحكم بسجنه لمدة 15 عاما في إندونيسيا بتهمة تشكيل تنظيم "القاعدة في آتشيه". وتواكب ذلك مع إحباط مخططات لتنفيذ تفجيرات في العاصمة التايلاندية، بانكوك، بما فسرته الإدارة الأمريكية بأن التهديدات الإرهابية في جنوب شرق آسيا لم تتلاش، وبدأت تزيد من اهتمامها بالتمركز في المنطقة، لاسيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وتقليص عديد القوات الأمريكية في أفغانستان.[102]

وعلى الرغم إن الولايات المتحدة الأمريكية جاءت إلى المنطقة لتطويق الصين واحتوائها إلا أن هناك تعاون بينهما في بعض المجالات، وجاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك اوباما إلى الصين في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 ، إذ أكد الرئيس الصين "شي جين بينج" "إن الصين والولايات المتحدة الأمريكية بينهما تعاون في مكافحة التغير المناخي وانتشار فيروس إيبولا ومكافحة الإرهاب...

102 محمد عبد اللـه يونس، تحول جيو استراتيجي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في "الباسيفيكي"، مصدر سبق ذكره، ص 5- 6.

إلا أن الواقع أثبت أن وجود نمط جديد من العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يخدم المصالح الرئيسة للشعبين ويساعد في حفظ السلام والاستقرار والرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم".[103]

5 - ضبط الانتشار النووي:

يبقى رد الولايات المتحدة الأمريكية على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو الهدف الرئيس، وتود تحقيقه بشكل أساسي عبر رسائلها الدبلوماسية، وتؤدي وزارة الدفاع الأمريكية؛ دوراً مسانداً، وداعماً في تشكيل، وصياغة المواقف الأمريكية لمفاوضات ضبط التسلح، ومراقبة مدى الالتزام بالمعاهدة، وتوفير الخبرات المتخصصة ،والدعم لعمليات التفتيش المفاجئة على الأسلحة.[104]

وظلت تسعي لاحتواء الخطر الكوري الشمالي، ووضعه عبر الاتفاقات ما أمكن من تطوير قدراته النووية والصاروخية، تأكيداً لاستمرار التزامها الأمني تجاه حلفائها في المنطقة - كوريا الجنوبية واليابان-، فضلا عن الاستمرار في محاولة تيسير التوحيد السلمي للكوريتين. مما سيسمح لكوريا الموحدة أن تساعد في التوازن الإقليمي للقوى هناك.[105]

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية طوال مدة التسعينيات من القرن العشرين أسلوب الحوار السياسي مع كوريا الشمالية لحل المشكلة النووية، إذ كانت أكثر ميلا لاستخدام العقوبات الاقتصادية، والسياسية في الضغط، واكتفت باستخدام سياسة **"العصا والجزرة"**، أي أن تتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها النووي وتحصل

---

103 شبكة الصين ، الصين تحدد ستة أولويات لنمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة، 2014/11/12،متاح على الرابط

http://arabic.china.org.cn/txt/2014-11/12/content_34031166.htm

104 بيتر ,لافوي، "الدفاع المشترك في مواجهة أسلحة الدمار الشامل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000 ، ص 85

105 مصطفي الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، ط1، 2000 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان،بيروت ،ص 192

على المساعدات، وقد امتنعت عن استخدام القوة العسكرية ضد المنشآت النووية لعدة أسباب هي:[106]

1- امتلاك كوريا الشمالية لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل غير النووي – القنابل الجرثومية والأسلحة الكيماوية.

2- تزايد الرفض الشعبي للتواجد الأمريكي في كوريا الجنوبية، ومن ثم فإن توجيه أي ضربة أمريكية، سوف يؤدي إلى ثورة في كوريا الجنوبية، مما سيضر كثيراً بالمصالح الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

3- معارضة الصين، بسبب الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تصيبها في حالة التدخل في منطقة شبه الجزيرة الكورية.

والقضية النووية لكورية الشمالية تزيد من تعقيد البيئة الأمنية لشمالي آسيا. وتقود الولايات المتحدة الأمريكية واليابان الآن بصورة علنية الدعوة ضد تطوير هذه القدرات. ومع هذا فربما تَجد الصين أن القدرات النووية لكورية الشمالية يمكن أن تتسبب في بعث اهتمام اليابان بتطوير قدرتها النووية. وتَعرف الصين أنها لا تستطيع بفردها منع اليابان من تطوير قدرتها النووية، كما تعرف بصورة أكثر جوهرية، أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي القادرة على ذلك. وعلى الرغم من أن الصين تعارض من حيث مبدأ الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة إلا أنه لا شيء يخيفها أكثر من انسحاب الأخيرة عسكرياً، وهو ما يشجع اليابان على امتلاك أسلحة نووية خاصة بها.[107]

فالهدف الأمريكي لأخلاء المنطقة من الأسلحة النووية هو سعيها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتكمن في المجالات الحربية المتعلقة بالردع والقوة المضادة والدفاع، ودعم العمليات العسكرية، وحرمان الدول التي تمتلك برنامجاً نووياً من

---

106 سعيد مسلم ، "الأزمة النووية الكورية"، في شؤون سياسية، العدد 20 ، أكتوبر 2006 ، ص 05

107 كيشور محبوباني، هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 158.

الاستخدام الكلي لأسلحتها على المستوى الكلي للصراع، ومن ثم خفض قيمة العائد من الحصول على مثل هذه الأسلحة أو امتلاكها.

ثانيا - أبعاد التغير في الإستراتيجية الأمريكية ومظاهرها:

1 - تعزيز الوجود العسكري وتوسيع التحالف الإقليمية:

تعارض الصين المشروع الأمريكي لنشر مشروع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ البالستية، إذ ترى من أن الهدف نشر هذا النظام هو تحييد قوتها وردعها، لاسيما المخاوف الصينية من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لمد مظلة هذا النظام إلى تايوان مما سيدفع الصين إلى اتخاذ إجراءات دفاعية مضادة. [108]

ويبرز التخوف الصيني من سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها العسكري وتقوية تحالفها مع اليابان. وهو ما تراه أمريكا رغبةً في تحجيم صعودها من ناحية. وتقوية وضع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا- المحيط الهادئ من الناحية الأخرى. وتَعارض الصين تقوية التحالف الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ تخشى من أن يكون الهدف هذا الأمر دعمُ تايوان في مواجهتها.

إن ما يجعل نظريات الهجوم – الدفاع لا تنطبق جيداً على حالة الصين هو أن هدفها الأمني الأساسي منع تايوان من إعلان الاستقلال الدائم عن الأمة الصينية، وهو وضع إقليمي واقعي تتمتع به تايوان. معنى ذلك أن التهديد الأساسي للصين يتمثل في أي تغيير سياسي في العلاقات عبر المضيق من شأنها أن تشرعن الوضع الحالي وتجمده. وطريقة الصين الأساسية للرد على هذا التهديد تتمثل في تشكيلة من القمع العسكري والاقتصادي. ولذلك فإنه في العلاقات عبر المضيق تعد الصين وجود الأسلحة الدفاعية التقليدية في أيدي تايوان وأي من حلفائها عدواناً ضدها. [109]

---

108 د. خديجة عرفة محمد، العلاقات الصينية الأمريكية، في د. هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، محرران ، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 290.

109 توماس جي. كرستنسن، الصين والتحالف الأمريكي – الياباني: والمعضلة الأمنية في شرق آسيا، في صعود الصين، مجموعة باحثين ، ترجمة مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص 277.

وخلال جولة أوباما الآسيوية لأربعة بلدان في أبريل/نيسان عام 2014، تم التوقيع على "اتفاق" مع الفلبين ينص على تناوب عدد غير محدد من القوات الأمريكية في المعسكرات المختارة،والتخزين المسبق للمقاتلات الأمريكية والسفن. والصفقة جاءت في أعقاب تجدد الخلافات بين الفلبين والصين حول جزيرة سكاربورو[110]، وتمثل "اتفاقية الدفاع الموقعة مع الفلبين أهمية كبيرة منذ عقود"، ووفقا لما جاء به مدير الشؤون الآسيوية في مجلس الأمن القومي الأمريكي. وإذ ينص الاتفاق على أن تعود القوات الأمريكية إلى القاعدة البحرية في خليج سوبيك، سبق وأن أجبروا على تركها في عام 1992، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي الضخم فيها.ونص أيضا إنشاء وتطوير قواعد كبرى في المنطقة. ذات أهمية خاصة مثل القاعدة البحرية الجديدة التي يجري بناؤها في جزيرة جيجو في كوريا الجنوبية، وتبعد عن البر الصيني 500 كيلومترا ، وتقدر كلفتها 6،8 مليار دولار، على الرغم من أن التكلفة النهائية تنطوي على المزيد من المليارات. وتنص الاتفاقية أيضاً على أن تستخدمها القوات البحرية الكورية الجنوبية والأمريكية. فضلاً عن إضافة 20 سفينة حربية من بينها ثلاث مدمرات ايجيس وحاملة طائرات، وهذا بدوره سيعزز قدرات الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وإمكانيتها أن تستهدف جنوب شرق الصين. فضلاً عن ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل 5000 من مشاة البحرية وعائلاتهم إلى قاعدة جديدة قي أوكيناوا في اليابان.[111]

---

110 جزيرة هوانغ يانغ "وفق التسمية الصينية" أو سكاربورو "وفق التسمية الفلبينية" تدخل فيتنام على خط الأزمة فتصعد من خطابها تجاه الصين حول مجموعة جزر أخرى متنازع عليها أيضا. وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر تدفع واشنطن بمزيد من قواتها العسكرية وقطعها البحرية إلى المنطقة فتزيد من هواجس بكين وقلقها. المصدر:عزت شحرور، التنين الصيني في الزاوية، الجزيرة نت،2012/5/20،متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/5/20

111 Vince Scappatura, The US “Pivot to Asia”, the China Specter and the Australian-American AllianceThe Asia-Pacific Journal, Vol. 11, Issue 36, No. 3, Global Research, September 10, 2014,p3.

2 - **الشراكة الإقليمية والتعاون الاقتصادي:**

أظهر مجتمع الأعمال الأمريكي المزيد من القلق إزاء التحديات المحتملة أمام القدرة التنافسية الصناعية الصينية التي يشكلها اقتصادها المتحسن. وفي الوقت ذاته، أظهر أيضاً توقعات كبيرة حول الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما بدا أنه يعلق أهمية كبيرة على كيفية خلق انفتاح الصين والإصلاحات الجارية المزيد من فرص السوق للشركات الأمريكية. ومن ثم يتعين على الصين الجمع بين رفع مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسريع تحسين نظام سوقها، وتعزيز وصول أكثر مساواة وانفتاحاً على السوق الأميركية.(112)

وفي تطور جديد في العلاقات بينهما التقى الرئيس الصيني "شيجينبينج" الرئيس الأمريكي"باراك أوباما"في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 الذي وصل إلى بكين لحضور اجتماع القادة الاقتصاديين الـ22 لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك (الابيك).. وجاءت الزيارة بدعوة من الرئيس الصيني. وقد هنأ أوباما الشعب الصيني "لنجاح استضافة قمة الابيك"، وأعرب عن امتنانه "لحسن الضيافة المتميز" من جانب شي.(113)

على ما يبدو بدأت الدول الكبرى بالإعلان عن تخوفها من تراجع مؤشرات الاقتصاد العالمي على خلفية التباطؤ في الاقتصاد الصيني ،وهو الأمر الذي بدأت الدول جدياً التفكير في حل للخروج من هذا الوضع.تجددت التخوفات أو ما يمكن تسميته بالتحدي على لسان الرئيس الأميركي باراك اوباما بالقول "أن واشنطن لن تسمح لبلدان مثل الصين أو غيرها بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي". وتأتي هذه

Chen Dongxiao112، العلاقات الصينية – الأمريكية والمتغيرات الاقتصادية السياسية الأمريكية، ترجمة:عناية ناصر، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، 16 آذار 2014،

متاح على الرابط: http://www.ncro.sy/index.php/slide-publisher/496-2014-03-16-10-09-01

113 شبكة الصين ، الصين تحدد ستة أولويات لنمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى مع الولايات المتحدة، شبكة الصين، 12/ 11/ 2014 متاح على الرابط: -http://arabic.china.org.cn/txt/2014 11/12/content_34031166.htm l

التصريحات عقب توصل الولايات المتحدة و11 دولة مطلة على المحيط الهادئ إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي والتي تضم أمريكا واليابان و10 دول أخرى وهو اتفاق تجارة حرة متعدد الأطراف يهدف إلى زيادة تحرر اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادئ .وأضاف أوباما: "عندما يعيش ما يزيد على 95% من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولا مثل الصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي"..."ينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا".ويهدف هذا اتفاق عبر المحيط الهادي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عبر إلغاء أغلب الرسوم والقيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار. وفي ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي وخصوصا مع الازمة التي يعانيها الاقتصاد الصيني يرى هنا كتحرك تقوده الولايات المتحدة يهدف الى سحب البساط من تحت ثاني اكبر اقتصاد في العالم "الاقتصاد الصين" وهو خطوة ربما تكون غير مدروسة خصوصا اذا علم مدى تعقد العلاقات الاقتصادية الصينية على مستوى العالم.[114]

والمصلحة الأمريكية في إيجاد علاقات طيبة مع الصين. إذ أن هناك العديد من المسائل التي تهم الشعب الأمريكي في جميع مناحي الحياة؛ كيفية تعزيز العلاقة التكافلية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما تحسين المنفعة المتبادلة والعلاقات الاقتصادية والتجارية الناجحة، ومنع الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية من إلحاق الضرر وحتى الأذى بالعلاقات الثنائية الشاملة، وجعل العلاقات الاقتصادية والتجارية تؤدي باستمرار دور **"قطب الرحى"** **و"المحور"** في العلاقات الثنائية.

114 مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، المواجهة الامريكية الصينية في اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادي، 7 أكتوبر,2015، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/13370

ثالثا - تأثير الإستراتيجية الأمريكية في الصين

تُمثل منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بالمدلول الاصطلاحي لمصالحها، والذي يعني عدم سماحها بتعرض هذه المصالح لاي تهديد مباشر من جانب أي طرف دولي آخر، وفي الوقت ذاته تعد هذه المنطقة بمثابة المجال الحيوي للصين، وذلك بعد ان تغيرت الإستراتيجية الصينية مع انتهاء الحرب الباردة لتركز على الدور الإقليمي المؤثر والفعال في المجال الإقليمي[115].

وتؤكد الصين أنها لا تسعى إلى الهيمنة الإقليمية إنما تسعى إلى إقامة علاقات تعاون ، وحسن جوار مع دول المنطقة كافة، أما بشأن التحالفات العسكرية في المنطقة فثمة موقف صيني معلن عناصره الأساسية هي: عدم القبول بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، والدعوة الصريحة إلى إلغاء كل التحالفات، والتأكيد على أن هذه التحالفات ضد السلام والأمن، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة[116].

وقبل زيارة الرئيس الصيني الأسبق "جيانج زيمين" إلى استراليا عام 2000 أعلن أن التحالفات صارت مندثرة، ويصب في نطاق ذلك أيضا تصريح وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الصيني إلى وكالة الصين "شينخوا" ، الذي انتقد تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لتحالفاتها العسكرية وعدَّه مؤشراً على أن أيديولوجيّة الحرب الباردة مازالت موجودة، وأكد أن تعزيز التحالفات العسكرية ضد التيار الحالي للسلام [117].

وعند الحديث عن الأبعاد الأمنية في العلاقات الصينيّة، والأمريكيّة يجب التأكيد على آمر أساسي وهو وجود إدراك متبادل بين الطرفين بان الطرف الأخر يمثل تهديداً لأمنه، فمن ناحية تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بعين الترقب والقلق من محاولاتها المستمرة لتحديث جيشها ، والسعي لخلق تواجد لها في منطقة آسيا الوسطى.

115 د. علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص130.

116 المصدر نفسه، ص131.

117 معتز سلامة، توسيع الناتو وهموم الصين، السياسة الدولية ، القاهرة، يوليو 1997، ص 124.

وفي الجانب الآخر نجد الصين تخشى من التحالف الياباني – الأمريكي ، وكذلك المشروع الأمريكي لنشر نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليتسية فكلاهما يسعى للحد من هيمنة الآخر في آسيا.ولمعرفة رؤية الصين للتحالف الياباني الأمريكي ومشروع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليتسية وأمن المحيط الهادي وكما يأتي:[118].

1- رؤية الصين للتحالف – الياباني الأمريكي:

يبرز هذا المحور من خلال سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية تحالفها الأمني مع اليابان، وهو ما تراه الصين رغبةً في تحجيم صعودها من ناحية، وتقوية وضع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ من ناحية أخرى. وتعترض الصين على تقوية التحالف الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذ تخشى ان يكون الهدف هذا الآمر دعم تايوان في مواجهتها وهو ما تنفيه اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ومن النقاط الأخرى التي تثير قلق الصين في هذا المجال هو قيام اليابان بإرسال قوات لخارج الحدود- قوات الدفاع الذاتي إلى العراق- لمساندة الولايات المتحدة الأمريكية .

2- مشروع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليتسية :

تعارض الصين المشروع الأمريكي لنشر مشروع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليتسية، إذ ترى في نشرها لهذا النظام محاولةً لتحييد القوة الصينية وردعها، لاسيما مخاوفها من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية لمواصلة هذا النظام إلى تايوان مما سيدفع الصين إلى اتخاذ إجراءات دفاعية مضادة ، إذ يخشى البعض أن هذا الأمر قد يمثل سباق تسلح بين الدولتين

3- أمن المحيط الهادي :

تتلاقى مصالح الدولتين "الولايات المتحدة الأمريكية، والصين"في منطقة غربي المحيط الهادئ، لذا تسعيان إلى خلق استقرار في هذه المنطقة من خلال التركيز

---

118 د. هدى ميتكيس ، خديجة عرفة محمد ، محرران الصعود الصيني ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2006 ، ص ص 280 -290.

على إخلاء منطقة شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، كما تشترك الدولتان في عدد من المبادرات الأمنية في منطقة آسيا – المحيط الهادئ ، وبالنظر الى طبيعة تلك المبادرات الأمنيّة فأنها تسير وفق مسارين : **الأول مسار رسمي حكومي، أما الثاني فهو مسار غير رسمي**، فتمثل ابرز انشطة المسار الأول في أنشطة المنتدى الإقليمي لرابطة الآسيان "ASEAN Regiond Foram" بعضوية الدول الآسيان "ماليزيا ، وتايلاند ، واندونيسيا،وسنغافورة ، والفلبين ، وفيتنام ، ولاوس، وميانمار، وكمبوديا" وشركاء الحوار "استراليا ، وكندا ، الاتحاد الأوروبي ، اليابان ، ونيوزلندا ، وكوريا الجنوبية ، والولايات المتحدة الأمريكية" فضلاً عن وزراء خارجية الصين ، وروسيا ، وبابوا غينيا الجديدة [119] .

أما ابرز أنشطة المسار غير الرسمي فتمثل في أنشطة مجلس الأمن التعاوني في آسيا – المحيط الهادئ، ويغطي هذا المسار أنشطة الباحثين والخبراء التي تساعد على تطوير أنشطة المسار الرسمي، وقد أنشئ المجلس عام 1994 بمشاركة تسع مؤسسات بحثية من "استراليا ، وكندا ، والصين ، اليابان ، وكوريا الجنوبية ، والولايات المتحدة الأمريكية" ، فضلاً عن خمس دول من أعضاء الآسيان وهي "اندونيسيا ، وماليزيا، وسنغافورة ، والفلبين" [120].

ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي، ولغاية العام 2011، والحرب على ليبيا وتغير النظام بالقوة العسكرية من قبل حلف شمال الأطلسي وأوروبا وأمريكا، أصبحت روسيا والصين تعبران عن احترازهما ومخاوفهما من الإستراتيجيّة الأمريكيّة، والأوربية، والأطلسية، التي تهدف إلى محاصرتهما وعزلهما عن الموارد الطبيعة، وعن المواقع الإستراتيجية في العالم، بل ومحاصرة أراضيهما بالقواعد العسكرية والجيوش والأنظمة المعادية، والإعلام الذي يركز على **"عدم احترام حقوق الإنسان"** وعلى

---

119 خديجة عرفة محمد ، " زيارة بوش الأسيوية وأمن الباسفيك " ، السياسة الدولية ، العدد 155، يناير 2004.

120 د. هدى ميتكس ، خديجة عرفة محمد ،الصعود الصيني، مصدر سبق ذكره ، ص219.

"**ثنائي الاتفاق العسكري**"... الخ. وكان استعمال حق النقض في مجلس الأمن، من روسيا، والصين ضد التدخل العسكري المباشر في سوريا، تعبيراً عن امتداد الخلافات وعن عزمهما الدفاع عن مصالحهما وما تبقى منها، لاسيما بعد تعسر وضعهما الاقتصادي، فقد استفادت الصين من الأزمة الماليّة والاقتصاديّة العالميّة، لتعزيز موقعها بوصفها أكبر دائن، وأكبر مستثمر في العالم، وأصبح اقتصادها يمثل المركز الثاني عالمياً مكان اليابان بل أصبحت تستثمر في اليابان بعد الكارثة الطبيعية، والنووية التي حدثت عام 2011 [121]

وقد ذكرت وسائل الإعلام الصينية في 3- يونيو/ حزيران 2012 أن الصين ستزيد من حذرها ولكنها لن ترد على إعلان أمريكا نقل معظم سفنها الحربية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي في سبتمبر/ أيلول عام .2020 وصرح الجنرال **" رين هايتشيوان "** نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم العسكرية، "أعتقد أن أمريكا تدافع عن مصالحها الوطنية الخاصة، بسبب مشكلاتها المالية والتطورات الأمنية العالمية ... وعلينا أن نزيد من حذرنا من الخطر، والاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات ،والظروف المعقدة والخطيرة " وقال " **ليوديمين"** المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية " إن عملية تعزيز الانتشار العسكري، وعقد تحالفات تعزز الأجندة العسكرية والأمنية الأمريكيّة تأتي في غير وقتها ... إن بكين تأمل في أن يخدم الجانب الأمريكي مصالح جميع الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادي بما فيها الصين ويراعي مخاوفها " وقد أشرت ميزانية الصين العسكرية زيادة بنسبة 2،11% مقارنة بالعام الذي سبقه وبلغت 105 مليار دولار مما أثار حفيظة اليابان، والواقع أن الصين لم تقم بتحديث تجهيزاتها العسكرية منذ ثلاثة أو أربعة عقود [122] .

---

121 الطاهر المعز، الإستراتيجية العسكرية في آسيا والمحيط الهادي، الحوار المتمدن، العدد 3784 ، 2012/7/10.

122 المصدر نفسه.

وترفض الصين استمرار النظام الدولي برمته رهيناً للقوة الأمريكية، ساعية بذلك إلى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب تمثل فيه الصين القوة الرئيسة في المحيط الآسيوي - باسيفيكي، مما يدل على وجود تنافس حقيقي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبين الصين واليابان من جهة أخرى. بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الصين في النظام الدولي إقليمياً، وعالمياً هكذا فان التهديد المتزايد الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية مصدره الصين التي بإمكانها أن تحل محل الاتحاد السوفييتي، ولذلك تبذل الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها للحيلولة دون أن تصبح الصين اتحاد السوفييتي للقرن الحادي العشرين، وتحديد هذه الجهود في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي لاحتواء الصين كرد فعل على النيات الصينية، ومن اجل تنفيذ هذا المشروع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتمتين علاقات التعاون مع اليابان إلى درجة التحالف الاستراتيجي معها[123].

وترى الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع بعض الدول وتدخلها لتقف بوجهها، وتحاول إنشاء حلف **"ناتو آسيوي"** لعرقلة صعودها وإبطاء نموها وازدهارها، وتثبت الانتباه عن حقيقة النوايا الأمريكيّة في صنع الصين من التحول إلى دولة تضمن الولاية معتمدة في ذلك على إكمال الجوانب الاقتصاديّة والعسكريّة والسياسيّة[124].

123 د. عبد الناصر جندلي ، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2011 ص 390-391.

124 اوباما يعلن ان بلاده تحول تركيزها الى منطقة آسيا والمحيط الهادي ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط:

http;//alwatan.word prees.com/4/10/2013.

ويعتقد الأمير ال روبرت فيلارد آن الصين تهدف في المدى القريب إلى الحلول محمل الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مسيطرة في آسيا الشرقية، كما تهدف في المدى المتوسط الى مركز أمريكا باعتبارها القوة المسيطرة في العالم. [125].

لكن وضع الصين الاستراتيجي تنامى باستمرار، بعد أن عكست سياساتها السابقة تجاه جيرانها الآسيويين تحدياً ضمنياً للتفوق الأميركي في آسيا، والمحيط الهادئ في المستقبل. فمنذ أواخر عام 2009، مع بعض الانقطاعات، تكررت حوادث الحدود بينها، وبين اليابان، والفلبين، وفيتنام، والهند بانتظام، بينما ظلت قدرة الصين على إبراز قوتها في ازدياد مستمر في حين تحول حلفاء أميركا في المنطقة، على المستوى الثنائي وبشكل متزايد، إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحثاً عن الأمان، ملقين بحججهم ضد الصين في الظاهر، إذ يقولون إن الصين تلعب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تضمن تقريباً استمرار علاقات التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، ولكنها في الوقت نفسه تحرجها، بنشر60 % من قواتها البحرية في آسيا بكلفة كبيرة، وفي مهمة دفاعية بحتة. كذلك أصبحت النزعة القومية المتصاعدة في الصين عاملا لها تأثيرها، على الرغم من أن النظام الاستبدادي لا يسعى بالعادة للحصول على موافقة الرأي العام، لا يستطيع أي فرد من القيادة تحمل وزر اتخاذ موقف معتدل علناً، خوفاً من وصفه **بـ"الخائن"**، ومن شأن ذلك أن يخلق مناخًا صعباً يؤثر سلباً على مجمل العلاقة.[126]

---

125 جوزيف س. ناي الابن ، مفارقة القوة الأمريكية لماذا لا تستطيع القوة العمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها ، ترجمة د. محمد توفيق اليحرمي ، العبيكان، الرياض، 2003، ص 59

126 فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية-الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات، 27أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ص 6.

رابعاً: مسارات العلاقة بين البلدين:

تبدو الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها الآن في منتصف فترة إعادة التعديل والإصلاح بعد أن عَبرت الأزمة المالية. ومنذ فوز إدارة أوباما بولاية ثانية، إذ ركزت على تنشيط الاقتصاد، وزيادة فرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية في العالم، كما تواصل في الوقت ذاته، الإبقاء على علاقات صينية أمريكية مستقرة لن تساعد في حل المشاكل المحلية فحسب، ولكنها تشكل أيضاً أحد الشروط الأساسية لتركيز إدارة أوباما على**"إعادة الإعمار محلياً وإعادة التكيف خارجياً"**. وقبل الانتخابات الأمريكية الأخيرة، كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع أن تستغل هذه الفرصة لتعزيز علاقات مستقرة وصحية بينهما. لذلك يتوجب على الصين، على مدى السنوات القليلة المقبلة القادمة، معالجة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على التوازن بين "إدارة الفرص" و"التوقعات المنطقية".

ليست مبالغة أن شكل العلاقات الصينية - الأمريكية خلال المرحلة القادمة، لاسيما في ظل تنامي قدرات الأولى بقوة، سوف يحدد ملامح النظام العالمي الجديد القادم. ففي الوقت الذي تنظر فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، بما يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، تنظر الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحسبانها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى، وأن مصالحها إقليمياً ودولياً تتطلب ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية، بل توازن بين القوى المختلفة. وفي ضوء تلك النظرة المتبادلة، يمكن رسم مسارين لمستقبل العلاقات بين البلدين، على النحو الآتي:[127]

127أحمد طاهر، توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية المصدر، السياسة الدولية الاكترونية، 1يوليو 2013، متاح على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1370395&eid=52

الأول- مسار التقارب والتعاون:

يرى أن المستقبل سيشهد تقارباً وتعاوناً صينياً - أمريكياً في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصاديّة والسياسيّة بين البلدين، وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا المعلقة بينهما لإدراك الطرفين أن امتلاكهما للإمكانيات والقدرات من الممكن أن يلحق بهما - في حالة المواجهة - خسائر فادحة، وهو ما لا يصب في مصلحة البلدين معا. فعلى الجانب الأمريكي، تعد الصين المتقدمة أفضل من الصين المتخلفة، كما إن التقارب معها يسهم في منع حدوث أية تحالفات إستراتيجيّة صينيّة - روسيّة موجهة ضدها، ويخفف مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم القوى الإقليمية في آسيا للحد من التقدم الصيني ومن جانبها، فإن هذا التقارب يسهم في الحد من التهديدات لوحدتها السياسيّة، ويعزز السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا، فضلا عن أنه يفتح المجال لحل المسائل العالمية مثل؛ البيئة، والمخدرات، والتهريب، والهجرة، والطاقة وغيرها. كما أوجدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقاط التقاء جديدة لمصالحهما المشتركة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي. ووفقاً لهذا المسار، كلما اشتدّ التوترات بين البلدين، يمكنهما في النهاية التوصل إلى حلول لها، أخذاً في الحسبان الدور المهم للعامل الاقتصادي في تهدئة الأمور، الذي دائما يعيد العلاقات إلى مجراها الطبيعي.

الثاني- مسار الصراع والخلاف:

إذ يتوقع أن تشهد علاقاتهما المزيد من التوترات والاحتكاكات، مما قد يؤدي إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى، وسعيها الدائم لتطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي، ولمكانتها في النظام الدولي، لاسيما في ظل القلق الأمريكي من تنامي القدرات العسكريّة الصينيّة، والخوف من دخولها في تحالفات إستراتيجية مناهضة لنفوذها. ويستند هذا المسار في رؤيته إلى خبرة التاريخ بأن الفترات الانتقالية في النظام الدولي تكون شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معا، إذ تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام، بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة. ووفقا لهذا المسار، فإنه في حال نشوب الصراع المسلح بينهما، فإن نتائجه غير معلومة وغير محتملة. ومن ثم يمكن القول في ضوء القراءة الواقعية للعلاقات الصينية - الأمريكية، إن مسار الصراع والخلاف لن يرقى في المستقبل إلى مستوى التقارب والتعاون الإستراتيجي، كما إنه لن يصل أيضا إلى حد المواجهة العسكرية.

ومن أجل تحقيق هذا التعاون بينهما يتعين على الصين القيام بما يأتي:[128]

أولاً: دفع المحادثات بشأن اتفاقات الاستثمار بين البلدين إلى الأمام، ويتعين عليها ألا ترى في الانفتاح المتبادل للسوقين مناورةً دبلوماسيةً، وتسوية وتبادل المصالح، بل يجب أن تعتبر ذلك أيضاً آلية ضغط مفروضة ذاتياً، وفرصة إستراتيجية للصين كي تبني نظام سوقها الخاص بها، وإجراء جولة جديدة من الإصلاح والانفتاح

---

128 Chen Dongxiao، العلاقات الصينية – الأمريكية والمتغيرات الاقتصادية السياسية الأمريكية، مصدر سبق ذكره.

في مجالات مثل؛ القطاع المالي، وقطاع الخدمات، وحماية الملكية الفكرية، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة.

ثانياً: يتعين على الصين الاستفادة من الحاجة الماسة للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعلم من التجارب الاستثمارية الناجحة في البلدان الأخرى، في سياق محادثات التجارة والاستثمار.

ثالثا: ينبغي تشكيل فريق بحث مكون من مسؤولين ورجال أعمال وخبراء من البلدين في أقرب وقت ممكن، لبحث بناء نوع جديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ويجب أن يعمل هذا الكيان على تقديم خارطة طريق لسياسة الحكومتين في التفاوض، مثل محادثات اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والولايات المتحدة، ومشاركة الصين في مفاوضات "اتفاقية الشراكة عبر الباسفيك"، وتعزيز التفاعل الصحي بين الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" RCEP، و"الشراكة عبر الباسفيك" TPP، واتفاقية التجارة الحرة في آسيا والباسفيك، والقضايا المتعلقة بقوانين الأمن السيبيري.

وحددت الصين ستة أولويات في بناء نمط جديد من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أشار إليها الرئيس الصيني لنظيره الأمريكي في12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 خلال اجتماع عقد بينهما في بكين وجاء فيه "ترغب الصين في التعاون مع الولايات المتحدة من أجل تطبيق مبدأ عدم التعارض وعدم المواجهة والاحترام المتبادل والتعاون والرخاء المشترك، وجعل النمط الجديد من العلاقات بين البلدين يعود بنفع أكبر على شعبي البلدين والعالم". وقال "أرغب في بذل جهود مشتركة مع الرئيس أوباما، وسأحافظ على الاتصالات الوثيقة معه". وأشار الرئيس الصيني إلى أن الأولويات الستة للدبلوماسية الصينية في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل الاتصال بين المسؤولين على مستوى رفيع والاحترام المتبادل

والتعـاون في كافـة المجـالات وإدارة النزاعـات والتعـاون في منطقـة آسـيا والمحـيط الهــادئ والتحــرك المشــترك لمواجهــة التحــديات الدوليــة وهــذه الأولويــات هي.[129]

1- تسعى الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين التبادلات والاتصـالات بين المسؤولين على مستوى رفيع من أجل تحسين الثقـة الإسـتراتيجية المتبادلـة. ولا بـد أن يقوم الجانبان بتوظيـف آليـات الحـوار بالشـكل الأمثـل، ومنهـا عـلى سـبيل المثـال الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بينهما.

2- يحترم البلدان سيادة ووحدة أراضي بعضهما بعضا وكذلك النظـام السـياسي وطريق التنمية بدلا من فرض إرادة وأنموذج طـرف عـلى الآخـر وهـو مـا يعـد الشرط المهم والأساس لعلاقات صحية ومستقرة ومستدامة بين البلدين.

3- يسعى البلـدان إلى تعميـق التعـاون في كافـة المجـالات بمـا في ذلـك؛ التجـارة والشـؤون العسـكرية، ومكافحـة الإرهـاب، وإنفـاذ القـانون، والطاقـة، والصـحة، والبنيـة التحتيـة. ولا بـد أن يشـمل التعـاون الحكـومتين والبرلمـانيين والإعـلام والهيئـات البحثيـة والشباب.

4- يتعامل الجانبان مع النزاعات والقضايا الحساسـة بشـكل بنـاء. ونظـرا لأنـه من الحتمي وجود خلافات فلا بد من اللجوء للحوار والتشاور وعدم الـتصرف بمـا يضر المصالح الرئيسة لأي جانب منهما.

5- يسعى البلدان إلى تحسـين التعـاون في منطقـة آسـيا - المحـيط الهـادئ وأن يكون بينهما تفاعلات إيجابية، وأن يعملا على تشجيع الدبلوماسية الشاملة، والتعـاون من أجل تحقيق السلام، والاستقرار، والرخاء في المنطقة.

---

129 شبكة الصين ، الصين تحدد ستة أولويات لنمط جديـد مـن العلاقـات بـين الـدول الكـبرى مـع الولايـات المتحدة ، مصدر سبق ذكره.

6- يتعاون البلدان في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية. وترغب الصين في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الإقليمية الساخنة مثل؛ الأزمة النووية الإيرانية، ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وأفغانستان، وكذلك القضايا الدولية مثل مكافحة الإرهاب، والتغير المناخي ،ومكافحة الأوبئة.

الفصل الخامس

أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية.

أولاً:أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية.

تُعد الطاقة مصدراً استراتيجياً مهماً وأحد أشكال القدرات الشاملة للدول المختلفة، والمؤثرة في السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، إذ يؤثر ما تملكه الدول من قدرات قومية على سياستها الخارجية من خلال القدرات الشاملة للدول في تحديد وضع ومكانة الدول في النظام الدولي، ومدى قدرة الدولة إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه، وتحديد البدائل ومجالات التحرك المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وكذلك تأثيرها في الصراع والتعاون الدوليين، وهو ما يتفق مع ما تؤكده خبرة القرن العشرين من مصادر الطاقة التقليدية كان لها تأثيرها في السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردة والمصدرة ، فخارطة توزيع مصادر الطاقة عالمياً تشير إلى أن النسبة الأكبر من مصادر الطاقة ترتكز في دول محدودة في الخليج العربي، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا.

إذ تُمثل قضية الطاقة إحدى قضايا العصر المهمة؛ فهي إحدى تلك الخماسية التي أطلق عليها قضايا القرن الحادي والعشرين والتي تشمل البيئة وما يرتبط بها، وحقوق الإنسان بشتى صورها وتجلياتها، والأمن الشامل وما يتصل به من تصورات إقليمية ودولية، والديون وأزماتها وتداعياتها على الاقتصاد الوطني والدولي، هذه القضايا الخمس، نرى أبعادها وآثارها في كل دولة بل كل منطقة من مناطق العالم.

والطلب الصيني للطاقة في تزايد مستمر، وذلك لامتلاكه اقتصاداً يحقق نمواً استثنائياً بمعدل سنوي كبير مابين 8- 10 % جعلها تعتمد اعتماداً متزايداً على النفط والغاز المستورد. وأضحت ثاني اكبر مستهلك للنفط والغاز فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا يقوم أمن الدولة الصينية حاليا على تأمين وضمان تدفق الطاقة، ويُعد تأمين الطاقة أحد أهم محددات سياستها الخارجية ويؤدي دوراً كبيراً في صنع تلك السياسة، ومن هنا تحظى المناطق التي تتوفر فيها الطاقة باهتمام صانع القرار إذ تتحرك الصين من أجل تأمين تدفق هذه المادة والحصول عليها من هذه البلدان من خلال إستراتيجية تقوم على عدة محاور: من أهمها إنشاء عدد من الإدارات الخاصة لتنمية

العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول المنتجة للطاقة، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والإدارات القائمة لتشمل كل أطر التعاون المشتركة. وتيسير إنشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بشؤون هذه البلاد.

هناك عدة تعريفات لا من الطاقة يمكن تقسيمها إلى عدة اتجاهات. إن قسماً من الباحثين يميل إلى التركيز على تأمين الدخول لمصادر الطاقة عند تعريف المفهوم، أي أن هذا فريقاً من الباحثين ما زال مقتنعاً بالاقتراب التقليدي القائم على أمن الإمدادات. ومن بين تلك التعريفات " تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى" كما يعرفه الفريق الأخر على أنه "الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك عند أسعار يمكن دفعها. ويكن أن يتحقق من خلال إدارة الطلب على الطاقة وزيادة عرض وزادة عرض موارد الطاقة.[130]

ومنذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين تم تفسير مفهوم أمن الطاقة تفسيراً ضيقاً، على أنه يعني توافر إمدادات كافية ومستقرة من النفط الخام بأسعار مقبولة، وتقليل الاعتماد على النفط، استخداماً واستيراداً، لاسيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرها من الدول الرئيسة المستوردة له، بيد أن التحولات التي طرأت على أسواق النفط وغيره من مصادر الطاقة الأخرى، قد أفضت إلى تغيير هذه الرؤية، فقد تضاعف عدداً، وتنامت المخزونات والاحتياطات حجماً، وزادت الأسعار مرونة وشفافية "برغم تقلبها"، تحت تأثير قوى السوق بالدرجة الأولى، وذلك بفعل اتفاقات الكارتلات والتكتلات الاحتكارية[131].

إن نظام أمن الطاقة العالمي كما هو معمول به اليوم، جاء كردة فعل لحرب أكتوبر عام 1973 حين أشهر العرب لأول مرة في تاريخهم، وبشكل فعّال وناجح

---

130 نقلاً عن د. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثارها الإستراتيجية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض، 2014، ص 52.

131 هشام الخطيب، "أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج"، في أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص31.

سلاح النفط من خلال فرض الحظر النفطي على الدول المؤيدة لـ "إسرائيل". وكان من نتائج ذلك وبنصيحة من مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق"هنري كيسنجر" إنشاء ما يعرف بـ"وكالة الطاقة الدولية" IEA عام 1974 التي تتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها وتضم في عضويتها 28 دولة أوروبية، وتعمل الوكالة المذكورة منسقاً لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء فيها بما يضمن التدفق الآمن والموثوق للإمدادات من خلال توظيف ما يعرف بآلية احتياطات الطوارئ والتي تعادل 90 يوماً من صافي الواردات [132].

ثم ازدادت أهميته إثر الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه في العام 1979 وكان من نتائجها ايضاً حصول ارتفاع كبير في أسعار النفط، واكسب مفهوم " أمن الطاقة" فيما بعد بُعداً أعمق مع اندلاع ما يسمى بالحرب على " الإرهاب" وقيام التنظيمات المختلفة بالدعوة إلى قطع النفط عن الغرب وتهديد الإمدادات النفطية، ويعرف مفهوم " أمن الطاقة" هو الحصول على عرض ملائم وكاف من الطاقة بأسعار معقولة ومستقرة، يدعم الأداء الاقتصادي والنمو[133].

وإن مفهوم أمن الطاقة يشمل الاستقرار الداخلي السياسي والأمني للبلاد المصدرة والمستوردة للبترول والذي يُعد من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة، كما أن الاستقرار الإقليمي للمناطق التي تتركز فيها عمليات إنتاج وتصدير مصادر الطاقة مثل منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين وإفريقيا وأمريكا الجنوبية له الأهمية القصوى لدعم هذا المفهوم بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة، وكذلك البعد الأمني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات وأيضاً من خلال ناقلات النفط والغاز المسال التي

---

132 لهب عطا عبد الوهاب،"قضايا في أمن الطاقة: دول الخليج العربية أنموذجا"، صحيفة الغد الأردني، 12 تشرين الأول 2014، على الرابط:http://www.alghad.com/articles/513539

133 نقلاً على حسين باكير، "التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقه دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات"، دار المنهل، لبنان، 2010، ص 158.

تجوب البحار والمحيطات، مع ملاحظة خطر القرصنة الذي ارتفعت معدلاتها في السنين القليلة الماضية.

1- **المفهوم الصيني لأمن الطاقة.**

عَرفتّ الخطة الخمسية العاشرة (2001- 2005) أمن الطاقة إنه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين[134].

وبروز "أمن الطاقة" أحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، وتبعًا لذلك يبدو أن اهتمامها بالدول المنتجة للطاقة في العالم سيكون أكبر من السابق - لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية- لأنها أهم مصادر الطاقة في العالم،ويمكن القول حاليًا: إن ميزان التبادل التجاري مع أية دولة هو المقياس الوحيد لمستوى تطور العلاقات مع الآخرين من وجهة النظر الصينية، وقد هيمنت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين وسلوكها الدبلوماسي في مناطق إنتاج الطاقة في التأكيد على تَصدر هذه العلاقة أولويات صنّاع القرار في الصين[135].

وقامت الحكومة الصينية بصناعة سياسة خاصة للطاقة، إذ افتقدت بشكل عام الهيكلية المركزية اللازمة لصنع السياسة الخاصة بالطاقة. ولعل المرة الأخيرة التي كان صنع سياسة الطاقة في البلاد مركزياً هو ما تم بإشراف وزارة الطاقة خلال المدة 1988- 1993، ومنذ ذلك التاريخ وسياسة الطاقة تُمليها الهيئة الوطنية للتطوير

134 SteveA. Yetiv and Chunlong Lu, "China, Global Energy, and the Meddle East" Meddle East Journal, Vol. 61,No.2, Spring 2007, P,199.

135 عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012، ص 3، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm.

والإصلاح، الذي أسس في يونيو/ حزيران 2005، والمجموعة الصغيرة الرائدة للطاقة المؤلفة من 13 عضواً والمشكلة من قبل مجلس الدولة في مايو/ أيار 2005[136].

2- **أمن الإمدادات وأبعاده.**

نظرا لاعتماد الاقتصاد العالمي على النفط مصدراً أساسياً للطاقة فقد أصبح ضمان الحصول على الإمدادات اللازمة من هذه المادة يشكل أهم تحديات السياسات الطاقوية لدول العالم، لاسيما كبار المستوردين مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي والصين، وتهدف سياساتهم إلى الحد من التبعية للبترول بوصفها مصدراً للطاقة، وكذلك الحد من التبعية الطاقوية للدول المنتجة وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل طرفا أساسيا لما تتمتع به من طاقة إنتاجية كبيرة واحتياطيات ضخمة وحجم صادراتها الكبيرة [137].

وانتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المادة عام 1993، ونظراً للنمو الاقتصادي الذي تراوح خلال المدة من 2006 -2011 ما بين 8،4 - 14،2% وهذا ما يمكن ملاحظة من خلال المؤشرات الاقتصادية الصينية التي تشير إلى أن البلاد تستورد حوالي 8% من الإنتاج العالمي للطاقة. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً في استيراد الطاقة عام 2025، بينما تستورد حسب إحصائيات أغسطس / آب عام 2011 حوالي 4،95 مليون برميل يومياً، منها 46% من منطقة الشرق الأوسط و10% من روسيا وآسيا الوسطى[138].

---

136 شايتيج باجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 99.

137 د . وصاف سعيدي، وبنونة فاتح، "سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، المؤتمر العلمي، التمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر،7- 08 أبريل 2008

138 سامر خير أحمد، "العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية"، ثقافة للنشر والتوزيع ، أبو ظبي، 2009 ، ص 205.

رغم تحول الطاقة لقضية محورية في السياسة الخارجية الصينية، فأنه يُعد أمراً حديثاً نسبياً مقارنةً بدول أخرى مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية،وهناك مبادئ حكمت سياستها في إطار سعيها لتحقيق أمن الطاقة في السنوات الماضية، تمثلت في التنوع، وعدم الثقة في سوق الطاقة العالمي، والمخاوف بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن مرونة السياسة الخارجية ولجوءها إلى مزيج من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك التقسيم لتلك السياسة[139].

ولضمان أمن خطوط الاتصال البحرية وتطوير "عقد اللؤلؤ"[140]. اهتمت الصين بالطاقة خارج حدود البلاد، انعكس ذلك على سياستها الخاصة بالدفاع والأمن القومي. ولا ريب في أن خوف الصين من إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظراً أو حصاراً اقتصادياً على وارداتها النفطية في حالة نشوب نزاع على تايوان قد ساد أوساط المؤسسة العسكرية والسياسية في الصين، لاسيما أن 90% من وارداتها النفطية تأتي بحراً، 80% منها تمرّ عبر مضيق ملقا المعرض للقرصنة والهجمات الإرهابية والدوريات الأمريكية. وقد عَرف الرئيس الصيني السابق "هيو جينتاو" هذه المشكلة عام 2003 بإسم "مأزق ملقا"[141].

---

139 د. خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية"، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص 127.

140 هو مصطلح يطلق على عصب شريان الطاقة الذيي غذي الصين. ويتكون من سلسلة القواعد البحرية الصينية قيد الإنشاء تمتد من بحر الصين الجنوبي وصولا الى شواطئ إفريقيا مرورا بالمحيط الهندي. ومشروع عقد اللؤلؤ الصيني في المحيط الهندي مجرد بداية في تعزيز نفوذها في المنطقة الممتدة من الصين الى الخليج العربي، ويشمل قاعدة بحرية ومواقع للتنصت الالكتروني في ميناء جوا دار الباكستاني لمراقبة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز وبحر العرب، ويشمل ايضاً قاعدة بحرية في بورما ومرافق الكترونية على جزر في بحر البنغال لجمع المعلومات الاستخبارية وبناء قناة عبر كرا اسموس في تايلاند لتجنب قناة ملقا. المصدر: Harsh V. Pant, "China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India-China Rivalry." The Asia-Pacific Journal: 18-4-10, May 3, 2010.

141 شايتيج باجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 106.

ثانياً: الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة.

لقلق الصين على إمدادات الطاقة بعد العام 2011، وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني في الشرق الأوسط لاسيما بعد موجة الاحتجاجات الشعبية التي حدثة في المنطقة.ونظـرا لأهميـة البترول في تغيير نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة لشـعوب المنطقـة، فقـد أخـذت السياسة النفطية بعداً استراتيجياً إذ أصحبت هذه السياسة مرادفةً للتغيرات الجيوسياسـية التـي يشهدها العالم[142].

ومن أهم استراتيجيات الدول المستهلكة للطاقـة وفي مقـدمتها الـدول الأعضـاء في منظمة التنمية والتعاون والدول الصناعية الكبرى بما فيها الصين تـأمين إمـدادات الطاقـة وضمان استمرار تدفق مصـادرها الداعمـة للصـناعة واقتصـاد.وعنـدما حـدثت الصـدمة الأولى للنفط عام 1973، بدأت الدول الصناعية منذ ذلك التـاريخ وضـع إسـتراتيجية أمـن الطاقة بُعدها إستراتيجية وطنية تناقش على أعلى المستويات وتعطى أهمية قصوى مـن قبل حكوماتها المتعاقبة، ويُصرف عليها ملايـين الـدولارات مـن خـلال القيـام بالدراسـات والأبحاث ووضع وتنفيذ الخطط الداعمة لها.

وتُعـد فكـرة بنـاء مخـزون اسـتراتيجي في الصـين حديثـة نسـبياً إذ جـاءت نتيجـة لدراسة قام بها مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصـيني عـام 1996، إذ أوصـت الدراسة بضرورة بناء مخزون استراتيجي نفطي يعزز الأمـن الاقتصـادي والقـومي أوقـات الأزمات، وعلى المستوى العملي عام 1997، وبرزت أهمية بناء مثل هـذا المخـزون عنـدما أدركـت كـل مـن شركتـي Cnpc، Sinopec أن قـدرتهما التخزينيـة المحـددة منعـتهما مـن الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة عالمياً[143].

---

142 Ghisline Guirane , Une Politique énergétique Européenne ? www.melchior.fr

143 شايتيج باجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركـات الـنفط الوطنيـة"، الصـين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، في مجموعـة بـاحثين، الصـين والهنـد والولايـات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 126.

ومنذ أن أصبحت الصين دولة مستوردة للطاقة عام 1993، تبنت إستراتيجية "الخروج" لشراء أصول الطاقة في الخارج، محولة الطرق التاريخية القديمة إلى شبكة خطوط أنابيب حديثة وطرق وسكك حديدية لإمدادات الطاقة الخاصة بها، وينبع هذا النهج من مخاوف الصين من الحصار الأمريكي على الإمدادات البحرية في حال نشوب عداءات بسبب تايوان، فضلاً عن طلب الصين المتزايد للطاقة، وقد أظهر تقرير في أغسطس/ آب 2010 أن الصين قد أصبحت أول مستهلك للطاقة في العالم متخطية بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ذلك، تمتعت البلاد بنمو سنوي عشري لمعظم العقد الماضي، ليس بسبب طلب المستهلك، ولكن بفضل بناء البنية التحتية والصناعات الثقيلة التي تستهلك الطاقة، وكذلك النمو المتزايد في قطاع النقل [144].

وتقوم الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، على مبدأ أن تتخذ الدولة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة لتأمين الطاقة لديها، ويقترح بعض الباحثين الصينيين في هذا الإطار أن تقوم الحكومة الصينية بإتباع النموذج الروسي والأمريكي والياباني معاً فيما يتعلق بأمن الطاقة والمتضمن[145].

1- تطوير سياسة لأمن الطاقة تكون مرتبطة في الوقت ذاته بالأمن القومي وبرؤية إستراتيجية.

2- زيادة اهتمام الدولة بقطاع الطاقة وأمنها.

3- تشجيع النشاطات والاستثمارات النفطية في الخارج.

4- تشجيع المشاركة الثنائية فيما يتعلق بهذه المشاريع.

5- اعتماد سياسة لتنويع مصادر وأماكن الاستيراد النفطية.

6- إنشاء احتياطي إستراتيجي نفطي.

---

144 كريستينا لين، "طريق الحرير الجديد إستراتيجية الطاقة الصينية في الشرق الأوسط الأكبر"، معهد واشنطن، 14 نيسان/أبريل 2011،

145 علي حسين باكير، التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات،مصدر سبق ذكره، ص 162.

7- الانخراط في مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف فيما يتعلق بالطاقة.

ومن هذا المنطلق وضع إستراتيجية للطاقة عمت الصين إلى وضع خطط لتأمين الطاقة ومن هذه الاستراتيجيات هي:[146].

أولا: الخطط الخمسية (العاشرة، والحادي عشرة، والثانية عشرة) تُعد هذه الخطط التي وضعها مجلس الدولة الصيني، إحدى أهم الخطط ، وهي جزءاً من خطة الاقتصاد القومي للبلاد.

1- الخطة الخمسية العاشرة (2001- 2005): وقد تضمنت هذه الخطة على عدد من الأهداف والأولويات.

2- الخطة الخمسية الحادي عشرة (2006- 2010): وقد تم إقرارها في 15 آذار/ مارس عام 2006 من قبل مجلس الشعب الصيني.

3- الخطة الخمسية الثانية عشرة (2011-2015)عقدت الدورة الكاملة الخامسة للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني في الفترة من 15 إلى 18 اكتوبر2011 في بكين من اجل مناقشة الاقتراحات بشأن الخطة الخمسية الثانية عشرة التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وتعرض هذه الخلفية مراجعة لبعض الأهداف المهمة التي وضعت خلال الخطة الخمسية الحادي عشرة، وأيضاً ملخصاً لبعض وجهات نظر المحللين بشأن ما يمكن التركيز عليه خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة للبلاد[147] .

146 المصدر نفسه، ص 82- 91.

147المركز العربي للمعلومات، "الخطة الخمسية الثانية عشر تتحلى بالأهمية تنمزية حاسمة في الصين"، متاح على شبكة المعلومات وعلى الرابط : http://www.arabsino.com/articles/10-10-24/4416.htm .

ثانياً: التوجهات الحكومية (المباشرة، وغير المباشرة)[148].

أ- عناصر الإستراتيجية على المستوى الداخلي.

ب- عناصر الإستراتيجية على المستوى الخارجي.

وللاهتمام المتزايد لأمن الإمدادات النفطية، أعطت الصين أهمية كبرى لهذا الموضوع في الأمم المتحدة إذ قدمت ورقة إلى الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة 25 من ايلول/ سبتمبر 2012 موضحة فيها موقفها من أمن الطاقة، وأهميته إذ كان ملخص الورقة في الفقرة الخامسة من الورقة ينص على: "أن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم... ويكتسب ضمان أمن الطاقة في العالم أهمية كبيرة... وتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة المدى للاقتصاد العالمي... وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل والمنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق المستمر... وتولي الصين دائماً اهتماماً كبيراً بقضية الطاقة وأمن الطاقة... إن الصين مستعدة للعمل مع الدول الأخرى من أجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة" [149].

وإن الجدل المثار في الصين والمتعلق بكيفية حل مشكلة تأمين الطاقة. فبعضهم يؤيد تأمين إمدادات الطاقة بالوسائل التقليدية، ويجادلون بأنه بحلول عام 2020، سيرتفع اعتماد الصين على النفط الأجنبي من 36% إلى 60%، ولذلك لابد للصين من صوغ إستراتيجية احتياط نفطي، ومن تطور قوة عسكرية قوية، لاسيما قوة بحرية مكافئة لما لدى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وإذا استلزم الأمر يجب ان تكون مستعدة لاستخدام القوة لتأمين مصادرها النفطية من خارج البلاد، ابتدأ من معالجة

148 على حسين باكير، التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص 162.

149 "ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية،"في الدورة الـ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2012/9/20، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلى الرابط:- httpi//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1.

القرصنة المتزايدة في جنوب شرق آسيا، وانتهاء بمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذا حاولتا إحكام الخناق على ممرات الإمدادات الصينية[150].

وتُعد القيادة الصينية إن جزءاً من شرعيتها يعتمد على مقدار ما توفره من فوائد اقتصادية لشعبها، فبوجود شريحة هائلة من الشعب تتوق إلى الحصول على فرصة عمل، يُنظر إلى الازدهار المستمر على أنه المفتاح الرئيس للاستقرار الاجتماعي، وهكذا فأن سعي الصين لتأمين الطاقة يتعدى مسألة علوم الاقتصاد ليشمل إستراتيجية الصين التنموية الكلية، والاتجاه الذي يسلكه برنامجها التحديثي، ونوعية القوة العالمية التي ستكون عليها[151].

أما فيما يخص تأمين أمن الإمدادات أو ما يسمى بأمن الطاقة لابد من توفير آليات لهذا الغرض ومن أهم هذه الآليات هو وجود قوات عسكرية قادرة على حماية منابع النفط وطرق سيرها البرية منها والبحرية وحماية الممرات والمضائق لناقلات النفط العملاقة الناقلة لهذه المادة الحيوية.

ثالثاً: دور الشركات الصينية في تحقيق الاستثمارات النفطية.

إنطلاقاً من تعزيز مفهوم أمن الطاقة سعت الصين مثل غيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمدادات النفط، وفي هذا السياق نرى أن شركاتها النفطية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساس للطاقة الاستكشافات والتنقيب في البلدان المنتجة للطاقة،وأثارت شركات النفط الوطنية باستثماراتها الخارجية، قلق الأوساط النفطية العالمية بشأن الدور الصيني المتصاعد في سوق الطاقة العالمي، فقد غدت الصين كما ذكرنا مستورد صافي لموارد الطاقة في عام 1993، وأصبحت ثاني أكبر مستهلك لهذه السلعة الإستراتيجية، ففي عام 2005 إذ بلغ معدل استهلاكها

---

150 وينران جيانج، "النمو الاقتصادي في الصين لأمن الطاقة في انحاء العالم"، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص 331

151 المصدر نفسه، ص 359.

اليومي6،6 مليون برميل، وهو ما يقل قليلاً عن ثلث ما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية والبالغ 8،20 مليون برميل يومياً وبما يعادل 8% من الاستهلاك العالمي[152].

ويمثل النمو الاقتصادي المتسارع للصين الذي يبلغ 8 % سنويا فضلاً عن الزيادات السكانية الكبيرة. عاملي ضغط كبيرين في زيادة الطلب عن النفط إذ تضاعف الاستهلاك خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين مدفوعاً بنمو اقتصادي كبير مماثل للنمو الذي شهدته الاقتصاديات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بلغ 10 % سنة 2003 وانتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المادة عام 1993، إلى ثاني أكبر مستورد له حاليا وتغطي ثلث احتياجاتها عن طريق الواردات[153].

والواردات النفطية إلى الصين قدرت بـــ 96،5 مليون برميل يومياً في شهر أغسطس/آب 2014 مسجلا ارتفاع بنسبة 5،17% عن واردات شهر أغسطس/آب عام 2013. وعند المقارنة على المستوى الشهري نجد أن ورادات شهر أغسطس/آب قد ارتفعت عن الشهر السابق بنسبة 6%، في الفترة من يناير/ إلى أغسطس/آب ارتفعت واردات النفط بنسبة 4،8% إلى 06،6 مليون برميل في اليوم مقارنة مع المدة ذاتها من العام الذي سبقه،فضلاً عن هذا أن وكالة الطاقة الدولية قد أعلنت أن الشحنات البحرية من الفحم والنفط الخام والغاز المتوجهة إلى الصين تمثل 15% من إجمالي الشحنات البحرية في العالم،ومن المتوقع أن يصل معدل الاستهلاك اليومي في الصين مابين 9- 13 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020[154].

---

152 مدحت ايوب، "الدولة والتنمية في الصين"، في د.جابر عوض، محرر، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 187.

153 د .وصاف سعيدي، وبنونة فاتح، "سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها ، مصدر سبق ذكره .

154 ICN. FINANCIAL MARKETS ، "الصين أكبر مستورد للنفط في العالم بالرغم من مخاوف ضعف النمو"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط:

http://www.icn.com/ar/article/2014/09/23/

ولتأمين احتياجاتها النفطية، أخذت الشركات الحكومية الصينية في الاستحواذ على كثير من أصل الصناعة النفطية في البلدان النامية، وارتبطت هذه الاستثمارات بالمساعدات التي تقدمها لهذه البلدان، وقد استخدمت هذه المساعدات وسيلة لتأمين حصولها على امتيازات نفطية، ومن صور هذه المساعدات ائتمانات التصدير وائتمانات الاستثمار[155].

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية في مجال النفط والغاز، وهي أحدى مجالات التحرك الصيني لتحقيق تأمين مصادرها من الطاقة، نرى أن شركاتها النفطية قد بدأت في الدخول في مشاريع استثمارية في مجال الطاقة في الخارج، إذ بدأ توجه كبرى الشركات العاملة في مجال النفط والغاز إلى الاستثمار في مشاريع لإنتاج الطاقة في الخارج منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين[156].

ويمكن تلخيص أنشطة الشركات الوطنية الصينية المؤثرة في مجال الطاقة وكما يأتي[157].

شركة النفط الوطنية الصينية (بتروتشاينا PetroChina) .

كانت شركة النفط الوطنية أول شركة حكومية تقوم باستثمارات في الخارج، بدءاً من أكتوبر/ تشرين الأول 1993، عندما دخلت البيرو. ولدى هذه الشركة استثمارات ومصالح في أكثر من 40 دولة، منها كازاخستان والبيرو والسودان وفنزويلا وإندونيسيا والجزائر وميانمار وكندا وتركمانيستان وأذربيجان ومنغوليا

155 مدحت أيوب، الدولة والتنمية في الصين، مصدر سبق ذكره، ص 187.

156 د.خديجة عرفه محمد، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، 1 بريل 2006، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221658&eid=251.

157 جيفري براون، وفيجاي مخير جي، وكانج وو، سباق الطاقة بين الصين والهند: دوافعة وفرص التعاون الممكنة، في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره، ص – ص 268- 272.

وتايلاند وبابواغينيا الجديـدة وأنجـولا وليبيـا والـيمن والعـراق وروسـيا وإيـران وعُـمان وسـوريا وموريتانيا ونيجيريا والبرازيل والإكوادور وغيرعا.

1- شركة النفط البحرية الوطنية الصينية.

لشركـة الـنفط البحريـة الوطنيـة اسـتثمارات في إندونيسـيا وأسـتراليا والجزائـر والمغـرب وميانيمار وكندا ونيجيريا وغيرها.

2- شركة البتر وكيماويات الصينية (سينوبيك Sinopec).

وقعت اتفاقية للتنقيب عن الغـاز الطبيعـي واسـتغلاله للقسـم (ب) مـن حـوض الربـع الخالي، مع وزارة البـترول والـثروة المعدنيـة السـعودية وشركـة أرامكـو السـعودية. وقـد شـكلت الاتفاقية شركة تضامن بين سينويك وحصتها 80% وأرامكو وحصتها 20% وحددت مدة الاستغلال بـ20 سنة.

3- شركة الصين الكيمائية (سينوكيم).

في عـام 2004، حصـلت سـينوكيم عـلى 8600 برميـل مـن حصـتها مـن الـنفط مـن خـلال العمليات الخارجية فيما وراء البحار. وكان أول شركة صـينية كيميائيـة هـي سـينوكيم عملـت في الخارج على استملاك شركة أتلانتس هولدينجز التابعة لمجموعة الخدمات الجيولوجيـة النفطيـة النرويجية في فبراير/ شباط 2003. ولديها امتيازات الإنتاج ومدى اتساعه للصـين والـدول الأخـرى، وكذلك ايضاً في تونس والإمارات وعُمان.

رابعاً: دوائر تحرك السياسة الخارجية في مجال الطاقة.

تزامنا مع تنامي احتياجات الصين من الطاقة، وازدياد الثروة الاقتصادية للـبلاد، انطلقـت إلى خارج حدودها ساعية لتوظيف أصولها الماليـة في الخـارج، لاسـيما في القطـاع النفطـي وأهـم هذه المناطق هي:

1- الشرق الأوسط أهم إقليم بترولي في العـالم، فثروتـه البتروليـة لا تـزال تـترك بصماتها على مجمل السياسة الدولية. وفيما يخص الصين يعد الشرق الأوسط المصـدر الـرئيس للـواردات النفطيـة حـاضراً ومسـتقبلاً لظـروف وعوامـل موضـوعية. فوضـع

المنطقة في سوق النفط العالمي وضع فريد لا يمكن أن يتوفر لأي منطقة أو دولـة أخـرى. إذ تستحوذ هذه المنطقة الغنية بـالثروات النفطيـة عـلى مـا يقـارب 70% مـن احتيـاطي النفط العـالمي. وأكـثر الـدول النفطيـة التـي تتعامـل معهـا الصـين؛ السـعودية، وإيـران، والعراق، وعلى الرغم من أنهـا لم يكـن لـديها علاقـات إسـتراتيجية دائمـة بمنطقـة الشرق الأوسط، إلا أن علاقتها بالمنطقة التي تستورد منها معظم حاجتها النفطية أصبحت أكـثر أهمية بشكل تصاعدي[158].

ومنطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بأغنى الموارد النفطيـة والغازيـة في العـالم، إذ يعد أعلى احتيـاطي بالعـالم، فضـلاً عـن مزايـا زهـد تكلفـة الاسـتخراج وتفـوق الظـروف الجيولوجية فيها، فالمنطقة تُعد المصدر التقليدي للـواردات الصـينية مـن الـنفط والغـاز، كون دول المنطقة ترتبط معها منذ أمد طويل علاقات مستقرة في تجارة الطاقـة، غـير أن هذه المنطقة ظلت تتعرض اليوم للنزاعات الدينيـة والصراعـات إقليميـة وعرقيـة وأثنيـة وغيرها من العوامل غير المحددة مما يؤثر سلبا على استقرار الواردات الصينية من مـوارد الطاقة ويعرضها لمخاطر كبيرة [159].

2- أفريقيا: علاقة الصين بإفريقيا ظهرت في السنوات القليلة الأخيرة كونها منطقة مهمة لمصادر الطاقة، وهذا أدى إلى زيادة من أهمية القـارة عـلى الصـعيد الاسـتراتيجي، لاسيما فيما يتعلق بالاكتشافات والاحتياطي النفطي، الذي رأت فيـه العديـد مـن الـدول مصدراً للطاقـة ومنهـا الصـين. وأكـثر الـدول النفطيـة التـي تتعامـل معهـا؛ نيجيريـا، وأن غولا،والسودان[160].

---

158 علي حسين باكير، التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطيـة – الأبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص-96.

159 تشانغ تزي كوين، قضـية الأمـن النفطـي، المركـز العـربي للمعلومـات، 2004/4/ 18، متـاح عـلى شـبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm

160 علي حسين باكير، التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، مصدر سبق ذكره، ص 114.

3- أمريكيا اللاتينية:يشكل النفط المصلحة الأساسية للصين في أمريكيا اللاتينية وذلك لاحتوائها على احتياطات نفطية تقدر بـ9% من الاحتياطات العالمية. ويتركز التعاون بينها ودول أمريكيا اللاتينية في فنزولا والبرازيل[161].

4- آسيا الوسطى والقوقاز: إذا كانت المصالح المتعلقة بأمن الطاقة دفعتها في بعض الأحيان إلى تغيير بعض الأسس المهمة لسياستها الخارجية، لاسيما تلك المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إذ يشكل النفط المصلحة الأساسية للصين في روسيا وكازاخستان وطاجستان وقرقيزيا، ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز الوفيرة الموارد النفطية والغازية، فضلاً عن ذلك يُسر نقل البترول من تلك المنطقة للصين المتاخمة لها،ناهيك عن أن ثمة علاقات وثيقة تربطهما معاً، وإنما يثير قلق الصين هو تواجد القوات الأجنبية فيها وإدراج بعض دولها في عداد " المناطق ذات المصالح الإستراتيجية " للجانبين الأمريكي والروسي، وهذا ما يعقد الأوضاع ويلقي ظلالاً ثقيلةً على إمكانية حصولها على مصادر مستقرة لوارداتها من الطاقة[162].

وعلى الرغم من تعرض المناطق المذكورة آنفا للمشاكل والمخاطر، على هذا النحو أو ذاك، إلا أنها غنية جداً بالموارد النفطية والغازية، الأمر الذي يحتم على الصين السعي بكل جهد إلى الاستفادة القصوى من تلك الموارد لبناء نظام مستقل من إمدادات الطاقة عالميا بعيدا عن التحكم المهني في تسويق هذه الموارد لقوى كبرى.

لم يتأثر دور الصين الدولي وسياستها الخارجية بمحدودية الطاقة. إذ تسعي لجعل سياستها الخارجية متوافقة مع إستراتيجية التنمية الداخلية. لذا اهتمت بتأمين مصادر الطاقة، فعمدت إلي شراء النفط الخام، وكذلك تشجيع الشركات الوطنية على الاستثمار في مجال الطاقة بالخارج. وعلى الرغم من أن هذه الشركات لم تنجح في تحقيق أمن الطاقة الصيني، فإنها نجحت في وضع الصين لاعباً مهماً في سوق الطاقة

161 د. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 149.

162 المصدر نفسه، ص 150.

العالمي، وبذلك مزجت بين الاستثمار ومجموعة متكاملة من المساعدات والقروض، وإلغاء بعض الديون، ولم تلجأ للسياسة الاستفزازية التوسعية.

وبدوره انعكس ذلك على دوائر اهتمامها، فلم تزد على مجالات التعاون الاستثمار في المجال النفطي وغيره من المجالات الاقتصادية، في ظل سياستها برفض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد وصل تركيز الصين في شراكاتها مع الدول المنتجة للنفط لعلاقات أثارت تحفظ الولايات المتحدة الأمريكية من نشوء تحالف ضدها، لاسيما في أمريكا اللاتينية[163].

وعلية يمكن تفعيل آلية التعاون الاستراتيجي مع أهم الدول المستهلكة لموارد الطاقة ومنظمة الطاقة الدولية، وعلى الرغم من إن أهم الدول المستهلكة لهذه المادة تتنافس فيما بينها على موارد الطاقة، إلا أن هناك مصالح مشتركة تربطها مع بعضها فى مجال حماية استقرار سوق الطاقة العالمي،والمحافظة على مستوى منخفض لأسعاره، لاسيما بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية – تربطها بالدول الغربية الكبرى مصالح مشتركة وثيقة- ، مما يترتب عليها العمل على تهدئة التباين والخلاف الخاص بأمن الطاقة قدر المستطاع مع هذه الدول بما يساعدها بكل تأكيد في مجال تحقيق امن إمداد الطاقة .

وجملة القول إن الصين، عبر التعاون الدولي في مجال امن الطاقة، لن يكون في وسعها تحسين بيئة أمنها الطاقوي فحسب، وإنما تستطيع أيضا تعزيز قدرتها الذاتية وقابليتها في التصدي للأزمات في الطاقة، و تحقيق أهداف حماية أمنها الاقتصادي وأمنها الوطني في نهاية المطاف .

163إيمان شادي، "أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة"، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، 1يوليو، 2013، متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت وعلى الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1370407&eid=1529

الفصل السادس

أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط.

تعد مسألة الاستمرارية والتغيير من المواضيع المهمة لدراسة طبيعة الأدوار في العلاقات الدولية لاسيما السياسة الخارجية للقوى الدولية، وقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي، وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية، تتعلق بتغير موازين القوى دوليا، وما ينتج عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.

احتلت الصين بفعل التنامي المستمر لمكانتها الدولية، سمة مميزة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وذلك لامتلاكها أعلى معدلات نمو في العالم، ووزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي، ومؤسساتها العسكرية المتجهة نحو التحديث، والكثافة السكانية العالية، والإرث الحضاري والتاريخي، كل ذلك وضعها محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر السياسي والمعاهد الأكاديمية المتخصصة في العالم، لمحاولة معرفة السر وراء الصمود الصيني المميز، واستشراف مستقبل قوتها الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية والدولية.

لقد شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرات جذرية عدة. فقد جاء التغيير الأول في المدة من عام 1959 حتى عام 1966، إذ تغيرت من نمط الاعتماد على الاتحاد السوفييتي والتحالف معه إلى "نمط الاعتماد على الذات" بمعنى التركيز على تطوير نموذج صيني للتعامل الدولي يستند إلى الموارد الصينية. والثاني من عام 1966 وحتى العام 1969، حدث تغيير جذري من النمط الأول إلى نمط "العزلة" – سنوات الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى- الذي بموجبه قللت من ارتباطاتها الخارجية. بما في ذلك تخفيض حجم تمثيلها الدبلوماسي الخارجي والتركيز على الشؤون الداخلية. وفي عام 1970 حدث تغيير جذري ثالث قوامه التحول من نمط العزلة إلى نمط "التنويع"

واعتماد الدور النشيط في السياسة الخارجية، وتنويع علاقاتها الخارجية، بما في ذلك الدخول في علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.[i]

وجاء حدث مهم في الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971، إذ استعادت الصين في الخامس والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول 1971 مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي.

وحدث التغيير الأخير والمهم في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط عندما توصل الطرفان الصيني والإسرائيلي إلى إقامة علاقات دبلوماسية بينهما في 24 يناير / كانون الثاني عام 1992.

أما فيما يخص موقفها من منطقة الشرق الأوسط فمنذ السبعينيات من القرن العشرين أتجه إلى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، واستمر موقفها المؤيد للتسوية السلمية في ثمانينات القرن العشرين أيضا مدخلاً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أن يتم من خلال مؤتمر دولي للسلام، وعلى الرغم من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وصولا إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية في 24 يناير/كانون الثاني 1992.

أولاً: مفهوم الاستمرارية والتغيير:

قبل البحث في كيفية إدراك مجالات الاستمرارية والتغيير السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط لابد من التعرف على ما يقصد بالاستمرارية والتغيير.

الاستمرارية: المقصود بها قدرة الدولة على البقاء والاستمرارية وذلك رغم تغير الحكومات والأفراد والجماعات. وفي هذا الإطار يستمر النظام السياسي في تفاعله مع البيئة المحيطة به بفاعلية وإيجابية، وفي المقابل يستمر الأفراد والجماعات في تقبل سلطته السياسية برضاء ورضوخ . **أما التغيير:** يقصد به التدرج في نمط السياسة الخارجية، أي أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيراً جذرياً عبر الزمن إلا في حالات نادرة، وأن الوحدة الدولية تتجه عادةً نحو إقرار الأبعاد الرئيسة لسياستها الخارجية، وقبول التغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة. كذلك فتغير

السياسة الخارجية يبدأ بمجموعة من السلوكيات المحدودة، والقرارات الخططية التي تختلف عن التوجه الرئيس للسياسة الخارجية، وعبر مدة من الزمن يؤدي تراكم التغيرات المحدودة إلى تغيير شامل في التوجه الرئيس للسياسة الخارجية.[ii]

فالتغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الصينية. يمكن التعرف علية من خلال الاستعانة بنموذج التغيير في السياسة الخارجية للدول الذي وضعه " **تشارلز هرمان**" والذي قسمه إلى أربعة أقسام هي:[iii].

1- **التغير الكيفي:** ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام بقضية معينة، مع استمرار الأهداف والوسائل.

2- **التغير البرامجي:** يتميز في الأدوات، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، وليس عن طريق القوة العسكرية، مع استمرار الأهداف نفسها.

3- **التغير في الأهداف:** ويشير إلى ذلك تغير الأهداف ذاتها. وليس مجرد التغير في الأدوات.

4- **التغير في توجهات السياسة الخارجية:** أي تغير التوجه العام، وهو أكثر أشكال التغير تطرفاً.

وتقوم معادلة الاستمرارية والتغيير على الأسس الآتية:

1- كل شيء يتغير بمرور الزمن وتعاقب الأحداث.

2- كل وجودا يبغي الاستمرارية رغم التغيير.

3- كل مؤسسة في حاجة إلى مرونة تحقق الاستمرارية والتطور من جهة، والثبات والمحافظة على الهوية الأصلية من جهة ثانية.

4- لابد للاستمرارية والتطور من التكيف مع التغيير، بتبني سياسة التوازن بين التغيير والاستمرارية.

5- من مهام القيادة تبني سياسة التوازن مراعاة لمعادلة الاستمرارية والتغيير.

يشير تحليل الأداء السلوكي الخاص بالسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط إلى أن الإدراك السياسي لم يعد يكتفي بإستراتيجية الانكفاء ضمن الحدود

الوطنية المصحوب بالتعامل المحدود مع دول الجوار الإقليمي، وإنما أصبح أكثر اهتماماً إزاء التأسيس لجدول أعمال سياستها الخارجية الجديدة العابرة للحدود.

ثانياً: تأثير العوامل الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار السياسي في الصين.

في هذه النقطة سنتناول أثر العوامل الداخلية والخارجية في عملية صنع القرار السياسي في الصين

1- تأثير العوامل الداخلية.

إن تغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار الصيني، ويعمل وفقا لجملة من الأهداف هي:[iv]

الهدف الأول: تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيس للسياسة الخارجية، أعطت الأولوية لهذا الهدف في الوقت الحاضر.

الهدف الثاني: هو القدرة العسكرية، للمحافظة على السيادة والاستقلال، وقد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، وتم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، إذ حاولت إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوروبية والشرق الأوسط.

وانتهجت الصين سياسة الباب المفتوح، حتى تبرز على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية، وهذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية. [v]

وقد بنيت إستراتيجية الصين الجديدة على مقولات نظرية مهمة، أبرزها:[vi].

1- إن صعود الصين في المرحلة الحالية قام على تعظيم الإنتاج الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية لاسيما في ميدان المبادلات التجارية، دون السعي إلى نشر إيديولوجيا السياسية الصينية أو استعمار شعوب أخرى.

2- أعلنت الصين مرارا رفضها للحلول العسكرية في زمن العولمة، وتداخل المصالح بين الدول على المستوى الكوني، وطمأنت العالم إلى أنها لن تستخدم النمو الاقتصادي لتحقيق أهداف عسكرية توسعية والسيطرة على الدول الأخرى، بل لتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع جميع الدول والشعوب.

3- تكرر الصين في وثائقها الرسمية مفاهيم الحل السلمي، والسلام العالمي، والاستقرار الداخلي، والعيش المشترك، والمنفعة المتبادلة، والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. وتخلت عن استعمال المصطلحات الغربية التي تشير إلى الهيمنة، والتسلط، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، وغيرها. وبشرت بمرحلة جديدة في تاريخ الصين والعالم وترفض الحلول العسكرية، وسباق التسلح، وتوازن الرعب بين قوى عسكرية متناحرة تهدد السلام العالمي.

4- تدعو الصين إلى بذل جهود دولية مشتركة لمواجهة تحديات العولمة التي تعيش اليوم أزمات عالمية في مجالات عدة، منها قضايا البيئة، والتنمية، والتصحر، والاحتباس الحراري، ونقص الغذاء، ومواجهة كوارث الطبيعة، والخلل الحاد على مستوى توزيع الدخل، والفقر، والإرهاب، والأمراض المستعصية والسريعة الانتقال، والتوترات الأمنية في مناطق عدة من العالم لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.. ومواجهة مشكلات الإرهاب الدولي، والتمييز العنصري، والتطهير العرقي، والنزاعات الطائفية الدموية التي اتخذت منحى خطيرا يهدد بإبادة أقليات بأكملها، في ظروف العجز الدولي عن مواجهة الإرهاب والتعصب الديني.

5- ما زالت الصين تصنف نفسها دولة نامية كبيرة، تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية تؤهلها لتؤدي دوراً مركزياً في النظام العالمي الجديد، لكنها ترفض استخدام

قواها الذاتية لفرض هيمنتها على الدول الأخرى، أو للسيطرة على قرارات المنظمات الدولية على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة الأميركية. وتطالب الصين بدعم وتطوير منظمة الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية.

وبدأت الصين في تطبيق سياسة أجندة " القوة الناعمة " التي تسعى من وراء نشرها في العالم إطلاق "حلم الصين". ففي أبريل / نيسان عام 2006، نظم مؤتمر بكين لإطلاق "حلم الصين" التي يعتقد أن "التجديد الثقافي" هو الطريق للحصول على شرعية أكبر على الساحة الدولية. إن تقديم " حلم الصين" للعالم كان محاولة لربط الجمهورية الشعبية بثلاث أفكارٍ قوية: التنمية الاقتصادية، والاستقلال السياسي، والقانون الدولي[vii].

ونرى أنها بدأت تتشكل شبكة مصالح الصين مع الشرق الأوسط على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الآتي:

1- **تأثير عامل النفط:** خلال الحقب الماضية كان الاقتصاد الصيني قادراً على الاكتفاء ذاتياً لتغطية احتياجاته النفطية، ولكن بسبب اتساع حجم الاقتصاد الصيني المضطرد فقد بدأت الندرة النفطية تدفع الصين إلى محاولة تغطية احتياجاتها النفطية من منطقة الشرق الأوسط.

2- **تأثير العامل التجاري:** يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي بدأت أسواق الشرق الأوسط أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصينية.

3- **تأثير العامل الجيو - استراتيجي:** تتميز منطقة الشرق الأوسط بوجود الممرات المائية الحاكمة والشديدة التأثير في حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس، وممر باب المندب، فضلاً عن مضيق هرمز، وتأسيساً على ذلك، أدركت الصين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لها استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص أسواق دول الاتحاد الأوروبي، وشمال إفريقيا، وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج العربي.

4- **تأثير العامل الأميركي:** خلال حقبة الحرب الباردة كانت الصين قادرة على المناورة بما جعلها في مأمن من تداعيات صراع غربي - شرقي ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) وصعود قوة الولايات المتحدة الأمريكية وبروز التعريف بالإستراتيجية الأميركية الجديدة التي تنظر للصين بوصفها مصدراً للخطر المحتمل ضدها، فضلاً عن قيام الأخيرة بمحاولات استهداف الصين عن طريق إذكاء تأثيرات الاضطرابات وإقامة الأحلاف العسكرية - الأمنية من أجل تطويقها، وبدت الأخيرة أكثر تفهماً واستيعاباً لمقولة نابليون الشهيرة القائلة "بأن من يبقى خلف الخنادق ستحل به الهزيمة"، ومن ثم فقد لجأت الصين إلى خيار الخروج والسعي لمقابلة العدو في الخارج.

لقد دفعت هذه العوامل مجتمعة دوائر صنع قرار السياسة الخارجية الصينية إلى القيام بتصميم أنموذج جديد، وأهم ما فيه الجمع بين أهداف السياسة الخارجية الصينية وأهداف الأمن القومي الصيني الخارجية. - القوة الناعمة الصينية في الشرق الأوسط -.

5- **تأثير العوامل الخارجية:**

أعلنت الصين للعالم تمسكها بمبدأ السياسة الخارجية المستقلة وكذلك التزامها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، إذ تكون هذه المبادئ كلها الإطار الذي يضع الحدود المنظمة للتفاعلات الصينية مع العالم الخارجي وكذلك تعاملات هذا الأخير معها. وفيما يخص مبدأ السياسة المستقلة فينهض على ضرورة مهمة هي أن تقرر الصين مواقفها وسياستها تجاه المسائل الدولية بصورة مستقلة، وأن تحقيق ذلك بأن لا تتحالف أو تقيم علاقات إستراتيجية مع أي دولة كبيرة أو مجموعة دول [viii].

واهتمت دوائر صنع واتخاذ القرار الصيني طوال الحقب الماضية باعتماد سياسة خارجية صينية تقوم على إستراتيجية عدم التدخل في الأزمات الإقليمية والدولية الواقعة خارج نطاق المجال الحيوي الجغرافي الصيني. وعلى ضوء المتغيرات الدولية تبلورت توجهات وأهداف السياسة الخارجية الصينية، وحسب دوائرها الرسمية، وانعكست توجهات سياستها من خلال جملة من المبادئ تهدف للحفاظ على الأمن

والسـلم الـدوليين، وخلـق بيئـة أمنيـة آمنـة مـع كـل الـدول بنـاءً عـلى المبـادئ الخمسـة وهي[ix]:

1- الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي.

2- عدم الاعتداء.

3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

4- التعايش السلمي.

5- المساواة الدولية.

أما في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية، فقد باتت الصين على أعتاب مرحلـة جديـدة من التحول الجيوسياسي والاستراتيجي، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكـبرى وإبراز حضورها على المسرح الإقليمي والدولي، في الوقت الذي تراجعت فيه أهمية البعـد الأيـديولوجي أمـام مقتضـيات المصـلحة الوطنيـة. ويتضـمن المفهـوم الصـيني للمصـلحة الوطنية مصالح أساسية مثل الأرض والأمن والسيادة المطلقة أساسـاً للعلاقـات الدوليـة. وفي إطار حسـاباتها الجديـدة للمصـلحة الوطنيـة، سـعت إلى تأكيـد مكانتهـا في علاقاتهـا بالقوى الإقليمية والدولية، إذ قامت بتعميق علاقاتها الثنائية مع دول عديـدة، وانضـمت إلى اتفاقـات تجاريـة وأمنيـة متعـددة، وكـان لهـا إسـهام مهـم في قضـايا الأمـن العـالمي، وأصبحت عملية صنع قرار السياسة الخارجية تتسم بقدر أقل من الشخصانية وقدر أكـبر من المؤسسية، وأصـبحت مؤسسـة السياسـة الخارجيـة الصـينية تـرى بلادهـا قـوة كـبرى متنامية لها مصالح ومسؤوليات متنوعة، وليست دولة نامية مجنياً عليها كما كانت الحال في حقبتي ماوتسي تونج ودينج هيسياو بنج[x].

والجديد في السياسة الخارجية الصينية التركيز على مفهوم"الفوز المشترك"إذ أكد التقرير الـرئيس للمـؤتمر الـوطني الثـامن عشر للحـزب الشـيوعي الصـيني عـن شـعار "السلام، التنميـة والتعـاون، "الفـوز المشـترك"، ودعـا إلى إظهـار الـروح المتصـفة بـدفع المساواة والثقة المتبادلة والشمولية والاستفادة المتبادلة والتعاون متبـادل المنفعـة، وأن الصين تؤيد عدم حصر "الفوز المشترك" عـلى المجـال الاقتصـادي فحسـب، وإنمـا يكـون

مفهوما استراتيجيا ينطبق على جميع الشؤون الدولية، والبحث عـن المصـالح الاقتصـادية المشتركة من اجل تحقيـق التنميـة والرخـاء المشـترك، التعـاون الـودي عـلى أسـاس مبـدأ الاحترام المتبادل والمساواة، وتحقيق الأمن المشترك من خلال الأمن الاجتماعـي والتعـاون الأمني، وعلاقات التكافـل والتعـايش المنفعيـة بـين الثقافـات. وهـذا يختلـف كثـيرا عـن العقلية الصفرية "لا الفائز فالخاسر، أنت الفائز فأنا الخاسر، الفائز يكسب الجميع" التي يلزمها الغـرب دائمـا. وإن إضـافة مضـمون"الفـوز المشـترك" جنبـا إلى جنـب مـع السـلام والتنمية والتعاون يشكل جوهر السياسة الخارجية الصينية. ويعد العصر الحـديث عصر المصالح المشتركة مما يلزم البشريـة عـلى التعـايش مـع بعضـها الـبعض. وإن مـا تشـهده الصين من تغيرات تتماشى تمامـا مـع التغـيرات التـي يشـهدها العـالم، لكـن الدبلوماسـية الصينية ملتزمة بصيانة السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة، والسعي معا نحو تحقيق مستقبل أفضل. كما ستواصل الدبلوماسية في الصين المضي قدما بنهج إستراتيجية الانفتاح ذات المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وبـذل الجهـود لتحقيـق التنميـة والسـلام العـالمي والمساهمة في تحقيق الازدهار وتقدم البشرية.[xi].

وبسبب حاجة الصين الملحة إلى موارد الشرق الأوسـط مـن الـنفط والغـاز، فقـد يكـون مـن مصـلحتها الجيـو سياسـية أن تـؤدي دوراً أكـثر فاعليـة في المنطقـة. إلا أن العملية تحتاج إلى بعض الوقت. فحتى الآن، يكتفي بالملف الاقتصـادي سـبباً للتقـارب بين الصين والشرق الأوسط، فيما يبدو الحضور السياسي إلى الآن على الأقـل دون ذلـك مــن حيــث الأهميــة. إلا أن الصــين بــدأت أخــيراً تجــرّب حظهــا في ملفــات الصراع الفلسطيني - الإسرائـيلي، وبـدا ذلـك في الزيـارات المتعاقبـة لكـل مـن محمـود عبّـاس وبنيامين نتنياهو إلى الصين في ربيع 2013، وربما هي إشارة لما سيأتي لاحقاً. فقد يـتقلص نفوذ الولايات المتحدة حليفة "إسرائيـل" في المنطقـة، لكنـه لـن ينتهـي بالتأكيـد. فهـي ستبقى القوة العسكرية الأولى المهيمنة في المنطقة. وربما تكون الصين راضيه تمامـاً عـن قيام الولايات المتحدة بهذا الدور لمصـلحة الاسـتقرار الإقليمـي. إلا أن النفـوذ السـياسي للولايــات المتحــدة، وتبعــاً لسياســاتها القــاصرة، هــو الــذي يتآكــل. ولــن يطــول

الوقت الذي ستكون فيه الصين وقوى آسيوية أخرى شركاء فاعلين في دبلوماسية الشرق الأوسط، وسيكون ذلك أمراً حسناً[xii].

ثالثاً: ثوابت السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط:

في بدء مفاوضات السلام بين العرب و"إسرائيل" في تشرين الأول /أكتوبر 1991. أعلنت الصين رغبتها القيام بدور رئيس في عملية السلام، إلا أن الرد الإسرائيلي كان متعنتا إذ رفضت دخول الصين، طرفاً في عملية السلام، إلا بعد أن تعترف بها اعترافا كاملا وبعد أن تقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها، وأعلنت مساندتها لمشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام 1982 الذي يعترف ضمنا بوجود "إسرائيل" ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[xiii].

وتحاول الصين بشكل أو بآخر تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي بعد أن اتهمت بانتهاك حقوق الإنسان في ميدان تيان آن مين " السلام السماوي" في 3 - 4يونيو/حزيران عام 1989 مما اثر على الصين في اتخاذ مواقف واضحة تجاه المنطقة العربية رغم مصالحها الإستراتيجية مع دول المنطقة، لاسيما التي تستهدفها السياسة الأمريكية مثل العراق وليبيا والسودان، فالتقارب الصيني- الإسرائيلي، وضعف دورها في عملية السلام والصراع العربي- الإسرائيلي مرهون بطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية، ومشاكلها الداخلية وتطلعاتها للانفتاح والإصلاح الاقتصادي والسياسي التي تحكم بشكل أو بآخر سياستها الخارجية[xiv].

إن دخول "إسرائيل" مع الأطراف العربية للمفاوضات بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الوصول إلى حل للمشكلات العالقة، وهي المشاركة في مفاوضات بمدريد، كما أن "ياسر عرفات" كان قد طلب من القيادة الصينية، عشية انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول /أكتوبر 1991 سرعة الاعتراف الدبلوماسي بـ"إسرائيل" حتى يتسنى للصين الاشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرف عنها من تأييد للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وطلب الرئيس الفلسطيني من القيادة الصينية. سيجعل أي ضغط عربي على الصين ضد إقامة العلاقات مع "إسرائيل" بمثابة خطوة تفتقر

للحجة القوية، والأسباب الجادة، فضلاً عن أن الصين تبحث عن تحسين صورتها عبر جهودها في تحقيق السلام العالمي، لاسيما بعد أحداث قمع الطلبة [xv].

وأخذت السياسة الصينية تركز على ضرورة تسوية مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية ولم تعد بالحدة نفسها التي كانت عليها أثناء حكم الزعيم "ماو تسي تونج"، ولكنها وان تخلت عن لغة التشدد بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي سلميا ضرورة لابد منها لتحقيق الأمن في المنطقة كما تؤدي لتعزيز دور الأمم المتحدة بعيدا عن وصاية هذه الدولة أو تلك ليكون أكثر فاعلية في حل قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة بينها والمساهمة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين، وقد عرفت سياستها شيئاً من المرونة في التعامل مع الأمم المتحدة لاسيما بعد عام 1978، وبعد أن كانت تنظر إليها على أنها أداة من أدوات الامبريالية العالمية [xvi].

ويتضح من تطور دور الصين في القضية الفلسطينية في المراحل التي مرت بها أن ثمة تغيراً قد حدث في سياستها وأن هناك فرقاً كبيراً بين موقفها في المرحلة الأولى الرافض للاعتراف بـ"إسرائيل" والداعي لإزالتها بوصفها كيانا" عدوانيا"، وبين الموقف الأخير المعترف بـ"إسرائيل" والرامي إلى تسوية القضية بالطرق السلمية وقرارات الأمم المتحدة ولكن الواضح أيضاً أن هناك موقفاً صينياً ثابتاً وهو التمسك بالدور الداعم للقضية الفلسطينية، والمطالب بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة على أرضه.

فالتغير الحاصل هو تغير في الآليات ويضمن الوفاء بمتطلبات مصالحها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وثبات في الموقف مما يضمن استمرارية علاقاتها الجيدة مع الدول العربية ويفي بالتزاماتها وهي دولة كبرى تجاه الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويساعد على استمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة[xvii].

وأكدت الصين دعمها للخيار الإستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق للسلام ودعوتها إلى استئناف مفاوضات السلام على كافة المسارات في أسرع وقت ممكن، كما يدعو الجانبين إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرض فلسطين[(xviii)].

وموقف الصين جاء لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 67/19 في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012 في اجتماعها السابع والستين والذي جاء فيه التصويت على تغير صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية، وصوت لصالح القرار 138 دولة[(xix)].

أما منظور ضبط إستراتيجيتها الجديدة، إذ يهتم الجيل الجديد من القيادة الصينية أكثر بالتقدم الايجابي والأعمال الفعلية، "الحلم الصيني" ،"العلاقات الجيدة بين القوى الكبرى"، "نظرية المصلحة المتبادلة والعادلة في السياسة" وغيرها من النظريات السياسية المبتكرة، واقتراح" إستراتيجية بناء "حزام طريق الحرير الاقتصادي" و"طريق الحرير البحري للقرن الـ21"، ورفع من مستوى مشاركتها في عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي.

وللحفاظ على إستراتيجيتها في المنطقة عمدت الصين إلى:

1- عملية بناء القدرات الصينية في الشرق الأوسط ستكون شاقة وطويلة الأجل.من ناحية القوة الصلبة، التحدي الرئيس الذي تواجهه في الشرق الأوسط هو التعارض بين استمرار وتوسيع المصالح الخارجية في المنطقة ومشكلة الوجود السياسي والعسكري غير الكافي، ومما لا شك فيه فإن تعزيز القوة العسكرية للصين عملية طويلة الأجل.

أما من ناحية القوة الناعمة، فتواجه الدبلوماسية الصينية مشاكل عديدة في الشرق الأوسط، منها استمرار تأثير النمط الغربي للحكم الديمقراطي والقيم الغربية المستمر على الدولة العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وكيفية تعزيز قدرة التشكيل

الاجتماعي للدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، سعى الجانبين لتحقيق توافق على القيم والآراء، وكيفية شرح مفهوم الدبلوماسية الصينية في الشرق الأوسط وتعزيز التأثير المعنوي للصين، تشكيل الصورة الدولية لدولة كبيرة مسؤولية.

2- في ظل اللعبة المعقدة بين القوى الكبرى صاحبة المصالح في الشرق الأوسط، ينبغي على الصين أن تكون حاضرة دائما ومستيقظة في الشرق الأوسط. إذ كانت المنطقة دائما منطقة صراعات ساخنة، وعانت هيمنة بريطانيا العظمى والاتحاد السوفييتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية. وإن مشاركة الصين في شؤون المنطقة في ظل المتغيرات الجديدة بحاجة إلى حكمة دبلوماسية وفن رائع، حتى تستطيع تحقيق التوازن بين علاقتها مع روسيا وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وكيفية تحقيق التوازن بين العالم العربي و"إسرائيل".

رابعاً: دور الصين في عملية السلام العربية- الإسرائيلية :

تركز هذه النقطة على تناول الدور السياسي للصين في المسار الفلسطيني لعملية السلام العربية الإسرائيلية، بعد تحقيق انطلاقة في هذا المسار بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن يوم 13سبتمبر/أيلول 1993، بعد إجراء مفاوضات سرية في "أوسلو" بين الجانبين برعاية الحكومة النرويجية أسفرت عن الاعتراف المتبادل بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وما أن أعلنت الصين عن تأييدها لاتفاق المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي حتى كشفت السياسة الصينية عن آلياتها لتحقيق الأهداف السابقة، وذلك من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن القضية سوف تحل بالجهود المشتركة لطرفي النزاع، ومساعدة المجتمع الدولي وكذلك بالتزام القيادة الفلسطينية بانتهاج خطط تتسم بالمرونة والعملية، وأن الصين ليس لديها مبادرة تجاه عملية السلام، ولكن لديها التزام بالإعراب عن رأيها أمام المجتمع الدولي، الأمر

الذي يظهر الصين وكأنها رفعت يدها تماما عن القضية الفلسطينية، وأن تسوية هذه القضية تأتي من تعاون أطرافها ومساندة المجتمع الدولي.

إلى جانب ذلك حافظت الصين على سياستها في مطالبة "إسرائيل" رسميا وإعلاميا بإعادة الحقوق الفلسطينية، وإدانتها المستمرة لها على إعاقة عملية السلام. وتضمنت هذه النقطة .

1- تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية

شهدت مسيرة العلاقات بين الصين و"إسرائيل" منعطفات خطيرة واختلافات عميقة طوال عقود طويلة تمتد من أوائل الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين فقد تباينت رؤية الطرفين وأسلوبهما وموقفهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية ولذلك اتسم الأداء النظري والفعلي والدبلوماسي من جانب الطرفين بالتناقضات الصارخة من "الإقدام والإحجام" "السبق والتراجع"، "الحماسة والفتور" و"الإيجابية والسلبية". وأصبح المشوار الصيني الإسرائيلي الأكثر طولا وأمدا في تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول[xx].

أ- السبق الإسرائيلي والتراجع الصيني

كانت الصين بعيدة وغامضة في الشؤون الخارجية الإسرائيلية ولذلك وقعت ضمن مجال الشؤون الخارجية البحتة والتي يضطلع بأمرها الثنائي "ديفيد بن جوريون" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ووزير الخارجية آنذاك "شاريت"، وهما يعدان من متخصصي الشؤون الخارجية في المرحلة التمهيدية لتأسيس الدولة اليهودية، كان هناك بعض العناصر الرئيسة والمهمة التي أدت دوراً كبيراً وأثرت في صناعة القرار الإسرائيلي الإستراتيجي تجاه الصين ويمكن إجمالها في النقاط الآتية [xxi]:

1- حقيقة انتصار الثورة الشيوعية وسيطرتها على الأراضي الأصلية للصين بقيادة زعيمها "ماو تسي تونج".

2- ترى "إسرائيل" أن الاعتراف بالصين لا يعني الموافقة على نظامها السياسي أو الاعتراف بأيديولوجيتها.

3- تشعر "إسرائيل" بأنه لا يوجد أي التزام نحو تايوان يمنعها من الاعتراف بالصين الشعبية.

4- تستلزم المصلحة الوطنية لـ "إسرائيل" الاعتراف بنظام الحكم الفعلي في الصين.

5- ترى "إسرائيل" أن الاعتراف بالصين ينطلق من سياستها العالمية السائدة لاسيما مبدأ عدم الانحياز إلى أي من الكتلتين المتنافستين.

6- إن الاعتراف بالصين يرضي المطالب الصريحة لحزب ماباي اليساري الاشتراكي الذي كان ثاني قوة منظمة في "إسرائيل".

7- تُزعم"إسرائيل" أن هناك طائفة يهودية في الصين يجب حمايتها وحماية مصالحها.

اتسمت سياسة الصين تجاه "إسرائيل" خلال الخمسينيات من القرن العشرين بتوافقها مع الموقف السوفييتي، وأخذت الصين تنشر مقالات تنتقد فيها "إسرائيل"، متهمة إياها بأنها قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية، رغم تصويت "إسرائيل" عام 1952 بالموافقة على عضوية الصين في الأمم المتحدة، وامتناعها عام 1953 عن تأييد مثل ذلك القرار، وما لبثت العلاقات بين الجانبين أن شهدت تطوراً جديداً، كانت الصين هي المبادرة فيه إذ جرت في عام 1954 لقاءات متعددة في "رانجون" "وبورما" بين سفراء الدولتين، وأعرب السفير الصيني عن سروره لإقامة بعثة دبلوماسية إسرائيلية في بورما، وأن بلاده على استعداد لإقامة علاقات تجارية فقط مع"إسرائيل"، وبالفعل تسلمت"إسرائيل" الدعوة الرسمية في 14 سبتمبر/أيلول 1954 لإرسال بعثة تجارية إلى الصين [xxii].

إلا أن الصين ترددت في إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، ثم حدث تحول كبير في سياستها تجاه المنطقة العربية منذ مؤتمر باندونغ في العام 1955، إذ باتت الصين منحازة للمواقف العربية لاسيما في الصراع مع "إسرائيل"، ما انعكس على شكل تنافر بين الطرفين [xxiii].

وبعد حدوث التقارب الصيني العربي الذي أصبح حقيقة راسخة بعد عام 1956 استمرت "إسرائيل" في الامتناع عن التصويت مع تمثيل الصين الشيوعية في الأمم المتحدة والحجة الإسرائيلية الجديدة هي أنها تحبذ تمثيل كل من الصين الشيوعية والصين الوطنية "تايوان" معا [xxiv].

اعتبرت الصين "إسرائيل" أداة الإمبريالية لتمزيق المنطقة العربية وزادت حدة التعاطف الصيني مع العرب ضد "إسرائيل" بعد وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، الذي شاركت فيه "إسرائيل" وإنجلترا وفرنسا، وكان هذا من شأنه أن يشجع العرب على الاقتراب من الصين بعد شجبها العدوان الثلاثي، والوقوف مع مصر والعرب وكان هذا الموقف بداية للاعترافات العربية المتتالية بالصين الشعبية [xxv].

ب- الحماس الإسرائيلي والفتور الصيني في الستينيات من القرن العشرين:

في عام 1963 جرى تبادل بعض الرسائل بين رئيس الوزراء الصيني الأسبق "شو إن لاي" ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "ليفي اشكول"، وحصلت بعض المحاولات الإسرائيلية عبر جهات أوروبية مقبولة للصين، ولكن تجميد العلاقات بين الطرفين أثر في قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شاريت"، وشعر صانعوا السياسة الخارجية في "إسرائيل" بالأسف ووصفوا قرار شاريت بأنه قرار غير منطقي وقال "بن جوريون" في مقابلة أجريت معه في عام 1966 "كان قرارا خاطئا وغلطة رهيبة" وقال مسؤول إسرائيلي آخر "إذا عدنا إلى تاريخ الأحداث الماضية نجد أن نكوصنا عن إقامة علاقات مع الصين كان غلطة كبيرة وخطيرة ولو كنا قد أقمنا تلك العلاقات لكان هذا عملاً ممتازاً جديراً بأن يغير مركز "إسرائيل" في آسيا وفي العالم الثالث بصفة عامة [xxvi].

لقد جاء الموقف الصيني من حرب يوليو/ حزيران 1967 على المستوى الرسمي مؤيداً سياسياً كاملاً للقضية العربية وقد ترجم هذا التأييد جماهيرياً بتظاهرات انطلقت في بكين لثلاثة أيام متتالية من 7- 9 يوليو/ حزيران، ضمت حوالي مليون ومئتي ألف صيني تضامنا مع الشعب العربي وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي على الدول العربية [xxvii].

وبعد حرب يوليو / حزيران 1967 طالبت الصين "إسرائيل" بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ويعد ذلك إحدى الأسس الرئيسة في سياستها الخارجية، غير أن موقفها لم يستمر بالقوة نفسها بعد تبدل القيادة الأيديولوجية فيها وتقدم المصالح القومية على مبادئ العقيدة السياسية، وبعد التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم التقارب السوفييتي الأمريكي وضعف التضامن العربي، مما كان له أثار سلبية على قضية الصراع العربي الإسرائيلي [xxviii].

جـ: التحولات في السياسة الصينية والاتصالات السرية الإسرائيلية في عقد السبعينيات:

بدأت الصين تشعر بالأسف والندم الشديدين لالتزامها الصمت وموقفها السلبي تجاه محاولات "إسرائيل" المستمرة لإقامة علاقات معها في الستينيات من القرن العشرين، وما أن بدأ عقد السبعينيات سرعان ما لاحت في الأفق بوادر التحول السريع في سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فقد بدأت تبحث عن مصالحها الوطنية وعن عدائها التام لـ"إسرائيل" ، واتخذت موقفا معتدلاً وانتهجت سياسة مرنة تجاه العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة، ومشكلة المنطقة العربية بصفة خاصة [xxix].

د: تطبيع العلاقات بين الصين و"إسرائيل" في عقد التسعينيات من القرن العشرين وما بعده:

في مطلع التسعينيات من القرن العشرين كرست "إسرائيل" جهودها وكثفت اتصالاتها المباشرة وغير المباشرة مع القادة الصينيين حتى كللت جهودها بالنجاح واستطاعت أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وهو الأمل الذي ظل يداعب "إسرائيل" منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وكان افتتاح الممثلية الإسرائيلية في الصين في أوائل عام 1990 انقلابا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبدأت الوصول إلى "إسرائيل" مجموعة من الخبراء الصينيين، كما زاد عدد الإسرائيليين فى الصين. وفي العام نفسه، أعلنت الصين أنها افتتحت مكتباً للسياحة في تل أبيب.

وبدأت البعثات الصينية والإسرائيلية لدي الأمم المتحدة بإجراء اتصالات بينهما، وعلى هذا النحو بدأت الدولتان تدشين قنوات اتصال بينهما بصورة شبه رسمية أو بالأحرى بصورة مباشرة ويعد ذلك بلا شك تقدما إيجابيا ودفعة قوية للعلاقات بين الجانبين [xxx].

تسارعت خطوات التقارب بين الصين و"إسرائيل" بشكل ملحوظ ففي 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 1991، زار "إسرائيل" وفد يمثل المعهد الصيني للعلاقات الدولية وهو جناح حكومي رسمي والتقى بعدد من كبار المسئولين الإسرائيليين، ومنهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحق شامير"، وخلال الزيارة أعرب رئيس الوفد الصيني "سون كون" عن ثقته بأن ليوم الذي ستقيم فيه بلاده علاقات كاملة مع "إسرائيل" لم يعد بعيدا"، وقبل ذلك كانت الصحافة الإسرائيلية قد أشارت إلى أن نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية قام بزيارة إلى الصين [xxxi].

وقد بلغ النشاط السياسي ذروته بين البلدين عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحق رابين" في العام 1993 بزيارة للصين بهدف إقناعها بشراء العتاد والتقنية من بلاده ومحاولاً فتح أسواقها أمام المنتجات الإسرائيلية [xxxii].

على اثر التدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين الذي وصل ذروته على خلفية حادثة عسكرية بينهما حول تايوان 1995-1996، انخفض حجم الطلب الصيني للمنتجات الإسرائيلية وتزايدت معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للصادرات العسكرية والأمنية إلى الصين، إلا أن المتغيرات لاسيما المتغير الأمريكي تجاه العلاقات العسكرية والأمنية مع الصين لم تلق تفهما من جانب صانعي القرار الإسرائيلي [xxxiii].

كما إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أخذت تؤثر سلبا على طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و"إسرائيل"وتطورها إذا عارضت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 صفقة طائرات "فالكون" الإسرائيلية إلى الصين رغم إدعاء "إسرائيل" بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بتفاصيل الصفقة

غير أنها أعلنت من جانب واحد إلغاء الصفقة عام 2000، مما أدى إلى حدوث أزمة دبلوماسية بينهما، فضلا عن توتر في العلاقات على خلفية الأزمة الصينية الأمريكية إبان أحداث "تيان آن مين" وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر على بيع الأسلحة للصين مما أدى إلى انخفاض الصادرات بين الصين و"إسرائيل"، وزادت معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لصادرات "إسرائيل" العسكرية والأمنية إلى الصين [(xxxiv)].

وارتبطت أيضا أحداث التوتر في العلاقات الصينية - الإسرائيلية بالتعاون العسكري الثنائي ووفقا لتقرير نشرته صحيفة هارتس طالبت الولايات المتحدة الأمريكية، "إسرائيل" بعدم إعادة الطائرات بدون طيار التي أرسلها الجيش الصيني إلى "إسرائيل" لتطويرها، رغم أن هذه الطائرات هي تلك مُلك للصين. وبصرف النظر عن المصلحة النهائية لهذا النزاع، فإن الضرر بشكل أو بآخر قد حدث، وإن لم تف "إسرائيل" بالتزاماتها بتطوير الطائرات، فإن شروط التعاقد سوف تقود الصين إلى فرض عقوبات على الشركات الإسرائيلية ليس فقط في الصين الأم بل أيضا في هونج كونج [(xxxv)].

ولعل الذي دفع بالعلاقات الصينية - الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة هو الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" في أبريل / نيسان عام 2000 إلى "إسرائيل" والتي استغرقت ستة أيام زار خلالها العديد من الشركات ذات التقنية العالية، وجاءت الزيارة بعد أربع سنوات من إلغاء صفقة طائرات "الفالكون" ومع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها، بدأ التعاون العسكري يستعيد تجدده، وتوج ذلك في مارس/ آذار من العام نفسه بإرسال وفد عسكري رفيع المستوى إلى الصين لإجراء محادثات ولقاءات مع قيادتها العسكرية للدلالة على أن التبادلات التجارية والعسكرية التي كانت تمر بأزمة خانقة بينهما، لديها فرصا مواتية للعودة مجددا". ويعد هذا الوفد أرفع مستوى عسكري يزور الصين بعد حادثة طائرات"الفالكون"[(xxxvi)].

وردا على زيارة الـرئيس الصـيني إلى "إسرائيـل" ومحاولـة إعـادة العلاقـات بيـنهما وبنـاء علاقات جديدة ومتطور أكثر، قام وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي الأسبق "ايهود اولمرت" بزيارة الصين في 22 يونيو / حزيـران مـن العـام 2004، عـلى رأس وفـد ضـخم لم يسـبق لـ"إسرائيـل" أن أوفدت مثله لأي دولة ضم الوفد أكثر من 200 شخصية قياديـة للقطاعـات كافـة ورجـال أعـمال معروفين، وُسربَ أولمرت لوسائل الإعلام بأن "إسرائيل" حددت مهمة فـتح الأسـواق الصـينية اول هدف لها خلال العام 2004، فضلا عن إعـلان التوقيـع عـلى اتفاقيـة إنشـاء صـندوق مـالي تقـوم بموجبه مؤسسة مالية أمريكية باستثمار 150 مليون دولار للتعاون مع إحدى الجامعات الصـينية بهدف تطوير القطاعات الإسرائيلية المتخصصة في العلـوم والتكنولوجيـا عـلى أن تسـتخدم هـذه التكنولوجيا في الأسواق الصينية [xxxvii].

وجاءت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود اولمرت" إلى الصين في 11 يناير/ كانون الثـاني 2007 بمناسبة مرور 15 عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بيـنهما بـدعوة مـن رئـيس الـوزراء الصيني السابق "هو جين تاو" لتؤكد حرصهما على استمرار وتطوير العلاقات بمختلـف المجـالات، واسـتكمالا للمشـاورات الدبلوماسـية وتبـادل الآراء حـول العلاقـات الثنائيـة والقضـايا الدوليـة المطروحة [xxxviii].

في 29 أبريل / نيسان عام 2013 التقـى مبعـوث الصـين الخـاص بقضـية الصراع العربي الإسرائيلي "ووسيكه" في "إسرائيل" مع وزيرة العدل الإسرائيلية "تسيبي ليفني" ونائـب وزيـر الخارجيـة "زئيـف الكـين" ونائبـه المـدير العـام لـوزارة الخارجيـة روث كاهانوف وقال ووسيكه، "أنه منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصـين و إسرائيـل قبل21 سنة شهدت العلاقات الثنائيـة تطـوراً مسـتمراً ومسـتقراً وصـحياً، وان توطيـد وتطور علاقـات الصـداقة والتعـاون بـين الصـين و إسرائيـل أمـر يتفـق مـع المصـالح الأساسية للبلدين والشعبين ... إن القيادة الصينية تولي اهتماما بالغا لتطوير علاقـات الصداقة والتعـاون مـع إسرائيـل ، وكـذلك للزيـارة التـي سـيقوم بهـا رئـيس الـوزراء "بنيامين نتنياهو" للصين... إن الجانب الصيني يتـابع بكـل اهـتمام عمليـة السـلام في

الشرق الأوسط، ويأمل من الأطراف المعنية تسوية النزاعات عبر طرق سياسية ودبلوماسية" ولتعزيز العلاقات-الإسرائيلية الصينية قام رئيس وزراء "إسرائيل"" "بنيامين نتنياهو" بزيارة إلى الصين في 6 مايو/ حزيران عام 2013 والتقى الرئيس الصيني شي جين بينج، وتأتي الزيارة لدفع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وذلك لاعتبار الصين أكبر شريك تجاري في آسيا وثالث أكبر شريك تجاري في العالم لـ "إسرائيل"، فضلا عن أن الصين أصبحت دولة مهمة للاستثمارات الإسرائيلية في الخارج ويأمل رئيس الوزراء الإسرائيلي في أن ترفع زيارته مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين [xxxix].

2- السياسات الصينية تجاه قضايا التسوية النهائية:

تأثرت سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي. وكان الهدف من ذلك تطويق الاتحاد السوفييتي (السابق)، وقد اكتسبت "إسرائيل" في هذه المرحلة أهمية جديدة فيما يخص الصين، توجت بالإعلان عن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين وأعلنت لأول مرة في يناير/ كانون الثاني عام 1992.

لم يؤثر التقارب الصيني الإسرائيلي في موقف الصين الإيجابي من العرب ومن قضيتهم المركزية فلسطين، إذ بقيت تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة ذات السيادة، ولم تنتهج في يوم من الأيام سياسة معادية للعرب، وكانت دائما وما تزال تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وكانت أيضا في مقدمة الدول التي أيدت عقد مؤتمر للسلام في المنطقة بإشراف هيئة الأمم المتحدة على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني.

فيما يخص الصراع العربي- الإسرائيلي - من وجهة النظر الصينية – كثير ممن كان يعتقدُ ذلك تراجعا في الموقف الصيني من القضية التي ظلت تحظى بالدعم والتأييد الرسمي والشعبي على مدار العقود الطويلة الماضية، وخروجا عن الروابط

التاريخية والعلاقة التقليدية التي تربطها مع العالم العربي. لقد مضى ما يقارب خمسة عشر عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية الإسرائيلية، إلا أن الموقف الصيني السياسي من القضية ازداد رسوخا وثباتا، ويؤكد ضرورة استعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، ومساعداتها الاقتصادية للشعب الفلسطيني ازدادت كمّاً ونوعا مع ازدياد نموها الاقتصادي، ومواقفها الداعمة للقضية ازدادت تأثيرا مع تعاظم مكانة الصين الدولية. وظلت الصين داعمة مؤيدة لإحلال سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط يقوم على أساس قرارات هيئة الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يضمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وتؤدي دورا متصاعدا في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط. إن الدور الصيني العادل والنزيه مرحب به من جميع الأطراف بما فيها "إسرائيل". وقد طالبتها بتأدية دور اكبر فيها، حلا للصراع العربي – الإسرائيلي، وقد عينت الحكومة الصينية مبعوثا خاصا لها لشؤون الشرق الأوسط قام بعددٍ من الزيارات المكوكية من أجل إخراج عملية السلام بالشرق الأوسط من مأزقها وإعادة خارطة الطريق إلى مسارها الصحيح.[xl]

وقد تبنت الصين موقفاً من عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط اعتماداً على نقاط أساسية هي [xli]:

1- يجب أن تسير محادثات السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمنطقة وصيغة الأرض مقابل السلام وتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بشكل جدي.

2- نبذ كافة أشكال الإرهاب والعنف لضمان الأمن لكل دول وشعوب المنطقة.

3- تأييد إرسال مراقبين سلام دوليين لمناطق الصراعات الفلسطينية الإسرائيلية.

4- حث الطرفين على التعاون مع جهود الوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار وتأييد المبادرة المصرية الأردنية بشأن القضية الفلسطينية.

5- يتعين على الجانبين بمساعدة المجتمع الدولي تنفيذ التوصيات ذات الصلة بتقرير"ميتشل وتنيت" وتهيئة ظروف ملائمة لاستئناف محادثات السلام.

وبالمنطق نفسه تعامل الصينيون مع القضايا العربية الأخرى مثل جزر الإمارات العربية المتحدة التي تحتلها إيران والتي ترى أنها قضايا منتشرة في أنحاء العالم ويجب حلها بالطرق السلمية. وهكذا فإن السياسة الصينية تتسم بالحذر ولا تميل إلى اتخاذ مواقف متسرعة والبعض يصفها بسياسة مرنة تمارس أنصاف الحلول وتفادي المواجهة وفهم هذه السمة من الجانب العربي يجنب العلاقات العربية الصينية - الكثير من المشكلات وليس واقعيا-الرهان على مواقف حازمة ومتشددة لسياستها تجاه القضايا العربية الحالية، لأن دبلوماسية التحاشي تدفع صانع القرار الصيني للسعي إلى الحفاظ على توازن للمصالح مع كل الدول والتكتلات الدولية المتنافسة المصالح في المنطقة [xlii].

وبعد بدء مفاوضات السلام بين العرب و"إسرائيل"أعلنت الصين عن رغبتها في القيام بدور رئيس في عملية السلام، إلا أن الرد الإسرائيلي كان متعنتا إذ رفضت دخول الصين، طرفاً في عملية السلام، إلا بعد أن تعترف بها اعترافا كاملا وبعد أن تقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها، وأعلنت الصين مساندتها لمشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام 1982 الذي يعترف ضمنا بوجود "إسرائيل" ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة [xliii].

ثم أن الصين تحاول بشكل أو بآخر تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي بعد أن اتهمت بانتهاك حقوق الإنسان في أحداث ميدان "تيان آن مين" السلام السماوي 1989 مما اثر على الصين في اتخاذ مواقف واضحة تجاه المنطقة العربية رغم مصالحها الإستراتيجية مع دول المنطقة، لاسيما التي تستهدفها السياسة الأمريكية مثل العراق وليبيا والسودان، فالتقارب الصيني ـ الإسرائيلي، وضعف دورها في عملية السلام والصراع العربي - الإسرائيلي مرهون بطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية، ومشاكلها الداخلية وتطلعاتها للانفتاح والإصلاح الاقتصادي والسياسي والتي تحكم بشكل أو بآخر سياستها الخارجية [xliv].

وكذلك لم يكن للصين دور في ما يُعرف باللجنة الدولية الرباعية المشكَّلة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي تستهدف متابعة ما يتصل بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وما يلفت النظر هنا مشاركة الصين، بناء على دعوة أمريكية، في مؤتمر أنابوليس الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بغرض إحياء عملية تفاوض فلسطينية إسرائيلية تنتهي بإعلان الدولة الفلسطينية، أو على الأقل، تحدد ملامحها النهائية. وفي هذا المؤتمر، طرح وزير خارجية الصين رؤية شاملة لما اعتبره تعزيز أسس السلام في الشرق الأوسط. وقد تضمنت خمسة مبادئ على النحو الآتي[xlv].

1- احترام التاريخ، ونظراً إلى ما يشهده الشرق الأوسط من تغيرات عميقة، يجب على الأطراف المعنية أن تواجه الواقع، وأن تتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر، ومن ثم، فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضايا الوضع النهائي.

2- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاماً دائماً.

3- دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازنة وتوفير البيئة المؤدية لنجاحها. وبما أن هناك ارتباطاً بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي الأخرى، لذلك ينبغي استئناف محادثات السلام بين "إسرائيل" وسورية ولبنان، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلتها الفلسطينية - الإسرائيلية أن تساند وضع بعضها البعض.

4- إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام، ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين، وإنشاء تعاون اقتصادي إقليمي كمدخل لضمان الأمن الإقليمي.

5- بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي أن ينفذ تعاوناً وثيقاً ويقيم آلية متعددة الأطراف لتسهيل ومساندة محادثات السلام.

وقد ركزت القيادة الصينية على دفع عملية السلام المتوقفة بين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عام 2010 ورحبت السلطة الفلسطينية بالدور الصيني وتأكيد الصين أن المخرج لتحقيق السلام هو في تحقيق الإرادة الدولية التي تنادي بحل الدولتين. ووفقاً للسفير الفلسطيني لدى الصين فقد "دعمت الصين بقوة التصويت الأخير في الجمعية العامة، الذي أيّد إقامة الدولة الفلسطينية، فإسرائيل هي قوة محتلة لفلسطين باعتراف المجتمع الدولي، والحل أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف لإقامة دولته المستقبلية كاملة السيادة على الأرض التي احتلتها إسرائيل في 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية"[(xlvi)].

وبالسياق نفسه قال وزير الخارجية الصيني "يانغ جيتشي" خلال زيارته الأولى إلى جنوب السودان في نص المقابلة الكتابية التي نشرت على موقع حكومة جنوب السودان على شبكة الإنترنت وصحيفة المصير يوم 9 أغسطس /أب 2011 "أن الصين تنتهج بكل ثبات سياسة خارجية سلمية ومستقلة، وتعمل على بناء عالم متناغم يسوده السلام الدائم والرخاء المشترك. وتسعى الدبلوماسية الصينية إلى السلام والتنمية والتعاون"، وسماتها الرئيسة كما يأتي:

1- تلتزم الصين دائما بمبدأ استقلالية السياسة الخارجية.

2- تعارض الصين نزعة الهيمنة وتسعى إلى حفظ السلام العالمي.

3- تعمل الصين بنشاط على إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومنصف.

4- تحرص الصين على إقامة وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

5- تنتهج الصين سياسة الانفتاح الشامل الأبعاد على الخارج، وتستعد لإجراء التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والفني والتواصل العلمي والثقافي على نطاق

واسع مع بلدان ومناطق العالم على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة، لتدعيم الرخاء المشترك.

6- تشارك الصين مشاركة فعالة في نشاطات دبلوماسية متعددة الأطراف، وتعد قوة ثابتة لحفظ السلام والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي.[xlvii]

ومع بدء عقد السبعينيات من القرن العشرين، بدأت بوارد تغيير سريع في سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وأخذت تبحث عن مصالحها الوطنية، وتخلت عن عدائها لـ"إسرائيل"، واتخذت مواقف معتدلة وانتهجت سياسة مرنة تجاه العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة والصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة.

ويحكم رد هذا التغيير في سياستها إلى الأسباب الآتية :[xlviii]

1- زيادة التفاهم الصيني الأمريكي لاسيما بعد زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق " ريتشارد نيكسون" عام 1972 للصين وبذلك خفت حدة العامل الأمريكي ولم يعد عقبة أمام الدولتين في إقامة علاقات دبلوماسية.

2- بعد وفاة الزعيم "ماو تسي تونج" عام 1976، بدأت السياسة الصينية تميل نحو تطوير العلاقات الصينية – الإسرائيلية، كما أثرت سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والانفتاح على العالم الخارجي التي بدأتها الصين في آواخر عام 1978. في تعزيز مسار التطور الذي تبنته السياسة الصينية على الصعد كافة.

3- تفاقم شدة الخلاف بين الاتحاد السوفييتي والصين وكان من مصلحة الأخيرة كبح توغل السوفييت في شرق آسيا نظرا لكون "إسرائيل" تقف في وجه التوغل السوفييتي في المنطقة العربية، فإن الصين وجدت نفسها تقف إلى جانب "إسرائيل".

وقد كان لخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982 أثر تغير السياسة الصينية تجاه الصراع، إذ باتت تعتقد باستحالة تحرير فلسطين عبر النظال المسلح، وهنا يكمن تغير آلية سياستها الخارجية تجاه القضية حيث رأت أن هناك ضرورة للاعتراف المتبادل بين طرفي الصراع، بما يضمن حصول العرب على الحد الأدنى بإقامة دولة

فلسطينية من نوع ما على أراضي عام 1967. فضلا عن مساندتها مشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي في مدينة فأس المغربي ة عام 1982، الذي يعترف ضمنا بوجود "إسرائيل" ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة [xlix].

ودفعت التحولات الطارئة على السياسة الدولية في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين دفعت الصين إلى تأسيس مرحلة جديدة من العلاقات مع العالم الخارجي قوامها المصالح الاقتصادية والتبادل التجاري، وانعكس هذا الشكل الجديد لسياستها على مواقفها تجاه القضايا العربية ومنها قضية فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي الذي لم يعد يحظى بالاهتمام الذي كان يحظي به سابقا.

وتغير موقفها من قضايا المنطقة بعد ما كانت حتى انتهاء الحرب الباردة صريحة في إدانتها لسياسات "إسرائيل" التوسعية ولممارساتها الإرهابية بحق العرب في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وبلغت هذه الصراحة درجة وصف سياسة الحكومة الإسرائيلية بالوحشية ونعت مرتكبيها من القادة بالعنجهية، حتى أن الصحافة الصينية كانت تطلق على الجيش الإسرائيلي تسمية جيش العدوان الإسرائيلي، وكانت ترى أن لا فرق بين السياسة التوسعية الإسرائيلية وسياسة ألمانيا النازية فكلتا السياستين اعتمدتا نظرية المجال الحيوي (Lebensraum)[l].

فالتغير الحادث هو تغير في الآليات يضمن الوفاء بمتطلبات مصالحها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وثبات في الموقف يضمن استمرارية علاقاتها الجيدة مع الدول العربية ويفي بالتزاماتها وهي دولة كبرى تجاه الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويساعد على استمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة[li].

وأعادت الصين تأكيد موقفها من قضايا الشرق الأوسط، إذ تطرق وزير خارجيتها "وانغ يي" خلال زيارته للجزائر في أواخر عام 2013، إلى السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية في ظل الوضع الجديد، خلال مؤتمر صحافي قال فيه "إن الصين تنظر إلى علاقاتها مع الدول العربية وتسعى إلى تعزيزها من منظور استراتيجي وطويل المدى". وأضاف "في ظل الوضع الجديد - أي تغييرات "الربيع العربي" - يمكن تلخيص السياسة الخارجية الصينية تجاه الدول العربية بـ"أربعة تأييدات": أولا تأييد الدول

العربية بثبات في سلوك الطريق الذي اختارته بأنفسها، وثانيا تأييد الـدول العربيـة في حـل القضـايا الساخنة بالوسائل السياسية، وثالثا تأييد الدول العربية في التعـاون وتحقيـق التنميـة المشـتركة مـع الصين، ورابعا تأييد الدول العربية في حماية حقوقها ومصالحها الشرعية"[lii].

الهوامــش

(i) د. محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 102.

(ii) نقلا عن ،المصدر نفسه، ص 111

(iii)- Charles Hermann ،Changing Course Policy ،When Charles Hermann Studies Quarterly ،Policy،Changing Course ، Studies Quarterly ،Policy ، 341999 P5.

(iv)- وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحـولات الدوليـة المعـاصرة، دار الشروق للـنشر والتوزيـع،ط1، عـمان، 2002، ص 30.

(v)- د. محمد السيد سليم. آسيا و التحولات العالمية. مركز الدراسات الآسـيوية، جامعـة القـاهرة، 1998، ص 130.

(vi) د. مسعود ظاهر، ركائز السياسة الصينية في عصر العولمة، صحيفة البيان الإماراتية ،19 فبراير 2014. عـلى الرابط: http://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-02-19-1.2064178

(vii) مارك ليونارد، فيمَ تفكر الصين؟ ترجمة هبة عكام، العبيكان ، الرياض، 2010، ص 139.

(viii) د. حنان قنديل، الصين وتايوان والعولمة: رؤية مقارنة، في آسيا والعولمة، (تحرير) د. محمد السيد سـليم والسيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص 255.

(ix) Les principes de la politique étrangère de la chine

http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm

(x) د. علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي: الثوابت والمتغـيرات، مجلـة المستقبل العربي، العدد 418، كانون الاول/ ديسمبر، 2013، ص 10.

(xi) المركز العربي للمعلومات AIC ، هل القيادة الصينية الجديدة سوف تغـير المسـار الـدبلوماسي في الصـين؟ 2012\11\24، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/12-11-28/9222.htm

(xii) مايكل هدسون، تحولات جيـو - سياسـية: صـعود آسـيوي وتراجـع أمـريكي في الشرق الأوسـط، في حلقـة نقاشـية الصـعود الآسـيوي والتراجـع الأمـريكي في الشرق الأوسـط، مجلـة المسـتقبل العـربي ، العـدد414، اب/ أغسطس، 2013، ص 104.

(xiii) د. سعد حقـي توفيـق، "علاقـات العـرب الدوليـة في مطلـع القـرن الحـادي والعشريـن"، وائـل للـنشر، عمان،2003 ص ص211-212.

(xiv) د. مفيد الزيدي، "العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين"، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص105-106.

(xv) رباب يحيى عبد المحسن، "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، المركز العربي للمعلومات الصيني (A/C)، 2010/5/24 ، على شبكة المعلومات (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.arbsino.com/artic/es/10-05-24/2482.htm.

(xvi) د.جابر إبراهيم سليمان، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد24، 2006 ، ص 32.

(xvii) أبو بكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية، الدور الفرص والقيود"، مجلة السياسة الدولية، العدد134، أكتوبر، 1998 ص 192.

(xviii)"منتدى التعاون الصيني العربي، الاجتماع الوزاري الرابع" ،13-14،2010، مدينة تيانجين الصين.

(xix) مركز أنباء الأمم المتحدة ، "بالأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو"، 2012/11/29، علي شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت. موقع الأمم المتحدة :

www.un.org

(xx) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، إبريل 1998، ص 127.

(xxi) المصدر نفسه ص ص 127-128.

(xxii) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية ، دار باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص61.

(xxiii) سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر التوزيع ، أبو ظبي، 2009،ص 210.

(xxiv) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص131.

(xxv) د. د.جمال زهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد، في (مجموعة باحثين)، العرب ونظام عالمي جديد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص254.

(xxvi) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص132.

(xxvii) د. جابر إبراهيم سليمان"مصدر سبق ذكره، ص6.

(xxviii) د. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 210.

(xxix) د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 133

(xxx) الملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف الإسرائيلية الصادرة في 20 مارس 1992.

(xxxi) معين أحمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص65.

(xxxii) د. محمد عبد الفتاح الحمراوي،السياسة الخارجية الصينية ،في مدونته على الرابط: -

Elhomrawy.blogspot com/2008/09.6109-pot-1938.html .

(xxxiii) مركز دراسات الشرق الأوسط،"شؤون إسرائيلية، في أسبوع"، العدد 246، في 2008/3/16.

(xxxiv) د عبداللطيف الحناش، "التمدد الإسرائيلي في أسيا والأمن القومي العربي"،المركز الإعلامي إليمني، على الرابط:

www.shebacss،com/ar.media-center-39033.hyml.

(xxxv) جين ليانج تسيانج، "الطاقة أولا الصين والشرق الأوسط، في (مجموعه باحثين) السياسة الصينية في الشرق الأوسط، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجيه، العدد 10، أكتوبر 2005، ص29.

(xxxvi) معين أحمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص68.

(xxxvii) المصدر نفسه، ص 68.

(xxxviii) وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، "مبعوث الصين الخاص لقضية الشرق الأوسط ووسيكة يزور إسرائيل"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع وزارة الخارجية الصينية.

http://www.fmpvc.gov.cn/ava/zxxx/t1037238.shtml.

(xxxix) موقع رئيس الوزراء الإسرائيلي، "رئيس الوزراء يبدأ زيارته في بكين"، 2013/5/8، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط: Zarabic cri nline،

(xl) السياسة الخارجية الصينية، المركز العربي للمعلومات الصينية (AIC)،

http://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/24.htm

(xli) عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات العربية الصينية"، في د. هدى ميتكيس، والسيد صدقي عابدين، (محرران)،العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 155.

(xlii) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون الصيني في القرن الحادي والعشرين"، في د. هدي ميتكيس، وخديجة عرفة محمد (محرران)،الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص350.

(xliii) د. سعد حقي توفيق، علاق، مصدر سبق ذكره، ص ص211-212.

(xliv) د. مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص105-106.

(xlv) نقلا عن علاء عبد الحفيظ محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 14-15.

(xlvi)المصدر نفسه، ص 20.

(xlvii)صحيفة الشعب الصينية (اونلاين)، السمات الست الرئيسية لسياسة الصين الخارجية،2011/8/10، http://arabic.people.com.cn/31660/7565100.html

(xlviii) د. محمد عبد الفتاح الحمراوي، "السياسة الخارجية الصينية"، مصدر سبق ذكره.

(xlix) أبوبكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 191.

(l) د. جابر إبراهيم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص34 .

(li) أبو بكر الدسوقي ، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(lii) صحيفة الشرق الأوسط، السياسة الصينية والعالم العربي : توجهات ومصالح بكين من قوة إقليمية إلى نفوذ دولي، لندن،14 مارس 2014 العدد 12890.

الخاتمـــة

تميزت سياسة الصين الخارجية بـالتغير والثبـات واسـتمراريتها رغـم كونهـا مـن الأنظمـة المغلقة، وهذا ما تجلى من خلال استمرار عملية التنمية الاقتصادية السياسة الخارجية المستقلة، والحفاظ على استقلال ووحدة الأراضي، والعمل على استرجاع الأقاليم المنفصلة. وإدراج التغيرات التي حصلت في سياستها الخارجية ضمن مستوى "التغير التكيفي"،إذ ظلـت سياسـتها الخارجيـة محافظة على الأهداف ذاتها، والوسائل والأدوات لتنفيذها، في جو من الرزانة والتثبت وهدوء.

وقد عادت الصين إلى تفسير تراثها، الذي كان دوماً يحاول التناغم والتكيف مع الطبيعـة لقهرها، ومن ثم الجمع بين النقائض دون محاولة سيطرة طرف على آخـر. وأقـرّ الـتراث الصـيني بوجود التناقض في الحياة، إلا أن التطور والتغيير في نهاية المطاف هما نتيجة استمرار جدلية هذا التناقض، لا القضاء عليـه، الأمـر الـذي فسر إصرار"ماوتسـيتونج"عـلى مـا كـان يسـميه، "ديمومـة الثـورة".ويعـود الفضـل للـزعيم"دينجتشـاوبنج"،الـذي تبنّـى شـعار"المسـيرة الطويلـة الجديـدة" الاقتصادية، وأخرج بلاده من عزلتها العقائدية والسياسية إلى صعيد العالم. وأحداث تطور نـوعي في عملية اتخاذ القرار السياسي، من خلال توسـع دائـرة اتخـاذه وخروجهـا مـن الـدائرة الضـيقة المقتصرة على الإطار الفردي، وانتقالها لتأخذ الطـابع المؤسسـاتي شـيئا فشـيئا، مـن خـلال إعطـاء هامش أكبر لتنظيمات أخرى للمشاركة في عملية صنع القرار.

وأن تأثير البيئة الصينية الداخلية بمكوناتها الثقافيـة والحضـارية وعنـاصر قوتهـا الاقتصادية والعسكرية، وبنية مؤسساتها السياسية عـلى توجـه السياسـة الخارجيـة، إذ أدت القيادات، بشخصيتها القويـة وتميزهـا بـروح المسـؤولية، والتـداول السـلمي عـلى السلطة، والمزاوجة بين التكوينات المختلفة السياسية والعسكرية والإداريـة، مـما جعـل صانع القرار السياسي يؤدي دوراً مهماً في اتخاذ القـرارات التـي تتسـم بقـدر كبـير مـن العقلانية والفعالية.

وأدت التغيرات السياسية وهيمنة التيـار الإصـلاحي بعـد وفـاة " مـاو" عـام 1976 عـلى توجهات السياسة الخارجية، وأصبحت جماعيـة أكـثر مـما كانـت في السـابق. وشـهدت السـاحة الصينية صراعاً على السلطة بين التيار المتشدد والتيار الإصلاحي داخل المكتـب السـياسي للحـزب الشيوعي، وقد حسـم هـذا الصراع خـلال الـدورة الثالثـة للجنـة المركزيـة الحاديـة عشر للحـزب الشيوعي في نهاية عام 1978.

لقد أظهرت الصين من المرونة الكثير لحل مسالة تايوان ولقطع الفرصة عن الدول الكبرى للتدخل فيها. وأكدت على إمكانية مناقشة أي موضوع كان تحـت مبـدأ الصـين الواحـدة، بمـا في ذلك منح تايوان حكما ذاتيا رفيع المسـتوى وإمكانيـة مشـاركة أبناءهـا في السـلطات التشريعيـة والتنفيذية للبلاد وعدم إرسال قوات من الجيش الصيني للمرابطة في تايوان ومنحها فضـاء دوليـا محددا في إطار مبدأ دولة واحدة بنظامين. وتعهدت في العمل بأقصى درجـات المصـداقية وبـذل أقصى الجهود لتحقيق التوحيد السلمي، ولن تلجأ للقوة إلا في حالة إعلان الاسـتقلال " والتـدخل الخارجي.

وتندرج العلاقات الصينية _ التايوانيـة في سـياق السياسـة الخارجيـة مـن منطلـق وضع "التوتر المقيد" الذي يهيمن على واقع وتفاعلات الطرفين. فكلاهما يدرك إدراكاً تاماً أبعاد الانسياق وراء أي سياسة جديدة قد تغير قواعـد اللعبـة السياسـية القائمـة بيـنهما، وتدفعها نحو الانخراط في اتجاهات تصعيديه مباشرة، تفضي في نهايتهـا إلى انـدلاع صراع مسلح يفرض وقوع الحرب بينهما، وهذا ما لا يريده الطرفـان، لاسـيما أن هـذا الصراع – إن حدث- لن يتخذ شكلاً ثنائياً، بمعنى أن تداعياته لن تقتصر فقـط عـلى الإطـار الثنـائي، بل سوف تمتـد إلى النطـاقين الإقليمـي والـدولي، وإن أطرافـاً دوليـة عديـدة لهـا مصـالح مباشرة متداخلة مع الطرفين قـد تـرى في الصراع المسـلح ضرراً كبـيراً يلحـق بمصـالحها في منطقة آسيا المطلة على المحيط الهادئ.

أبدت الصين الاستعداد لحل قضية تايوان بالوسائل السليمة التي طبقتها في "هونج كونج"، على أساس دولة واحدة بنظامين، بيد أنها ترى في الوقت ذاته في استمرار تعاملها مع دول العالم مع تايوان، تكريسا لوضعية انفصال هذه الأخيرة، أو بالحد الأدنى استمرار وضعها الدولي القائم.

ومن ثم إن الصين تضع شروطها على الدولة التي ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية معها، الاعتراف بوجود صين واحدة. وهذا يعني عملياً من وجهة نظرها التسليم بأن تايوان هي إحدى المقاطعات الصينية وليست دولة مستقلة.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية تماما أنها تواجه خطر فقدان دورها القيادي في العالم، إذا غابت عن منطقة آسيا المحيط الهادئ. وفي ظل هذه الحقيقة، بدأت إدارة أوباما توجه المزيد من اهتمامها نحو هذه المنطقة، والسعي لما يسمى بإستراتيجية "إعادة التوازن".وإن التحول في الإستراتيجية كان وراءه مخاوفها من تحدي الصين لمكانتها بعدها القوة المهيمنة على العالم، مع أن الصين أوضحت أنها لا تملك النية ولا القدرة على مزاحمة أمريكا في الهيمنة على العالم.

ومن خلال تطبيق هذه الإستراتيجية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحالفات جديدة، بينما تعزز علاقاتها التقليدية مع الفاعلين المؤثرين في منطقة آسيا – المحيط الهادئ. وتسعى إلى تفعيل دورها في شؤون المنطقة من خلال التدخل في قضاياها، مثل الصراع في مناطق بحر الصين الجنوبي وجزر دياويوي.

والصين تمثل " السلطة المركزية" بلا منازع على الساحة الجيوسياسية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، ولديها الإرادة والقوة للتعامل مع القضايا ذات الشؤون الإقليمية التي تؤثر على مصالحها الحيوية. وهذا ما تحاوله الولايات المتحدة الأمريكية، التأثير فيه من خلال تطبيق إستراتيجيتها الجديدة "إعادة التوازن".

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في تكثيف تدخلها في النزاع الحدودي على بحر جنوب الصين،بين الصين وعدد من بلدان جنوب شرقي أسيا بحجة حماية

حرية الملاحة. وتقديم الوعود بمساعدات عسكرية للدول المشتركة في نزاعها مع الصين، وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع هذه الدول، علاوة على تغذيتها للنزاع الحدودي بين الصين واليابان بشأن السيادة على جزر دياويوي في البحر الشرقي، والمناورات العسكريّة المشتركة التي تجريها سنويا مع حلفائها في المنطقة. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية بهذا السلوك إحداث تأثير في موازين القوى لمنطقة آسيا-المحيط الهادي.

لقد حاولت الصين أن تبعث برسالة واضحة إلى العالم أنها تعتزم حماية سيادتها الإقليمية وحقوقها البحرية وان مصالحها لا تتزعزع. ولهذا فإن سياستها الدبلوماسية السلمية تحثها على أن تكون جارة جيدة وشريكة جيدة لجيرانها. ويشار إلى أن الحوادث المتعلقة بالجزر التابعة للأراضي الصينية ظهرت واحدة تلو الأخرى، ما يعكس وجود تغيير عميق ومعقد في الدبلوماسية الدولية اليوم.

ويتضح أن الطرفين يحاولان بناء علاقات مبنية على الترقب وهذا ما أكدته زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى الصين.وتعد الصين والولايات المتحدة فاعلين كبيرين فيها، ينبغي عليهما وضع أنموذج للإدارة الجيدة للعلاقات الثنائية، والإسهام معا في الاستقرار والازدهار الإقليميين. ويقوم الطرفان مع أعضاء الابيك حاليا بتكثيف جهودهم لبناء منطقة للتجارة الحرة لآسيا-المحيط الهادئ لتقليل حجم المخاطر الناجمة عن الإجراءات المشتتة للتجارة الحرة. وبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية الإسهام في هذه العملية بدرجة كبيرة. وإحراز تقدم كبير في تعزيز الترابط بينهما. فقد أكدت على اتخاذ سياسات جديدة للطرفين، ستعود بالنفع في كافة المجالات بينهما.

ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في منطقة آسيا المحيط الهادي احتواء الصين من خلال هذه العوامل الكثيرة والمؤثرة وحصر دورها في مناطق كثيرة من العالم أخذت الصين تقييم علاقات اقتصادية كبيرة مع دول العالم لاسيما النفطية منها وذلك لتأمين الطاقة من خلال مفهوم أمن الطاقة التي تبنته الصين يتضح لنا أن

هذا المفهوم له بُعداً استراتيجياً سياسياً، أمنياً، اقتصادياً، وبيئياً للدول المنتجة والمستهلكة لمصادر الطاقة المختلفة على حد سواء. وأن مسؤولية أمن الطاقة لا تقع فقط على الدول المستهلكة بل تقع على عاتق الجميع لأن الكل إما مصدر للطاقة فهو مستفيد من بيعها، أو مستهلك للطاقة فهو مستفيد من استخداماتها الداعمة لاقتصاده.

وقد كثفت الحكومة الصينية الحوارات السياسية والدبلوماسية مع الدول المنتجة للطاقة، وقامت معها علاقات إستراتيجية، وتطورت التعاون المتعدد الأطراف من اجل تهيئة الظروف المؤاتية والبيئة الدولية الملائمة لقطاع الطاقة المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية، وإنها تؤيد بقوة المؤسسات المحلية في تطبيق إستراتيجية" تخطى عتبة البلاد". وتنظر إلى منطقة الشرق الأوسط مصدراً رئساً للواردات من الطاقة في القرن الحادي والعشرين،وكثفت حركة التبادل التجار والاقتصاد ورفعت مستوى التجارة البينية معها، وسعت إلى بناء مجموعة تكامل للمصالح المشتركة؛ وأما فيما يخص روسيا ومنطقة آسيا الوسطى فأنها فَعلتّ دور منظمة تعاون شنغهاي إلى أقصى حد ممكن، وعززت التعاون في مجال الطاقة مع دول آسيا الوسطى وروسيا، وبذلت المساعي الحثيثة من اجل بناء مصدر للطاقة مستقر في ظل ما تتمتع به الصين من موقع جغرافي. وفي الوقت ذاته بادرت في طرق الأبواب، وتعزز علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا سعيا وراء تحقيق تنوع مصادر الطاقة.

وأن السياسة الخارجية الصينية شهدت تغيراً ملحوظاً منذ تسعينيات القرن العشرين، تحديداً بعد أن تحولت الصين من دولة منتجة للنفط للأغراض الداخلية إلى مستهلكة له في العام 1993، إذ تعزز نفوذها في المناطق المختلفة الغنية بالنفط والغاز، وشهدت كذلك سياستها في الحصول على الطاقة نشاطاً ملحوظاً عقب هذا التحول.

وأن أمن الطاقة الصيني يقوم على ركيزتين رئيستين، أولاها تتمثل بتبني إستراتيجيات متعددة الأبعاد ضمن مفهوم القوة الناعمة، قائمة على أساس تعزيز الاستثمارات وحجم التبادلات التجارية مع الدول المنتجة للطاقة، وثانيها تكمن في

تعظيم قدراتها العسكرية الهجومية أو الدفاعية من أجل تأمين وصول إمدادات الطاقة من المصدر إلى أراضيها.

والسياسة الصينية نجحت لغاية الآن بالتغلغل في الدول الغنية بالنفط والغاز من خلال تعزيز قوتها الناعمة، واستخدام الأدوات الاقتصادية بمختلف أنواعها، وإتباع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، والتعامل مع الأنظمة القائمة بغض النظر عن طبيعتها. وبنتيجة مفادها إن أمن الطاقة ليس بقضية اقتصادية بحتة بمقدار ما هي تشابك من القضايا السياسية الدولية التي يمكن ان تتعرض، في اي وقت، للعواصف والمخاطر.

والسياسة الخارجية الصينية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط هي محل اهتمامها. وأن دبلوماسيتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط " تقوم في إطار التعاون مع جميع الفاعلين الجدد، بما يحقق المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة والصين، مع البحث عن آليات أخرى للتعاون مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة" والدفاع عن المصالح الصينية.

وإن الصين أضحت في حاجة ملحة لاستكمال التحول من قوة إقليمية آسيوية إلى قوة عالمية، ولكي تحقق ذلك ينبغي أن تؤدي الدبلوماسية الصينية، دورا لأخذ زمام المبادرة لتشكيل نمط سياسي ودبلوماسي جديد يكفل الانتقال من الاستجابة السلبية الدبلوماسية، وسياسة الانتظار في منطقة الشرق الأوسط، إلى استجابة أكثر إيجابية، منها تغيير نمط"الخطاب الصيني"السائد، وبناء توجه وخطاب جديدين، والتشديد على أهمية "القوة الناعمة" مثل وسائل الإعلام والنواحي الثقافية، وغيرها. بوصفها جزءاً مهماً للدفاع عن المصالح الوطنية للصين في بلدان المنطقة، والتكيّف مع التغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط لتطوير سياسة مختلفة عبر تنقيح السياسات الصينية وتكييفها وفقا للظروف المختلفة في كل بلد والاهتمام بانتهاز الفرص لتوسيع مجال الاستثمارات وإعادة بناء الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي في هذه الدول، ومساعدة

شعوب العالم العربي والشرق الأوسط في التعرف على تجربة التنمية في الصين وقوتها الاقتصادية الهائلة.

والسياسة الخارجية الصينية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تأثرت بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع العربي-الإسرائيلي وكما يلي.

- إذ تعد المصالح الصينية في المنطقة العربية الركيزة الأساسية في مواقفها من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

أن ثمة تغيراً حدث في الموقف الصيني تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بعد رحيل ماو تسي تونج، وهو تغيير يوحي بمرونة موقفها بعد أن كانت متفقة مع الجانب العربي في رؤيتها لطبيعة الصراع، وبعد إذ كانت تدعو في مراحل سابقة إلى إزالة "إسرائيل" واسترداد الأراضي العربية المحتلة بالقوة، راحت تدعو إلى الحوار والسلام وإمكانية حل المشاكل والصراعات بالطرق السلمية بالتعاون مع الأمم المتحدة، احتداءً بتجربتها في استرداد المستلبة.

لم يتغير موقف الصين الإيجابي من العرب ومن قضيتهم المركزية فلسطين، إذ بقيت الصين تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة ذات السيادة، ولم تنتهج في يوم من الأيام سياسة معادية للعرب، وكانت دائما وماتزال تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وكانت أيضا في مقدمة الدول التي أيدت عقد مؤتمر للسلام في المنطقة بإشراف منظمة الأمم المتحدة على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني.

مع بدء عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، ودخول العديد من الدول العربية في علاقات مباشرة مع "إسرائيل" شجع الصين على إقامة علاقات كاملة معها.

ومن اللـه التوفيق

الدكتور

عدنان خلف حميد البدراني

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية والمترجمة

1. Chen Dongxiao، العلاقات الصينية – الأمريكية والمتغيرات الاقتصادية السياسية الأمريكية، ترجمة:عناية ناصر، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، 16 آذار 2014، متاح على الرابط http://www.ncro.sy/index.php/slide-publisher/496-2014-03-16-10-09-01

2. ICN. FINANCIAL MARKETS، "الصين أكبر مستورد للنفط في العالم بالرغم من مخاوف ضعف النمو"، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://www.icn.com/ar/article/2014/09/23/

3. أبو بكر الدسوقي، تطور العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، اكتوبر 2000.

4. أبوبكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية، الدور الفرص والقيود"، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر، 1998.

5. أحمد طاهر، توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية -الأمريكية المصدر، السياسة الدولية الالكترونية، 1يوليو 2013، متاح على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1370395&eid=52

6. أحمد طاهر، مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013.

7. اسعد مفرج، ولجنة من الباحثين، القاموس السياسي (1)، موسوعة عالم السياسة: تعريف شامل بالسياسة فكراً وممارسة، ج22، NOBILIS، بيروت، 2006.

8. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، القاهرة : المكتبة الأكاديمية 1991.

9. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، القـاهرة : المكتبـة الأكاديميـة، 1991 .

10. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الخارجية، دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، 1985.

11. اوباما يعلن أن بلاده تحـول تركيزهـا إلى منطقـة آسـيا والمحـيط الهـادي، بحـث منشـور في شـبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط.http;//alwatan.word prees.com/4/10/2013:

12. ايمان شادي، "أمن الطاقة والسياسة الخارجيـة: دراسـة تطبيقيـة لسياسـات بعـض الـدول المصـدرة والمستوردة للطاقة"، السياسة الدولية، الأهـرام الرقمـي، 1يوليـو، 2013، متـاح عـلى شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1370407&eid=1529

13. أيمن السيد عبد الوهاب ،. "تحولات السياسة الأمريكية تجاه القوى الآسيوية"، في السياسة الدولية، عدد 147 ، القاهرة، 2002 .

14. باهر مروان، العلاقات الصينية اليابانية، معهد الإستراتيجية والقانون الدولي، بكين، 2014، ص 6.

15. بيتر ،لافوي، "الدفاع المشترك في مواجة أسلحة الدمار الشامل"، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

16. تشانع تزي كوين، قضية الأمن النفطي، المركز العربي للمعلومات، 2004/4/ 18، متـاح عـلى شـبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm

17. تقرير للكونجرسCRS أعد لأعضاء ولجان الكونغرس، خدمة أبحاث الكونغرس، إدارة أوباما "إعادة التوازن" نحو آسـيا، 28 مـارس 2012، ص2. متـاح عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيـت) وعـلى الرابط :

،http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:BPqDnhs-PqUJ:fas.org/sgp/crs/natsec/R42448.pdf+&cd=7&hl=ar&ct=clnk&gl=iq

18. توماس جي. كرستنسن، الصين والتحالف الأمريكي - الياباني: والمعضلة الأمنية في شرق آسيا، في صعود الصين، (مجموعة باحثين)، ترجمة مصطفى قاسم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

19. جابر إبراهيم سليمان، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 24، 2006.

20. جابربيل. إيه. الموندوجي ، بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، ط1، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

21. جابربيل. إيه. الموندوجي ، بنجهام باويل الأبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، ط1، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

22. جوزيف س. ناي(الابن)، مفارقة القوة الأمريكية لماذا لا تستطيع القوة العمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها، ترجمة د. محمد توفيق اليحرمي، العبيكان، الرياض، 2003.

23. جين ليانج تسيانج، "الطاقة أولا الصين والشرق الأوسط، في (مجموعه باحثين) السياسة الصينية في الشرق الأوسط، مجلة ترجمات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10، أكتوبر 2005.

24. حنان قنديل، الصين وتايوان والعولمة: رؤية مقارنة، في آسيا والعولمة، (تحرير) محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003.

25. خديجة عرفة محمد، " زيارة بوش الأسيوية وأمن الباسفيك "، السياسة الدولية ، العدد 155، يناير 2004.

26. خديجة عرفة محمد، العلاقات الصينية الأمريكية، في كتاب: هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، (محرران)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص 290.

27. خديجة عرفه محمد، "الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية"، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، 1 ابريل 2006، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221658&eid=251.

28. د عبد اللطيف الحناش، "التمدد الإسرائيلي في أسيا والأمن القومي العربي "، المركز الإعلامي اليمني، على الرابطwww.shebacss، com/ar.media-center-39033.hyml.

29. د. خديجة عرفة محمد، "أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية"، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

30. د.جمال زهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد، في (مجموعة باحثين)، العرب ونظام عالمي جديد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998.

31. رباب يحيى عبد المحسن، "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، المركز العربي للمعلومات الصيني (A/C،24/5/2010) ، على شبكة المعلومات (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.arbsino.com/artic/es/10-05-24/2482.htm.

32. سامر خير أحمد، "العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية"، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2009.

33. سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر التوزيع ، أبو ظبي، 2009.

34. سعد حقي توفيق، "علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين"، وائل للنشر، عمان، 2003.

35. سـعيد مسـلم، "الأزمـة النوويـة الكوريـة"، في شـؤون سياسـية، العـدد 20، أكتـوبر 2006.

36. السياسـة الخارجيـة الصـينية، المركـز العـربي للمعلومـات الصـينية AIC، عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الانترنـت)عـلى الـرابط:-http://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/24.htm

37. شايتيج باجبايي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الـدول المسـتهلكة وشركـات الـنفط الوطنيـة"، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكيـة: التنـافس عـلى مـوارد الطاقـة، في مجموعـة بـاحثين، الصـين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على مـوارد الطاقـة، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

38. شـبكة الصـين، الصـين تحـدد سـتة أولويـات لـنمط جديـد مـن العلاقـات بـين الـدول الكـبرى مـع الولايـات المتحـدة،12/ 2014/11، متـاح عـلى الـرابط : http://arabic.china.org.cn/txt/2014-11/12/content_34031166.htm

39. شبكة الصين، الصين تحدد ستة أولويات لنمط جديد من العلاقات بين الدول الكـبرى مـع الولايـات المتحـدة، شـبكة الصـين،12/ 11/ 2014 متـاح عـلى الـرابط : http://arabic.china.org.cn/txt/2014-11/12/content_34031166.html

40. صحيفة الشرق الأوسط، السياسة الصينية والعالم العربي: توجهات ومصالح بكين مـن قـوة إقليميـة إلى نفوذ دولي، لندن،14 مارس 2014 العدد 12890.

41. صحيفة الشعب الصينية (اونلاين)، السمات الست الرئيسية لسياسة الصين الخارجية،10/8/2011، http://arabic.people.com.cn/31660/7565100.html

42. صحيفة المستقبل، تايوان تفشل مجـدداً في الانضـمام إلى الأمـم المتحـدة، العـدد 2740، 21 أيلـول 2007.

43. الطاهر المعز، الإستراتيجية العسكرية في آسيا والمحيط الهادي، الحوار المتمدن، العدد 3784، 2012/7/10.

44. عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات العربية الصينية"، في د. هدى ميتكيس، والسيد صدقي عابدين، (محرران)، العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

45. عامر راشد، "النزاع الصيني الياباني وتحول التركيز الاستراتيجي الأمريكي إلى آسيا"، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ومتاح على الرابط:

http:anbamoscow/world/2010/1/8/377867031.htmi.

46. عبد الجليل زيد المرهون، "الإستراتيجية الأميركية الجديدة في آسيا"، صحيفة الرياض ، العدد 15929، 3 فبراير 2012.

47. عبد الجواد بكر السياسات التعليمية وعملية صنع القرار، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003

48. عبد الجواد بكر السياسات التعليمية وعملية صنع القرار، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

49. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، إبريل 1998.

50. عبد اللـه صالح، أزمة تايوان: تصعيد صيني ومحاولات أمريكية للتهدئة في ظل فشلها في العراق، مجلة العصر، 22/ 7/ 2004، متاح على الرابط :

http://alasr.me/articles/view/5540.

51. عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

52. عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20111142554206350.htm

53. عزت شحرور، التنين الصيني في الزاوية، الجزيرة نت، 5/20 /2012، متاح على الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/5/20

54. عزت شحرور، صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر/تشرين الثاني، قطر، 2013.

55. علاء عبد الحفيظ محمد، السياسة الصينية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، مجلة المستقبل العربي، العدد 418، كانون الأول/ ديسمبر، 2013.

56. العلاقات الصينية مع تايون، وكالة شينخوا، الصين تعارض المقترحات اليابانية بشأن العلاقات مع تايوان، 20/ 2014/2، متاح على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31664/8541120.html

57. على حسين باكير، "التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات"، دار المنهل، لبنان، 2010.

58. علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009.

59. فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية-الأميركية: الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات،7 أكتوبر/تشرين الأول 3013

60. كريستينا لين، "طريق الحرير الجديد استراتيجيه الطاقة الصينية في الشرق الأوسط الأكبر"، معهد واشنطن، 14 نيسان/أبريل 2011.

61. كونراد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

62. لهب عطا عبد الوهاب،" قضايا في أمن الطاقة: دول الخليج العربية أنموذجا"، صحيفة الغد الأردني،12 تشرين الأول 2014، على الرابط:

http://www.alghad.com/articles/513539

63. مارك ليونارد، فيمَ تفكر الصين؟ ترجمة هبة عكام، العبيكان، الرياض، 2010.

64. مارك ليونارد، فيمَ تفكر الصين؟، ترجمة هبة عكام، العبيكان للنشر، الرياض، 2010.

65. مايكل هدسون، تحولات جيو -سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط، في حلقة نقاشية الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، أب/ أغسطس، 2013.

66. محمد السيد سليم، "تحليل السياسة الخارجية"، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

67. محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998.

68. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، القاهرة، 1998.

69. محمد خير الوادي، تجارب الصين من التطرف إلى الاعتدال، دار الفارابي، بيروت، 2008.

70. محمد سعيد أبو عامود ، العلاقات الأمريكية _ الصينية ، سلسلة أوراق أسيوية ،مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة،1998.

71. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون الصيني في القرن الحادي والعشرين"، في د. هدي ميتكيس، وخديجة عرفة محمد (محرران)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

72. محمد عبد الفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، في مدونته على الرابط:

Elhomrawy.blogspot com/2008/09.6109-pot-1938.html .

73. محمد عبد الله عبد الرحيم، حل المشاكل وصنع القرار، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، كلية الهندسة – جامعة القاهرة، 2007،

74. محمد عبد الله يونس، تحول جيواستراتيجي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في "الباسيفيكي"، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، 1 ابريل 2012، ص 4. على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ومتاح على الرابط .http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887205&eid=7885

75. محمد مصطفى شحاته، مستقبل الوحدة بين تايوان والصين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 104، أبريل 1991.

76. مدحت أيوب، "الدولة والتنمية في الصين"، في د.جابر عوض، محرر، دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009 .

77. مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، المواجهة الأميركية الصينية في اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادي، 7 أكتوبر،2015، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://rawabetcenter.com/archives/13370

78. المركز العربي للمعلومات AIC ، هل القيادة الصينية الجديدة سوف تغير المسار الدبلوماسي في الصين؟،24\11\2012، على الرابط:

http://www.arabsino.com/articles/12-11-28/9222.htm

79. المركـز العـربي للمعلومـات، "الخطـة الخمسـية الثانيـة عشر تـتحلى بالأهميـة تنمزيـة حاسـمة في الصين"، متاح عـلى شـبكة المعلومـات وعـلى الـرابط :-http://www.arabsino.com/articles/10-10 24/4416.htm

80. مركز أنباء الأمم المتحدة، "بالأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسـطين وضـع دولـة مراقـب غير عضو"، 2012/11/29، على شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت. موقع الأمم المتحدة:www.un.org

81. مركز دراسات الشرق الأوسط "شؤون إسرائيلية، في أسبوع"، العدد 246، في 2008/3/16.

82. مركز دراسات الصين وآسيا، مبادئ السياسة الخارجية الصينية، متاح على الرابط

http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=47&id=958

83. مسعود ظاهر، ركائز السياسة الصينية في عصر العولمة، صحيفة البيـان الإماراتيـة،19 فبرايـر 2014. على الرابط:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2014-02-19-1.2064178

84. مصطفي الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2000.

85. معتز سلامة، الجيش وصناعة القرار في الصـين، الأهـرام الرقمـي السياسـة الدوليـة، 1 ابريـل 1998، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219077&eid=2920.

86. معتز سلامة، توسيع الناتو وهموم الصين، السياسة الدولية، القاهرة، يوليو 1997.

87. معين أحمد محمود، إسرائيـل واخـتراق جبهـة آسـيا رؤيـة جيوإسـتراتيجية ،دار باحـث للدراسـات، بيروت، 2009.

88. مفيد الزيدي، "العرب والقوى الدولية في القـرن الحـادي والعشريـن"،دار أسـامة للـنشر والتوزيـع، عمان، 2003.

89. الملحق الأسبوعي لصحيفة معاريف الإسرائيلية الصادرة في 20 مارس 1992.

90. منتدي التعاون الصيني العربي، الاجتماع الوزاري الرابع" ،13-14،2010، مدينة تيانجين الصين.

91. منى فالح سمسرة القحطاني، الأمن النووي في الخليج العربي 1990 – 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010.

92. موقع رئيس الوزراء الإسرائيلي، "رئيس الوزراء يبدأ زيارته في بكين"، 2013/5/8، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط: Zarabic cri nline

93. نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، لا رسا للنشر، لندن، 2010.

94. نشرة «أخبار الساعة» مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، التحدي الصيني العدد رقم (4272) الأربعاء 3 فبراير،2010،

95. النظام السياسي الصيني:.WWW. China.org.com

96. هدى ميتكيس، خديجة عرفة محمد، (محرران) الصعود الصيني، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2006.

97. هدى ميتكيس، والسيد صدقي عابدين، قضايا الأمن في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 2004.

98. هشام الخطيب، "أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج"، في أمن الطاقة في الخليج التحديات والآفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

99. وردة هاشم الجارحي، بعد هونج كونج.. هل تعود تايوان إلى الصين؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 134، القاهرة،1998.

100. ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية،في الدورة الـ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة، 2012/9/20، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

httpi//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1.

101. وزارة الخارجية الصينية: www.fmprc.gov.cn/ara

102. وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، "مبعوث الصين الخاص لقضية الشرق الأوسط ووسيكة يزور إسرائيل"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى موقع وزارة الخارجية الصينية:

http://www.fmpvc.gov.cn/ava/zxxx/t1037238.shtml.

103. وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، 2003/02/26، متاح على الرابط : http://www.mfa.gov.cn/ara/ljzg/zgtw/t22474.htm

104. وصاف سعيدي، وبنونة فاتح، "سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها"، المؤتمر العلمي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر،7- 08 أبريل 2008.

105. وصفي محمد عقيل، الإستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان في ضوء التغيرات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، اتحاد الجامعات العربية كلية الآداب – جامعة اليرموك، اربد، المجلد العاشر، العدد الأول،الأردن،2013.

106. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين 2010-1987، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

107. وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2002.

108. وليد عبد الله، إستراتيجية إحياء الهيمنة الأمريكية والتحديات التي تفرضها على الصين والعالم العربي، صحيفة الشعب اونلاين الصينية، 3/2/ 2012.

109. يشور محبوباني، هل يستطيع الآسيويون أن يفكروا؟، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Charles Hermann ،Changing Course Policy ،When Charles Hermann Studies Quarterly ،Policy،Changing Course ،Studies Quarterly ،Policy 1999 ،34.
2. Ghisline Guirane، Une Politique énergétique Européenne? www.melchior.fr
3. Harsh V. Pant، "China's Naval Expansion in the Indian Ocean and India-China Rivalry." The Asia-Pacific Journal: 18-4-10، May 3، 2010.
4. http://french.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm
5. Les principes de la politique étrangère de la chine
6. Raja Mohan،".Aparadigm. Shift. Toward South Asia"،Foreign Affairs Winter .(vol 68،N0 3.2002/03).
7. SteveA. Yetiv and Chunlong Lu، "China، Global Energy، and the Middle East" Meddle East Journal، Vol. 61،No.2، Spring 2007.
8. Sustaining U.S Global Leadership: Priorities for 12st Century Defenses، Washington: Secretary of Defense، January 2012.
9. Vince Scappatura، The US "Pivot to Asia"، the China Specter and the Australian-American AllianceThe Asia-Pacific Journal، Vol. 11، Issue 36، No. 3، Global Research، September 10، 2014.
10. Vince Scappatura، The US "Pivot to Asia"، the China Specter and the Australian-American AllianceThe Asia-Pacific Journal، Vol. 11، Issue 36، No. 3، Global Research، September 10، 2014.

الفهـــرس







شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com


ISBN 9789923270387